

**وثائق العطاء التموذجية
للمناقصات التنافسية العامة**

**لعقود (تسليم المفتاح) لتنفيذ
الأشغال العامة**

مقدمة

أعدت وثائق المناقصات هذه لعقود (تسليم المفتاح) الحكومية لتنفيذ الأشغال من خلال المناقصات المحدودة للمشاريع التي يغلب عليها الطابع الصناعي، أو للمشاريع التي يهدف من خلالها صاحب العمل إلى نقل المعرفة و الخبرة . حيث تكون التزامات المقاول شاملةً لأعداد التصاميم الأولية و التفصيلية و تصنيع المعدات و الآليات الداخلة في الأشغال و التجهيز و تنفيذ الأشغال و النصب و الفحوصات و التشغيل التجريبي و التدريب و قبول الأشغال من صاحب العمل و صيانتها كمسؤولية كاملة . وقد تتضمن في بعض الأحيان الخدمات التي تلي القبول النهائي للمشروع ، من تشغيل لفترات زمنية محددة أو تجهيز متطلبات الانتاج و المواد الاحتياطية أو الأشراف على تشغيل المشروع ... الخ.

وصف مختصر :

ان الوثائق القياسية للعطاء هذه الخاصة بتنفيذ الاشغال بأعتماد عقود (تسليم المفتاح) اعدت لتعتمد للمناقصات التنافسية العامة اذا لم يتم اجراء التأهيل المسبق . وندرج لاحقاً وصفاً مختصراً لهذه الوثائق .

تألف الوثائق القياسية لتنفيذ الاشغال مما يأتي :

الجزء الاول – اجراءات التعاقد

و يحتوي الأقسام الآتية:

القسم الاول – تعليمات لمقدمي العطاء

يحتوي هذا القسم على المعلومات ذات العلاقة بأجراءات التعاقد لتسهيل مهمة مقدمي العطاء في اعداد عطائهم ، كما تتضمن المعلومات الخاصة بإجراءات تقديم و فتح و تقييم العطاءات وكذلك المعلومات الخاصة في ارساء العقد ، ان هذا القسم يحتوي على شروط غير قابلة لأي تعديل من مقدم العطاء .

القسم الثاني – ورقة بيانات العطاء

يحتوي هذا القسم على الشروط الخاصة لكل مناقصة و تعتبر مكملة للمعلومات والمتطلبات الواردة في القسم الاول (تعليمات لمقدمي العطاء) .

القسم الثالث – معايير التقييم والمفاضلة لتقييم المناقصات لنتائج التي لم يتم اجراء التأهيل المسبق لمقدمي العطاء .

يحتوي هذا القسم على المعايير المعتمدة لتحديد العطاء الاقل سعراً مع تحقيق مقدم العطاء للمؤهلات المطلوبة التي تثبت اهلية لتنفيذ العقد .

القسم الرابع – استثمارات العطاء

يحتوي هذا القسم على الاستثمارات التي يتوجب على مقدم العطاء ملؤها وتقديمها كجزء من عطائه .

القسم الخامس - الدول المؤهلة

يحتوي هذا القسم على المعلومات الخاصة بالدول المؤهلة .

الجزء الثاني - متطلبات الأشغال

و يحتوي القسم الآتي:

القسم السادس - متطلبات الأشغال

يحتوي هذا القسم على المواصفات و المخططات و جداول الكميات و المعلومات الإضافية التي توصف الأشغال المطلوب تنفيذها .

الجزء الثالث - شروط العقد واستثمارات العقد

و يحتوي الأقسام الآتية:

القسم السابع - الشروط العامة

يحتوي هذا القسم على الشروط العامة الواجب تطبيقها في العقود كافة ولا يجوز اجراء اي تعديل على نصوص هذه الشروط من مقدم العطاء .

القسم الثامن - الشروط الخاصة

يتتألف هذا القسم من:

الفصل الاول : يتضمن بيانات العقد التي تحتوي على البيانات الخاصة بالعقد ، و

الفصل الثاني : و يتضمن الشروط الخاصة لكل عقد .

ان محتويات هذا القسم تعتبر مكملة للشروط العامة ويجب ان يتم اعدادها من صاحب العمل .

القسم التاسع - ملحق بالشروط الخاصة / استثمارات العقد

يحتوي هذا القسم على الاستثمارات التي عند ملئها ستتشكل جزءاً من العقد ، ان الاستثمارات الخاصة بخطاب الضمان المصرفي لحسن الأداء و خطاب الضمان المصرفي للدفعة المقدمة تملأ من مقدم العطاء الفائز فقط بعد ارساء العقد.

وثائق المناقصة التنافسية العامة

صدرت في :

لعقود تسليم المفتاح لتنفيذ الأشغال
(أدخل تعريف بالأشغال)

رقم المناقصة التنافسية العامة: [أدخل رقم المناقصة]

المشروع: [أدخل اسم المشروع]

صاحب العمل: [أدخل اسم صاحب العمل]

نموذج دعوة تقديم العطاء

أدخل اسم دولة جهة التعاقد / صاحب العمل
أدخل اسم جهة التعاقد / صاحب العمل

العدد:

التاريخ:

إلى : [أدخل اسم مقدم العطاء]
م: [أدخل رقم و اسم المناقصة]

1. يسر [أدخل اسم جهة التعاقد(صاحب العمل)] بدعوة مقدمي العطاءات المؤهلين وذوي الخبرة لتقديم عطاءاتهم للعمل الخاص [أدخل وصف مختصر للأشغال المطلوب تنفيذها].

2 ان وثيقة الدعوة لتقديم العطاء التي تتبع الاعلان عن المناقصة العامة لهذا المشروع والتي نشرت في الجرائد الوطنية [ادخل اسماء الجرائد والاعداد والتاريخ] كذلك تاريخ النشرة في (UNDB) و (DG. Market) online).

3 سيتم العمل وفق الآلية المعتمدة للمناقصات الدولية العامة والتي تتبع لمقدمي العطاءات كافة من الدول المؤهلة الاشتراك فيها كما هو محدد في النشرة التوضيحية الصادرة من الامم المتحدة (الخاصة بتعريف الدولة المؤهلة).

4 على مقدمي العطاء المؤهلين والراغبين في الحصول على معلومات اضافية الاتصال [ادخل اسم جهة التعاقد واسم والعنوان الالكتروني للموظف المسؤول] [ادخل ساعات الدوام] وكما موضحة بالتعليمات لمقدمي العطاءات .

5 متطلبات التاهيل المطلوبة [ادخل قائمة من المتطلبات الفنية والمالية والقانونية الخ] هل تخضع العطاءات لاعطاء الافضلية لمقدمي العطاء المحليين [ادخل نعم او لا] كذلك [ادخل نسبة الافضلية لمقدم العطاء].

6 يمكن مقدمي العطاء المهتمين شراء وثائق العطاء باللغة [ادخل لغة الوثائق] بعد تقديم طلب تحريري الى العنوان المحدد في التعليمات لمقدمي العطاء وبعد دفع قيمة البيع للوثائق البالغة [ادخل المبلغ بالدينار] او [ادخل القيمة بالعملة الاخرى القابلة للتحويل]. ان اسلوب الدفع سيتم من خلال [ادخل اسلوب الدفع] وسيتم ارسال الوثائق [ادخل اسلوب ارسل الوثائق].

7 يتم تسليم العطاءات الى العنوان التالي [حدد العنوان المشار اليه في التعليمات لمقدمي العطاء] في الموعد المحدد [ادخل الوقت وتاريخ التقديم] التقديم بالبريد الالكتروني [ادخل مسموح او غير مسموح]. العطاءات المتأخرة سوف ترفض وسيتم فتح العطاءات بحضور مقدمي العطاءات او ممثلهم الراغبين بالحضور في العنوان التالي [ادخل العنوان المحدد في التعليمات لمقدمي العطاءات] في الزمان والتاريخ [ادخل الوقت والتاريخ]. كل العطاءات يجب ان تتضمن ضمان للعطاء [ادخل خطاب ضمان بنكي او صك مصدق] وبمبلغ [ادخل المبلغ بالدينار] او بالعملة المكافئة القابلة للتحويل.

8 العنوان المشار اليها انفا هي [ادخل العنوان / العنوان التفصيلي متضمنة اسم جهة التعاقد(صاحب العمل)،
القسم المختص، اسم الشخص المسؤول، رقم المبنى، رقم الزفاف، رقم المحلة، المدينة، الدولة، ادخل العنوان
الالكتروني اذا يسمح بتقديم العطاء الكترونيا].

ملحوظة (بامكان جهة التعاقد اضافة بيانات اخرى تتلائم مع طبيعة المناقصة بشرط ان لا تتعارض مع التشريعات القانونية المنظمة لإجراءات التعاقدات الحكومية في العراق)

التوقيع

أسم الممثل المخول عن جهة التعاقد(صاحب العمل)
منصب الممثل المخول عن جهة التعاقد (صاحب العمل)

جدول المحتويات

الجزء الاول – اجراءات التعاقد

القسم الاول – التعليمات لمقدمي العطاء

القسم الثاني- ورقة بيانات العطاء

القسم الثالث- معايير التقييم والتاهيل (بدون تأهيل مسبق)

القسم الرابع- استمرارات العطاء

القسم الخامس- الدول المؤهلة

الجزء الثاني- متطلبات الاشغال

القسم السادس- متطلبات الاشغال

الجزء الثالث- شروط العقد وأستمارات العقد

القسم السابع- الشروط العامة للعقد

القسم الثامن- الشروط الخاصة بالعقد

القسم التاسع- الملحق الخاص بالشروط الخاصة بالعقد وأستمارات العقد

الجزء الأول – إجراءات التعاقد

لعقود تسلیم المفتاح لتنفيذ الأشغال

القسم الأول – تعليمات لمقدمي العطاءات

لعقود تسلیم المفتاح لتنفيذ الأشغال

القسم الأول – تعليمات لمقدمي العطاءات

لعقود تسليم المفتاح لتنفيذ الأشغال

الفهرست

11	أ. عام.....
11	1. نطاق العطاء.....
11	2. مصدر التمويل.....
11	3. الفساد والاحتيال.....
12	4- مقدموا العطاءات المؤهلون.....
13	5- المواد والمعدات والخدمات المؤهلة.....
13	ب- محتويات وثائق المناقصات.....
13	6- أجزاء وثائق المناقصات
14	7- توضيح وثائق المناقصات وزيارة الموقع ومؤتمر ما قبل تقديم العطاء:.....
14	8- تعديل وثائق المناقصات.....
15	ج- إعداد العطاءات.....
15	9- كلفة العطاء.....
15	10- لغة العطاء.....
15	11. الوثائق المكونة للعطاء.....
16	12. خطاب العطاء والجدوال.....
16	13 . العطاءات البديلة.....
16	14 . الوثائق التي تؤكد أهلية المواد والتجهيزات الآلية والمعدات والخدمات.....
16	15. الوثائق الداعمة لتأهيل مقدم العطاء.....
16	16. الوثائق التي تؤكد مطابقة التجهيزات الآلية (أن وجدت) والمعدات والخدمات والموردين صاحب العمل ...
17	17. المقترح الفني والمقاولون الثانويون.....
17	18. اسعار العطاء والحسومات.....
18	19. عملات العطاء والدفعات.....
19	20. فترة نفاذ العطاء.....
19	21. ضمان العطاء.....
20	22. نموذج العطاء وتوقيع العطاء.....
21	د. تقديم وفتح العطاءات.....
21	23. تسليم وإغلاق وتأشير العطاءات
21	24. الموعد النهائي لتسليم العطاءات
21	25. العطاءات المتأخرة.....
21	26. سحب وتبديل وتعديل العطاءات
22	27. فتح العطاء
22	هـ. تقييم ومقارنة العطاءات
22	28. السرية.....
23	29 توضيح العطاءات
23	30 . الأنحرافات ، التحفظات، والمحفظات

23	31 . تحديد الاستجابة
23	32 . العطاءات غير المهمة وغير المطابقة
24	33 . تصحيح الأخطاء الحسابية
24	34 . التحويل إلى عملة واحدة
24	35 . هامش الأفضلية
24	36 . تقييم العطاءات
25	37 . مقارنة العطاءات
25	38 . مؤهلات مقدمي العطاءات
26	39 . حق صاحب العمل في قبول او رفض العطاء
26	و- إحالة العقد
26	40 . منهجية الاحالة
26	41 . اعلن الاحالة
31	42 - توقيع العقد
31	43 . ضمان حسن الأداء للعقد

تعليمات لمقدمي العطاء

أ. عام

1. نطاق العطاء

1-1 إشارة إلى الدعوة الموجهة إلى مقدمي العطاءات فإن "صاحب العمل" الذي تم تعريفه في القسم الثاني "ورقة بيانات العطاء" قد أصدر هذه الوثائق لتنفيذ الأشغال وكما مبين في القسم السادس "متطلبات الأشغال". ويتم إدراج اسم ورقم المناقصة في ورقة بيانات العطاء وشروط العقد الخاصة.

1-2 يعتمد في وثائق المناقصات، ما يأتي:

- أ - تعبير "تحrirياً" يعني أية وسيلة من وسائل الاتصال الكتابي (البريد، البريد الإلكتروني، الفاكس) ، مع إثبات استلامها.
- ب- مالم يتطلب السياق خلاف ذلك، تستخدم صيغة المفرد لوصف الجمع والعكس صحيح.
- ج- "اليوم" يقصد به يوم في التقويم الميلادي.

2. مصدر التمويل

1-2 الموازنة الفدرالية لحكومة العراق

3. الفساد والاحتيال

1-3 يشترط صاحب العمل ان يلتزم مقدمو العطاء والمقاولون ومقاولوهم الثانويون والجهزون والاستشاريون المتعاقدون معهم بأعلى معايير الأخلاق خلال عملية التعاقد وتنفيذ العقد. وفي سبيل تحقيق هذه السياسة:

- أ- يعتمد صاحب العمل التعريف الأتية لغرض هذه النصوص

1. "الممارسات الفاسدة" وتعني تقديم أو إعطاء أو استلام أو التماس بشكل مباشر أو غير مباشر أي غرض ذي قيمة للتأثير على عمل مسؤول في موقع مسؤولية عامة خلال عملية التوريد أو تنفيذ العقد

2. "ممارسات احتيالية" تعني أي سوء تمثيل أو حذف لأي من الحقائق بهدف التأثير على عملية التوريد أو تنفيذ العقد

3. "ممارسات التواطؤ" تعني أي تخطيط أو تنسيق بين اثنين او اكثر من مقدمي العطاء، بعلم او دون علم صاحب العمل بهدف وضع أسعار وهبة وغير تنافسية.

4. "ممارسات قهرية" تعني إيهام أو التهديد بإيذاء ، بشكل مباشر أو غير مباشر، الأشخاص أو ممتلكاتهم للتأثير على مشاركتهم في عمليات التوريد أو التأثير على تنفيذ العقد

5. ممارسة الأعاقبة وتعني ما يأتي:

اولا- الإتلاف المعتمد أو التزوير أو التغيير في الوثائق أو حجب الأدلة اللازمة للتحقيق أو الأدلة بشهادة زور للحققين لإعاقاة اجراءات التحقيق من صاحب العمل في ممارسات الفساد الادارية أو الاحتيال أو التواطؤ أو الممارسات القهرية أو التهديد أو التحرش أو إعاقه أي طرف ومنعه من تقديم أية معلومات تتصل بالتحقيق أو منعه من متابعة اجراءات التحقيق.

ثانيا - الممارسات التي تعين صاحب العمل من متابعة اجراءات التحقيق والمراجعة بالأستناد الى البند (3-1-هـ) من التعليمات لمقدمي العطاء.

ب- سيرفض مقترح إرساء العطاء إذا تبين أن مقدمه الذي تم اختياره لإرساء العقد عليه قد تورط، بشكل مباشر أو من خلال وكيل، في ممارسات فاسدة أو احتيالية أو تواطئية أو قهرية أو إعاقه أثناء تنافسه للحصول على العقد المعنى.

ج- ستفرض عقوبات على أية مؤسسة أو فرد تم اختياره لإرساء العطاء عليه، بما في ذلك إعلان عدم الأهلية ، لأجل محدد أو غير محدد ، إذا تبين في أي وقت أن المؤسسة قد تورطت بشكل مباشر أو من خلال وكيل، في ممارسات فاسدة أو احتيالية أو تواطئية أو قهريّة أو أعاقة أثناء التنافس للحصول على العقد و/أو أثناء تنفيذ ذلك العقد.

د- إضافة شرط في وثائق العقد ، والعقد الممول من صاحب العمل ينص على قيام مقدمي العطاءات أو المجهزين أو المقاولين أو الأستشاريين بالسماح لصاحب العمل بالكشف عن حساباتهم و سجلاتهم، و وثائقهم ذات العلاقة بأجراءات التعاقد وتتفيد العقد والسماح بتدقيقها من المدققين المعينين من صاحب العمل.

3-2 أضافة الى ما تقدم ، على مقدم العطاء أن يكون قد أحاط بالشرط الوارد في الفقرة (6-15) من الشروط العامة للعقد.

4- مقدموا العطاءات المؤهلون

1-4 ان مقدم العطاء اما ان يكون شخصاً طبيعياً أو شركة خاصة أو شركة عامة (مملوكاً للدولة) أو ائتلاف (شراكة) بموجب عقود مشاركة مصدقة حسب الأصول مقدمة مع العطاء ما لم تطلب جهة التعاقد تقديمها بعد رسو المناقصة ((مع الاخذ بنظر الاعتبار المحدّدات بالفقرة (4-5) من هذه التعليمات)) وفي حالة المشروع المشترك والائلاف :

أ- ما لم ينص على خلاف ذلك في ورقة بيانات العطاء يتحمل الشركاء كافة في المشروع المشترك المسؤولية الكاملة والتضامنية عن تنفيذ العقد بموجب شروطه.

ب- يتولى المشروع المشترك (الائلاف) تسمية ممثل ينوب عن الشركاء كافة المساهمين فيه ويخلو الصالحيات الازمة لتنفيذ العقد ابتداءً من اعداد وتقديم العطاء ، فارسأء العطاء، خلال فترة تنفيذ العقد.

2- يحق لمقدمي العطاء و الشركاء كافة في المشروع المشترك من حاملي جنسية أية دولة ، المشاركة في المناقصات بموجب أمر سلطة الأئلاف المؤقتة (المنحلة) رقم 87 لسنة 2004 أو أي قانون يحل محله و التعليمات النافذة على إن يتم العمل بالمحددات المنشورة في الفصل الخامس من هذه الوثائق (الدول المؤهلة). ان مقدم العطاء الحامل لجنسية دولة ما ، اما يكون مواطناً فيها او قام بتأسيس او المشاركة او تسجيل الشركة فيها و عمل بموجب متطلبات وشروط القانون لتلك الدولة. ويتم اعتماد هذا التعريف لتحديد جنسية اي مقاول ثانوي او مجهز ساهم في تنفيذ جزء من العقد.

3-4 يجب ان لا يكون لمقدمي العطاء اي تضارب في المصالح ، حيث سيتم استبعاد اي مقدم يثبت تورطه في أي من حالات تضارب المصالح المدرجة في أدناه وأعتبره غير مؤهل:

أ- اذا كان احد الشركاء الاساسيين مساهماً في اكثر من شركة متقدمة للمشاركة في المناقصة

ب- اذا قام مقدم العطاء باسلام او سيسلتم اية معونات بصورة مباشرة او غير مباشرة من اي من الشركات الأخرى المشاركة في المناقصة

ج- اذا كان لأكثر من مقدم عطاء مثل قانوني واحد مشترك ينوب عنهم في متابعة اجراءات تقديم العطاء

د- اذا كانت هناك علاقة بين مقدمي العطاء بصورة مباشرة او من خلال طرف ثالث مشترك تسمح لأي منهم بالحصول على أية معلومات او التأثير على تقديم العطاء لمقدم عطاء اخر، او التأثير على قرارات صاحب العمل خلال اجراءات التعاقد

هـ- اذا أتضح بان مقدم العطاء قد ساهم في اكثر من عطاء في المناقصة الواحدة، وستعتبر العطاءات التي قد ساهم بها كافة غير مؤهلة. الا ان هذا لن يشمل المقاولين الثانويين في المساعدة باكثر من عطاء.

و-إذا تم التعاقد او اقتراح التعاقد مع مقدم العطاء او اي من منتسبيه من صاحب العمل للقيام بمهام المهندس لادارة العقد.

4- سيتم استبعاد مقدم العطاء غير المؤهل من صاحب العمل حسب الفقرة (3) من التعليمات لمقدمي العطاء ، عند ارساء العقد و توفر قائمة بالمؤسسات المستبعدة على العنوان الإلكتروني المحدد في ورقة بيانات العطاء.

4-5 تعتبر الشركات الحكومية في جمهورية العراق مؤهلة فقط اذا أثبتت انها مستقلة قانونيا و ماليا ، تعمل وفق القانون التجاري، وقانون الشركات العامة ، كذلك يجب أن لا تكون هذه الشركات وكالات تابعة لصاحب العمل .

4-6 يتوجب على مقدمي العطاء اثبات استمرار اهليتهم بما يرضي صاحب العمل كلما طلب صاحب العمل ذلك.

4-7 يتم استبعاد مقدمي العطاءات في أحدى الحالين الآتيتين:

أ- وجود قوانين او تعليمات صادرة من دولة صاحب العمل تحظر التعامل التجاري مع دولة مقدم العطاء

ب- اذا الى قرارات مجلس الامن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من إعلان الأمم المتحدة، التي تحظر على دولة صاحب العمل من استيراد او التعاقد على الاشغال او الخدمات، أو الدفع لأفراد ، أو مؤسسات في دولة مقدم العطاء.

5- المواد والمعدات والخدمات المؤهلة

5-1 يجب ان تكون المواد، والمعدات والخدمات المجهزة بموجب هذا العقد الممول من صاحب العمل من مناشئ مؤهلة (دول مؤهلة موجب المحددات المؤشرة في الفصل الخامس). وان المبالغ المصروفة كافة يجب أن لا تتناقض مع ذلك . على مقدم العطاء تقديم الأدلة التي تثبت صحة المناشئ للمواد و المعدات و الخدمات حال طلب ذلك من قبل صاحب العمل.

ب- محتويات وثائق المناقصات

6- أجزاء وثائق المناقصات

6-1 وثائق المناقصات هي تلك الأجزاء 1, 2, 3 المدرجة لاحقا ويجب ان تقرأ مع الاضافات المشار اليها بالفقرة 8 من التعليمات لمقدمي العطاء.

الجزء الاول- اجراءات التعاقد

- القسم الاول- تعليمات لمقدمي العطاءات.
- القسم الثاني- ورقة بيانات العطاء
- القسم الثالث- معايير التقييم ومعايير التأهل
- القسم الجزء الرابع- وثائق المناقصات
- القسم الخامس- الدول المؤهلة

الجزء الثاني- متطلبات الاشغال

- القسم السادس – متطلبات صاحب العمل

الجزء الثالث: العقد

- القسم السابع – الشروط العامة بالعقد
- القسم الثامن – الشروط الخاصة للعقد
- القسم التاسع – استمرارات العقد

6-2 أن صيغة الدعوة لتقديم العطاء الصادره عن صاحب العمل لا تعتبر من وثائق المناقصات

6-3 أن صاحب العمل غير مسؤول عن اكمال وثائق المناقصات وملحقها اذا لم تكن قد أستلمت مباشرة من المصادر المحددة من صاحب العمل في الدعوة لتقديم العطاء.

6-4 على مقدم العطاء تدقيق التعليمات والاستمرارات والتعابير والمواصفات كافة التي تتضمنها وثائق المناقصات . و أن عدم الالتزام بتقديم المعلومات و الوثائق المطلوبة قد يؤدي إلى استبعاد العطاء .

7- توضيح وثائق المناقصات وزيارة الموقع ومؤتمر ما قبل تقديم العطاء:

7-1 في حالة الحاجة لتوضيح أو تفسير أي من المعلومات الواردة في وثائق المناقصات ، يجب على مقدم العطاء أن يراسل صاحب العمل على العنوان المذكور في ورقة بيانات العطاء أو عرض استفساراته في مؤتمر ما قبل موعد تقديم العطاء المشار اليه بالفقرة (4-7) من التعليمات لمقدمي العطاء . ويتجوب على الأخير أن يرد على أية استفسارات ترد إليه شريطة أن يتم استلامها قبل موعد مناسب لا يقل عن (21) يوماً من الموعد النهائي لتسليم العطاءات ، أو كما منصوص عليه في ورقة بيانات العطاء و على صاحب العمل إرسال نسخه من الاستفسار مع رده إلى كل من أستلم وثائق المناقصات مباشرة بموجب الفقرة (6-3) من التعليمات لمقدمي العطاء دون الاشارة إلى الجهات المستفسرة . و إذا نجم عن الاستفسارات الحاجة إلى تعديل وثائق المناقصات الأساسية . فعلى صاحب العمل اجراء التعديل وإصدار ملحق بموجب الاجراءات المحددة بالفترتين (8) و (2-22) من التعليمات لمقدمي العطاء .

7-2 يفضل قيام مقدمي العطاءات بأجراء زيارة لموقع العمل والمواقع المحيطة للحصول على مسؤوليته على أية معلومات ضرورية تساعد في أعداد عطائه لتنفيذ الأشغال . ويتحمل مقدمو العطاءات الكلف الناجمة عن تأمين هذه الزيارة .

7-3 لمقدم العطاء وأي من ممثليه أو وكلائه الحق في الدخول إلى موقع العمل بعد الحصول على موافقة صاحب العمل بغية التعرف على ظروف الموقع على أن يتتعهد ممثلاً ووكلاً مقدم العطاء بإغفاء وتعويض ممثلي أو وكلاء صاحب العمل عن أية مسؤولية او مطالبة بالتعويض عن حالات الوفاة أو الإصابة أو لأضرار أو أي خسارة مالية تتحقق عن هذه الزيارة .

7-4 يتم دعوة ممثلي مقدمي العطاءات المخولين بحضور مؤتمر ما قبل تقديم العطاء إذا أشير إلى ذلك في ورقة بيانات العطاء . أن الهدف من هذا المؤتمر هو للتوضيح والأجابة عن أية استفسارات تعرض في تلك المرحلة .

7-5 على مقدم العطاء تقديم أسئلته خطياً بفترة مناسبة لا تقل عن أسبوع من موعد انعقاد المؤتمر .

7-6 يتم إرسال محضر المؤتمر متضمناً الأستفسارات (دون ذكر مصادرها) والأجابات الصادرة بصدرها إلى مقدمي العطاءات كافة الذين اشتروا وثائق المناقصات بموجب الفقرة (3-6) من التعليمات لمقدمي العطاءات ، وأن أية تعديلات ضرورية على وثائق المناقصات تترجم عن تلك الأستفسارات المعروضة في المؤتمر، يتم إصدار ملحق لوثائق المناقصات بموجبه وتزويده مقدمي العطاءات كافة به، عملاً بأحكام الفقرة (8) من التعليمات لمقدمي العطاء وليس من خلال محضر المؤتمر .

7-7 أن عدم حضور مؤتمر ما قبل تقديم العطاء لن يكون سبباً لاعتبار مقدم العطاء غير مؤهل.

8- تعديل وثائق المناقصات

8-1 يحق لصاحب العمل تعديل وثائق المناقصات في أي وقت قبل الموعد النهائي لتقديم العطاء، وذلك من خلال إصدار ملحق بالتعديلات .

8-2 أن أي ملحق لوثائق المناقصات يعتبر جزءاً من وثائق المناقصات ويتم إصداره وتوزيعه تحريرياً إلى مقدمي العطاءات كافة الذين قاموا بشراء وثائق المناقصات بموجب الفقرة (6-3) من التعليمات لمقدمي العطاءات .

3-8 على صاحب العمل تمديد الموعد النهائي لتقديم العطاء عملاً بالفقرة (22-2) من التعليمات لمقدمي العطاءات وأعطاء مقدمي العطاءات الوقت المناسب للأخذ بنظر الأعتبار التعديلات المؤشرة في ملحق العطاء عند أعدادهم لعطاهم .

-ج- إعداد العطاءات

9- كلفة العطاء

9-1 يتحمل مقدم العطاء الكلفة الكلية الناجمة عن أعداد وتقديم عطائه ولن يتحمل صاحب العمل أية مسؤولية عن ذلك بغض النظر عن إجراءات ونتائج المناقصة.

10- لغة العطاء

10-1 يجب أن يتم اعداد العطاء وكافة المراسلات والوثائق المتبادلة بين مقدم العطاء وجهة التعاقد باللغة المشار إليها في ورقة بيانات العطاء . يمكن ان يقدم مقدم العطاء أيًا من المطبوعات المتصلة والتي تشكل جزءاً من عطائه في لغة أخرى على ان ترافق بترجمة دقيقة لنصوصها الى لغة العطاء ، وحينها تعتمد الترجمة لغرض تقدير العطاء

11. الوثائق المكونة للعطاء

11-1 يتتألف العطاء من الوثائق الآتية:

أ- رسالة العطاء وملحق العطاء

ب- الجداول الكاملة المطلوبة بضمنها جدول الكميات المسورة بموجب المواد 12 و 18 من التعليمات لمقدمي العطاءات.

ج- ضمان العطاء بموجب المادة 21 من التعليمات لمقدمي العطاءات.

د- العطاءات البديلة إذا سمح بذلك بموجب المادة 13 من التعليمات لمقدمي العطاءات.

هـ- تقويض تحريري لممثل مقدم العطاء المخول بالتوقيع على العطاء بموجب الفقرة (22-2) من التعليمات لمقدمي العطاءات.

و- الوثائق المصادقة من الجهات المحددة في ورقة بيانات العطاء التي تؤكد أن المواد والمعدات والتجهيزات الآلية والخدمات كافة المعروضة في عطاء مقدم العطاء أو أي من عطائاته البديلة (إذا سمح بذلك) من مناشيء مؤهلة بموجب المادة 14 من التعليمات لمقدمي العطاءات.

ز- الوثائق المصادقة عليها من الجهات المحددة في ورقة بيانات العطاء التي تؤكد استمرار أهلية مقدم العطاء بموجب المادة (15) من التعليمات لمقدمي العطاء ، أو وثائق التأهيل اللاحق بموجب الأستمارات المدرجة في القسم الرابع للتحقق من أهلية مقدم العطاء الذي تم قبول عطائه.

ح- المقترح الفني بموجب المادة 17 من التعليمات لمقدمي العطاء.

ط- الوثائق المصادقة عليها من الجهات المحددة في ورقة بيانات العطاء التي تؤكد مطابقة المواد والمعدات والمصانع والخدمات المعروضة في عطاء مقدم العطاء لما هو محدد في وثائق المناقصة.

ي- ان العطاء المقدم من المشروع المشترك يجب ان يرافق باتفاقية تأسيس المشروع المشترك (عقد مشاركة مصدق حسب الأصول) معرفةً بالحد الأدنى من المشاركين في المشروع المشترك من الجهات المسئولة عن الخدمات الاستشارية والتصميم أو تجهيز المصانع ما لم تطلب جهة التعاقد تقديم هذه الاتفاقية بعد رسو المناقصة

كـ- قائمة بالمقاولين الثانويين للفعاليات الرئيسية ، بموجب الفقرة 2-17 من التعليمات لمقدمي العطاء.

لـ- أية وثائق أخرى تم النص عليها في ورقة بيانات العطاء.

12. خطاب العطاء والجداول

1-12 يتم اعداد خطاب العطاء والجداول بضمنها جداول الكميات المسورة باعتماد الوثائق القياسية المشار اليها بالفصل الرابع (استثمارات العطاء). يتم استكمال ملء الاستثمارات كما محدد في كل أستماراة .

13. العطاءات البديلة

1-13 اذا نص في ورقة بيانات العطاء ، على قبول العطاءات البديلة فيتوجب أن تتضمن أيضا الاشارة الى ان قبول العطاءات البديلة سيتم عملا باحكام الفقرة 3-3 من التعليمات لمقدمي العطاء ، أو تم طلبها عملا باحكام كل من الفقرة 2-4 و/أو الفقرة 4-4 من التعليمات لمقدمي العطاء .

2-13 عند الطلب من مقدمي العطاءات تقديم مدد بديلة لإكمال الأعمال سيتم إدراج ذلك في ورقة بيانات العطاء مع عرض تفصيلي للطريقة التي سيتم إتباعها في تقديم المدد البديلة المختلفة في القسم الثالث (معايير المفضلة والتقييم) .

3-13 باستثناء ما ورد بالفقرة (4-4) من التعليمات لمقدمي العطاء المدرجة لاحقا، يحق لمقدم العطاء في حالة رغبته في تقديم عطاء فني بديل :
أولا- ان يقدم عطاءه بموجب وثائق المناقصات والتصميم المعد من صاحب العمل .
ثانيا- ثم يتم تقديم عطائه البديل معززا بالمعلومات الضرورية كافة من تصاميم ومواصفات فنية وتحليل للاسعار والمنهجية التي ستعتمد في تنفيذ العمل ان وجدت لتokin صاحب العمل من اعتمادها بالمقارنة .
وعلى صاحب العمل مقارنة العطاءات البديلة مع تلك الأقل كلفة بموجب وثائق المناقصات الأساسية في وثائق المناقصة .

4-13 اذا نص على ذلك في ورقة بيانات العطاء، يحق لمقدمي العطاء تقديم حلولهم الفنية البديلة لتنفيذ بعض اجزاء المنشاء، كما تم الاشارة الى ذلك في ورقة بيانات العطاء وتحديد المنهجية التي ستعتمد في التحليل والمقارنة وكما موضحة في الفصل السادس (متطلبات صاحب العمل).
فقط الحلول الفنية البديلة لبعض اجزاء مرافق الأشغال التي تحقق معايير الأداء والمتطلبات الفنية المطلوبة للمصانع (أن وجدت)، والخدمات سيتم الأخذ بها من قبل صاحب العمل.

14. الوثائق التي تؤكد أهلية المواد والتجهيزات الآلية والمعدات والخدمات

1-14 يتبعن على مقدمي العطاء العمل بموجب المادة 5 من التعليمات لمقدمي العطاء ، استكمال المعلومات الخاصة بالمناشئ الواردة في استثمارات الجداول المسورة في القسم الرابع من استثمارات العطاء لكل من المواد والتجهيزات الآلية والمعدات والخدمات التي سيتم تجهيزها من قبله.

15. الوثائق الداعمة لتأهيل مقدم العطاء

1-15 عملا بأحكام القسم الثالث ، (منهجية التقييم والتاهيل) ، على مقدم العطاء في المناقصات المحددة تقديم الوثائق المحدثة للتأهيل متضمنة اية متغيرات طرأ على مؤهلاته خلال الفترة التي أعقبت اجراءات التاهيل المسبق عند الاعلان عن المناقصة المحددة وذلك بموجب الاستثمارات الخاصة بذلك في القسم الرابع .
ان هذه الوثائق يجب أن تصدر عن الجهات المختصة في دولة مقدم العطاء وتصادق عليها من وزارة الخارجية في دولة مقدم العطاء والهيئات الدبلوماسية لجمهورية العراق في تلك الدولة .

2-15 إذا اعتمد مبدأ من هامش الافضلية لمقدمي العطاءات المحليين عملا باحكام الفقرة (35) من التعليمات لمقدمي العطاء، فعلى مقدمي العطاءات المحليين المتقدمين للمشاركة في المناقصة بصورة منفردة او من خلال مشروع مشترك يرجون الحصول على حق الافضلية تقديم المعلومات كافة المطلوبة في الفقرة (35) من التعليمات لمقدمي العطاء التي تؤهلهم للحصول على هامش الافضلية .

16. الوثائق التي تؤكد مطابقة التجهيزات الآلية (أن وجدت) والمعدات والخدمات والمواد لمتطلبات صاحب العمل

- 1-16 تكون الوثائق التي تؤكد مطابقة التجهيزات الآلية (أن وجدت) والمعدات والخدمات والمواد لمتطلبات وثائق المناقصات أما بصيغة كراس تعريف أو مخططات أو بيانات ويجب أن تلبي ما يأتي:
- (أ) وصف تفصيلي للمواصفات الفنية وخواص الأداء الأساسية، والضمان المصنعي لأداء التجهيزات الآلية والمعدات والخدمات والمواد وملاءمتها للمواصفات المطلوبة ؛
- (ب) قائمة بمقاييس التجهيزات الآلية والمعدات والخدمات والمواد كافة متضمنة المصادر المتاحة للمواد الاحتياطية لها ، والعدد الخاصة..الخ الضرورية لضمان الأشتغال المناسب والمستمر بعد أكمال نصب التجهيزات الآلية والخدمات بموجب شروط العقد وللفترة المحددة في ورقة بيانات العطاء؛و
- (ج) تقريراً متضمناً التعليق على مواصفات صاحب العمل مدعوماً بأدلة مناسبة تثبت الاستجابة الكاملة للتجهيزات الآلية والمعدات والخدمات والمواد التي ستجهز من قبله، لتلك المواصفات . يتعين على مقدمي العطاء أن يدرك أن المواصفات القياسية للمصنوعية و المواد والمعدات المحددة من صاحب العمل في وثائق المناقصات هي ذات طابع وصفي (تحصر بالتعريف بالنوعية والأداء) فقط وليس مقيدة. ويحق لمقدم العطاء تقديم بدائل للمواصفات القياسية أو الأسماء التجارية وأو ارقام التعريف بالتجهيزات الآلية والمعدات والخدمات والمواد في نشرات التعريف الخاصة بها في عطائه.

16-2 لتسهيل عملية المفاضلة للعطاءات ، فإن الأنحرافات (أن وجدت) عن الشروط والمحددات والمواصفات، يجب تثبيتها كما محدد في الفقرة (18-2) من التعليمات لمقدمي المطاءات.

17. المقترح الفني والمقاولون الثانويون

17-1 على مقدم العطاء تقديم مقترن الفنى المتضمن المنهجية وخطة العمل التي ستبعها في تنفيذ الاشغال موضوع الكوادر والمعدات المستخدمة و برنامج التنفيذ كما مبين في القسم الرابع وأية تفاصيل تدعم نجاح المقترن الفنى في تحقيق متطلبات الاشغال وأنجازها في الموعد النهائي للإنجاز.

17-2 يتعين على مقدم العطاء اعطاء تفاصيل بأسماء و جنسيات المقاولين الثانويين المرشحين لتنفيذ الفقرات الرئيسية من الأشغال و التصاميم و الفحوصات و التشغيل التجربى والمصنعين للتجهيزات الآلية والمعدات والخدمات والمواد وكما محدد من صاحب العمل في القسم الثالث (المفاضلة والتقييم) . بالإضافة إلى ذلك يتعين على مقدم العطاء تضمين عطائه المعلومات التي تدعم تلبيتهم لمتطلبات المحددة من صاحب العمل لهذه الفقرات . و لمقدم العطاء الحرية في ترشيح أكثر من بديل من المصنعين لكل فقرة من الفقرات الخاصة بالتجهيزات الآلية والمعدات والخدمات . وأن تكون الأسعار والمبالغ الواردة في عطائه نافذة لأي من البدائل المقترنة في العطاء ، و لن يسمح بمراجعة الأسعار لسبب يعود لأختيار صاحب العمل لأي من البدائل الواردة في العطاء.

17-3 يتعين على المقاول ضمان استجابة المقاولين الثانويين المقترنون منه إلى المتطلبات المحددة في الفقرة (4) من التعليمات لمقدمي العطاء ، كذلك استجابة كل من التجهيزات الآلية (أن وجدت) والمعدات والخدمات والمواد إلى المتطلبات المحددة في الفقرتين (5)، (1-15) من التعليمات لمقدمي العطاء.

18 . اسعار العطاء والحسومات

18-1 ما لم ينص على خلاف ذلك في ورقة بيانات العطاء وأو القسم السادس (متطلبات صاحب العمل) . يتعين على مقدمي العطاءات تقديم اسعارهم لتنفيذ الأشغال كاملة شاملة تجهيز التجهيزات الآلية (أن وجدت) والمعدات والخدمات كمسؤولية متكاملة واحدة وعليه يجب ان يكون مبلغ العطاء شاملًا لالتزامات المقاول كافة المحددة أو تمت الأشارة إليها بصورة معقولة في وثائق المناقصات ، قدر تعلق الامر بمسؤوليته عن التصميم والتصنيع متضمنة التجهيز و التعاقد الثنائي (أن تطلب الأمر) وأيصال السلع وتنفيذ للأشغال وأعمال النصب للتجهيزات الآلية والمعدات والخدمات وأكمالها وأجراء فعاليات ما قبل التشغيل التجربى و التشغيل التجربى للأشغال . كما يتضمن

مبلغ العطاء المتطلبات المحددة بموجب التزامات المقاول عن مسؤوليته عن الفحص للتجهيزات الآلية وأجراءات الحصول على رخص وشهادات تأييد استغلال التجهيزات الآلية فيما إذا تم النص عليها في وثائق المناقصات، كذلك خدمات التشغيل والصيانة والتدريب وأية فقرات و خدمات أخرى تتضمنها وثائق المناقصات وبموجب متطلبات الشروط العامة للعقد . و ان الفقرات التي لم يدون سعر أجزاءها من مقدم العطاء في جدول الكميات المسعر من قبله لن يتربّع عنها الدفع من صاحب العمل عند تنفيذها و تعتبر كلفها مغطاة ضمن بقية اسعار جدول الكميات المسعر لمقدم العطاء.

18-2 يتطلب من مقدمي العطاء تقديم اسعارهم أخذين بنظر الاعتبار الجوانب التجارية والتعاقدية والفنية لأنلزماتهم المحددة في وثائق المناقصات . إذا رغب مقدم العطاء في اقتراح حيود ما عن التزاماته المطلوبة في وثائق المناقصات ، يتطلب عليه إدراج تلك الحيود في الأستمارة ذات العلاقة في القسم الرابع (أستمارات العطاء) . يتعين على مقدم العطاء أيضاً تقديم سعره الأضافي (أن وجد) عن أزالة الحيود المقترحة في عطائه.

18-3 على مقدمي العطاء تقديم أسعار عطائهم بالأسلوب والتفاصيل المطلوبة في جداول الأسعار المدرجة في القسم الرابع (أستمارات العطاء) . و عند عدم الاشارة في وثائق المناقصات الى نموذج آخر من جداول أسعار أخرى ، يتعين على مقدمي العطاء تقديم أسعارهم وفق الجداول المبينة في أدناه :

- جدول رقم 1 : خدمات التصميم
- جدول رقم 2 : التجهيزات الآلية والمعدات (متضمنة المواد الاحتياطية الألزامية) المجهزة من خارج العراق
- جدول رقم 3 : التجهيزات الآلية والمعدات (متضمنة المواد الاحتياطية الألزامية) المجهزة محليا
- جدول رقم 4 : الأعمال الأنثائية ، وأعمال النصب والخدمات الأخرى
- جدول رقم 5 : جدول الخلاصة النهائي / ويتضمن خلاصة لمجموع مبالغ الجداول (4-1)
- جدول رقم 6 : الدعم الفني وتأمين المواد الاحتياطية لمرحلة ما بعد العقد
- جدول رقم 7 : التدريب

18-4 تكون اسعار العطاء شاملة للضرائب كافة والجمارك والرسوم وأية اتعاب تتعلق بالعقد المعمول بها في الفترة التي تسبق الموعد النهائي لتقديم العطاء ب 28 يوماً الا اذا نص على ألغاء أسعار العطاء من الضرائب والجمارك والرسوم في ورقة بيانات العطاء.

18-5 تتم الاشارة في ورقة بيانات العطاء إن كانت أسعار العقد ثابتة أو قابلة للمراجعة (أ) في العقود ذات الأسعار الثابتة، تكون الأسعار المعروضة من مقدم العطاء ثابتة خلال تنفيذ مقدم العطاء للعقد ولن تخضع للتعديل لأي سبب . و سترفض العطاءات التي تقدم على أساس الأسعار قابلة للتغيير وتعتبر غير مستحبة.

(ب) في العقود ذات الأسعار القابلة للتعديل، تكون الأسعار المعروضة من مقدم العطاء قابلة للتغيير خلال تنفيذ العقد لمعالجة التغيرات في مكونات الكلفة ، كأجور العمل واسعار المواد والنقل ومعدات المقاول وبموجب الأجراءات المحددة في الملحق ذات العلاقة في الشروط الخاصة بالعقد . و ان العطاءات التي تقدم على أساس السعر الثابت لن ترفض ، وتعتبر نسبة تعديل اسعار العقد متساوية لصفر . و يتطلب من مقدمي العطاء تحديد مصادر مؤشرات أجور العمل والمواد بموجب الاستمرارات الخاصة بذلك في الفصل الرابع (أستمارات العطاء).

19. عمليات العطاء والدفعات

19-1 تكون (عملة/عملات) العطاء و الدفعات كما محددة في ورقة بيانات العطاء.

19-2 يتعين على مقدمي العطاءات تحديد نسبة ما يحتاجونه من العملة العراقية من مبلغ العطاء في جداول الأسعار وخطاب العطاء، وذلك لتنطيطية نفقاتهم بالعملة العراقية.

3-19 على مقدمي العطاءات تحديد احتياجهم من العملة الأجنبية ولغاية ثلاثة عملات أجنبية يرغبونها وذلك لغطية نفقاتهم لتجهيز المستلزمات من خارج جمهورية العراق في كل من جداول الأسعار وخطاب العطاء.

20 . فترة نفاذ العطاء

1-20 يبقى العطاء نافذ المفعول للفترة المحددة في ورقة بيانات العطاء وللفترة المتمندة بعد التاريخ النهائي لتقديم العطاءات كما محدد من صاحب العمل بالفقرة (1-24) من التعليمات لمقدمي العطاءات، وسوف يرفض اي عطاء يتضمن فترة نفاذ تقل عن الفترة المحددة أعلاه ويعتبر غير مستجيب.

2-20 في الظروف الأستثنائية وقبل انتهاء العطاء، يحق لصاحب العمل الطلب من مقدمي العطاء تمديد فترة نفاذ عطاءاتهم ويتم تقديم الطلب واستلام الرد عليه من مقدمي العطاء تحريرياً، وإذا كانت الوثائق تتضمن تقديم ضمان العطاء بموجب أحكام الفقرة (1-21) من التعليمات لمقدمي العطاء، فلمقدم العطاء الذي تم تمديد نفاذ عطائه، تمديد فترة ضمان العطاء لغاية 28 يوماً بعد تاريخ نفاذ العطاء المعدلة . و لمقدم العطاء الحق في رفض طلب تمديد نفاذ العطاء دون حجز ضمان عطائه. ولا يحق لمقدم العطاء الذي وافق على تمديد نفاذ عطائه طلب تعديل عطائه باستثناء ما ورد في الفقرة (3-20) من التعليمات لمقدمي العطاء.

3-20 اذا تأخرت اجراءات التعاقد الى فترة تزيد على (56) يوماً بعد موعد نفاذ العطاء الأولي فيتم تحديد مبلغ العطاء كما يأتي:
أ- في حالة العقود ذات السعر الثابت ، فإن سعر العقد سيصبح سعر العطاء مضروباً بمعامل مثبت في ورقة بيانات العطاء.

ب- في حالة العقود التي يسمح بمراجعة أسعارها ، و لغرض تحديد مبلغ العقد لأجزاء منه غير المشمولة بمراجعة الأسعار يتم تعديل السعر بضرب سعر تلك الأجزاء بالمعامل المحدد في ورقة بيانات العطاء.

ج- في أي من هذه الحالات تتم مفاضلة العطاءات بالأعتماد على سعر العطاء دون الأخذ بنظر الاعتبار التعديل المشار اليه أعلاه.

21 . ضمان العطاء

1-21 على مقدم العطاء تضمين عطائه بضمان العطاء بالصيغة والمبلغ والعملة المحددة في ورقة بيانات العطاء.

2-21 اذا كان ضمان العطاء مطلوباً بموجب الفقرة (1-21) من التعليمات لمقدمي العطاء، فيجب ان يكون قابلاً للدفع الفوري بناء على امر خطى من صاحب العمل وبإحدى الصيغ الآتية التي يختارها مقدم العطاء:

أ- كفالة مصرافية غير مشروطة من مصرف معتمد.

ب- صك مصدق صادر عن مصرف معتمد.

ج- آية صيغة اخرى تم الاشارة لها في ورقة بيانات العطاء.

وان يصدر ضمان العطاء عن مؤسسة مصرافية ذات سمعة معتمدة ومن دولة مؤهلة ، وإذا كانت المؤسسة التي اصدرت الكفالة المصرافية موجودة خارج دولة صاحب العمل فيجب ان يكون لها مؤسسة مصرافية مراسلة في دولة صاحب العمل لتفعيل الضمان. بالإضافة اعتماد النماذج المحددة في الفصل الرابع ضمن وثائق المناقصات . أو آية صيغة يتم الاتفاق عليها مع صاحب العمل قبل تقديم العطاء . ومهما كانت الصيغة المتفق عليها فيجب ان تتضمن اسم مقدم العطاء وان تكون نافذة لفترة (28) يوماً بعد تاريخ الموعد الاولي لنفاذ العطاء او بعد تاريخ تمديد نفاذ العطاء اذا تم بموجب الفقرة (2-20) من التعليمات لمقدمي العطاء.

3-21 اذا طلب ضمان العطاء عملاً باحكام الفقرة (1-21) من التعليمات، فان اي عطاء لا يتضمن ضمان العطاء بالصيغة المطلوبة سوف يعتبر غير مستجيب.

4-21 اذا طلب ضمان العطاء عملاً باحكام الفقرة (1-21) من التعليمات لمقدمي العطاء فتتم اعادة ضمان العطاء فوراً ل يقدم العطاء غير الفائزين ، حال تقديم مقدم العطاء الفائز لضمان حسن الاداء بموجب الفقرة (43) من التعليمات لمقدمي العطاء وتوقيع العقد بموجب الفقرة (42) من التعليمات لمقدمي العطاء.

5-21 تتم مصادرة ضمان العطاء اذا فشل مقدم العطاء الفائز في :
اولاً . توقيع العقد بموجب الفقرة (42) من التعليمات لمقدمي العطاء .
ثانياً. تقديم ضمان حسن الاداء بموجب الفقرة 43 من التعليمات لمقدمي العطاء .

6-21 يكون ضمان العطاء للمشروع المشترك باسم المشروع المشترك المقدم للعطاء و اذا كان المشروع المشترك لا يزال غير مؤسس قانونياً في وقت تقديم العطاء فسيكون ضمان العطاء باسم شركاء المستقبل كافة كما ورد في خطاب الدعوة المشار اليه في الفقرة 4-1 من التعليمات لمقدمي العطاء .

7-21 يحق لصاحب العمل اذا نص على ذلك في ورقة بيانات العطاء اعلان عدم اهلية المقاول في حالة اية عمل اليه وللفترة من الزمن المحددة في ورقة بيانات العطاء في احدى الحالات الآتية:.

أ- اذا لم يكن ضمان العطاء مستجيناً كما في الفقرة (1-21) من التعليمات لمقدمي العطاء و

ب- اذا فشل مقدم العطاء الفائز في توقيع العقد بموجب المادة (42) من التعليمات لمقدمي العطاء وتقديم ضمان حسن الاداء بموجب المادة (43) من التعليمات لمقدمي العطاء , فيحق لصاحب العمل اذا نص على ذلك في ورقة بيانات العطاء اعلان عدم اهلية المقاول في حالة اية عمل اليه وللفترة من الزمن المحددة في ورقة بيانات العطاء .

22 .نموذج العطاء وتوقيع العطاء

1-22 على مقدم العطاء ان يعد نسخة اصلية واحدة من الوثائق التي يتكون منها العطاء كما هو مبين في التعليمات لمقدمي العطاء في المادة (11) ويتم التأشير على المغلف الذي يحويها بصورة واضحة عبارة (نسخة اصلية) . و اذا سمح بالعطاءات البديلة بموجب المادة (13) من التعليمات لمقدمي العطاء , يتم تأشير المغلف الذي يحوي العطاء البديل بعبارة (العطاء البديل) , وعلى مقدم العطاء تقديم نسخ اضافية من العطاء وحسب ماتنص عليه ورقة بيانات العطاء والتأشير على المغلف بعبارة (نسخة اضافية) . و في حالة وجود اختلاف بين النسخة الاصلية والنسخة الاضافية, يتم الاعتماد على النسخة الاصلية.

2-22 يجب ان يكون العطاء الاصلي والنسخ الاضافية كافة مطبوعة كافة او مكتوبة بحبر يصعب مسحه وان تكون موقعة من قبل الشخص المخول بالتوقيع بالنيابة عن مقدم العطاء , وان يرفق خطاب التخويل كما ورد في ورقة بيانات العطاء ومرفق بالعطاء . تتم طباعة اسم ومنصب الاشخاص المخولين تحت توقيعهم. وأن وثائق المناقصات التي تم تدوين المعلومات المطلوبة فيها او جرى تعديل عليها كافة يجب ان توقع من الشخص الذي قام بتوقيع العطاء.

3-22 يجب أن يلبي العطاء المقدم من المشروع المشترك المتطلبات الآتية:
أ- الا اذا لم يكن مطلوباً بموجب الفقرة (1-4)(أ) من التعليمات لمقدمي العطاءات ف يتم توقيعه ليكون ملزاً للشركاء كافة.

ب- أرفاق تخويل بممثلي المشروع المشترك موقع من المخولين القانونيين الممثلين للشركاء كافة في المشروع المشترك مصدق من كاتب العدل بموجب الفقرة(4-1)(ب) من التعليمات لمقدمي العطاءات .

4-22 يجب أن يعزز أي تأشير أو حذف أو إضافة عبارات على العطاء بتوقيع موقع العطاء. لغرض اعتباره نافذاً.

د. تقديم وفتح العطاءات

23. تسليم وإغلاق وتأشير العطاءات

1-23 على مقدم العطاء وضع النسخ الأصلية والنسخة المصورة من عطائه كذلك العطاء البديل (إذا سمح بذلك بموجب الفقرة 4-13 من التعليمات لمقدمي العطاءات) في أغلفة منفصلة ومؤشر عليها (نسخة أصلية) أو (نسخة إضافية) أو (عطاء بديل) ومن ثم توضع الأغلفة التي تحتوي النسخ الأصلية والنسخ الإضافية في ملف واحد.

2-23 يجب أن تكون الأغلفة الخارجية والداخلية مؤشراً عليها ما يأتي:

- ا- اسم وعنوان مقدم العطاء.
- ب- اسم وعنوان صاحب العمل بموجب الفقرة (1-24) من التعليمات لمقدمي العطاء.
- ج- اسم ورقم المناقصة بموجب الفقرة (1-1) من ورقة بيانات العطاء.
- د - تحذير بعدم فتحها قبل الموعد المحدد لفتح العطاءات.

3-23 لا يتحمل صاحب العمل أية مسؤولية عن أي ضياع أو نقص في العطاءات التي تقدم دون غلقها و ختمها وتوقيعها وتأشيرها كما هو مطلوب بموجب التعليمات.

24. الموعود النهائي لتسليم العطاءات

1-24 يجب أن تسلم العطاءات إلى عنوان صاحب العمل في موعد لا يتعدى التاريخ والزمان المحددين في ورقة بيانات العطاء . و يحق لمقدمي العطاء تقديم عطاءاتهم ألكترونيا اذا نص على ذلك في ورقة بيانات العطاء وعليهم حينذاك اعتماد الاجراءات المحددة لذلك في ورقة بيانات العطاء.

2-24 يحق لصاحب العمل تمديد موعد النهائي لتقديم العطاء من خلال تعديل الوثائق بموجب المادة (8) من التعليمات لمقدمي العطاءات, وفي هذه الحالة فإن حقوق وألتزامات الطرفين المحددة في الموعود السابق سوف تصبح مشمولة بالتمديد.

25. العطاءات المتأخرة

1-25 على صاحب العمل عدم استلام أي عطاء يرد بعد الموعود النهائي لتقديم العطاءات بموجب المادة (24) من التعليمات لمقدمي العطاء، وأن أي عطاء مستلم بعد الموعود النهائي سيعتبر متأخراً ويرفض ويعاد غير مفتوح إلى مقدم العطاء.

26. سحب وتبديل وتعديل العطاءات

1-26 يمكن لمقدم العطاء سحب أو تبديل أو تعديل عطائه بموجب إشعار خطى موقع من الشخص المخول بموجب الفقرة (2-22) من التعليمات لمقدمي العطاءات قبل الموعود النهائي على أن يرافق الإشعار نسخة من التخويل (فيما عدا حالات السحب) لتقديم العطاء، وأن الإشعارات الخاصة بالتبديل أو التعديل أو السحب يجب أن تكون:
أ- معدة ومقدمة بموجب المادتين (22) و (23) من التعليمات لمقدمي العطاءات (عدا إشعار السحب فلا يتطلب نسخة من التخويل) وتكون أغلفة الإشعارات مؤشرة بصورة واضحة بكلمة (سحب) أو (تبديل) أو (تعديل).
ب- واصلة قبل الموعود النهائي لتقديم العطاء بموجب المادة(26-1) من التعليمات لمقدمي العطاء.

2-26 يتم إعادة العطاءات التي تقدم بإشعار بسحبها إلى مقدمي العطاءات دون فتحها.

3-26 لا يجوز سحب أو تبديل أو تعديل أي عطاء بعد الموعود النهائي لتقديم العطاء ولحين نفاذ العطاء المحدد من مقدم العطاء في خطاب العطاء أو أي تمديد له.

27. فتح العطاء

1-27 يفتح صاحب العمل (لجنة فتح العطاءات) العطاءات علنياً بحضور مقدمي العطاءات او ممثليهم (المخولين) وبالعنوان والزمان والوقت المحدد في ورقة بيانات العطاء. وأن أية اجراءات خاصة بالفتح الالكتروني اذا كان معمولاً بذلك بموجب الفقرة (1-24), ستم الاشارة اليها في ورقة بيانات العطاء.

2-27 فتح المغلفات المعونة (سحب) وتقرأ أولاً وتعاد العطاءات الممثلة بها الى مقدمي العطاءات دون فتحها. لا يسمح بسحب أي عطاء مالم تتم قراءة اشعار السحب المقدم من الشخص المخول النهائي لتقديم العطاء. يلي ذلك فتح المغلفات المعونة (تبديل) وقراءتها ويعاد العطاء المستبدل الى مقم العطاء ويقرأ العطاء البديل . و لن يسمح باستبدال أي عطاء لم يتم تقديم اشعار بذلك قبل الموعد النهائي لتقديم العطاء، ثم يلي ذلك فتح المغلفات المعونة (تعديل) ويعاد العطاء السابق الى مقم العطاء ويقرأ العطاء المعدل ، لن يقبل اي عطاء معدل مالم يتم تقديم اشعار بذلك من الشخص المخول قبل الموعد النهائي لتقديم العطاءات ، ويتم الاخذ بنظر الاعتبار لاحقاً بالعطاءات التي يتم فتحها وقراءتها.

3-27 يبدأ صاحب العمل (لجنة فتح العطاءات) عند فتح العطاءات بقراءة أسماء مقدمي العطاءات و مبالغ عطاءاتهم وأي خصم مقدم أو تعديل . كذلك قراءة العطاءات البديلة وتحديد قيمة مقدمي العطاءات بأرفاق ضمان العطاء من عدمه اذا كان ذلك مطلوباً وأية تفاصيل أخرى قد يعتبرها صاحب العمل مناسبة، و أن العطاءات البديلة وتلك المتضمنة خصم التي تمت قراءتها أثناء فتح العطاءات يتم دراستها عند مقارنة وتقييم العطاءات اذا نص على ذلك في ورقة بيانات العطاء . و يتم توقيع خطاب العطاء والجداول كافة من لجنة فتح العطاءات ولن يرفض اي عطاء عدا تلك المتأخرة بموجب الفقرة (1-25) من التعليمات لمقدمي العطاءات.

4-27 يتبعن على صاحب العمل (لجنة فتح العطاءات) إعداد محضر بإجراءات فتح العطاء والتي يجب أن تتضمن حد الأدنى اسم مقدم العطاء وإذا كان قد تم سحب العطاء أو استبداله أو تعديله، مبلغ العطاء (حسب كل جزء اذا كان مطلوباً) ، وأية خصومات مقرحة على العطاء ، و العطاءات البديلة ، و أرفاق ضمان العطاءات بالعطاء اذا كان ذلك مطلوباً، ويطلب من مقدمي العطاءات الحاضرين كافة توقيع المحضر، وان حذف توقيع اي من مقدمي العطاءات لن يؤثر على مضمون المحضر ويتم تعديمه على مقدمي العطاءات كافة.

هـ. تقييم ومقارنة العطاءات

28. السرية

1-28 لن تعلن المعلومات المتعلقة بفحص وتوضيح وتقييم ومقارنة العطاءات والتوصيات لإرساء العقد لمقدمي العطاء أو أي شخص آخر غير معِّ رسمياً بهذه العملية حتى يتم إعلان إرساء العقد على مقدم العطاء الفائز وتبيين مقدمي العطاء كافة بذلك.

2-28 إن أية محاولة من مقدم العطاء للتأثير على صاحب العمل في معالجته للعطاءات أو في قرار الأرساء ينجم عنها رفض لعطائه.

3-28 على الرغم مما سبق بالفقرة (2-28) من التعليمات لمقدمي العطاء ، اذا رغب أي مقدم عطاء في الاتصال بصاحب العمل حول أي موضوع يتعلق بعملية العطاء في الفترة ما بين فتح العطاء وأرساء العقد فيمكنه أن يقوم بذلك تحريرياً.

29 توضيح العطاءات

1-29 لتسهيل عملية تدقيق العطاءات وتقديرها ومقارنتها يمكن لصاحب العمل(لجنة تقييم وتحليل العطاءات) ان يسأل اي مقدم عطاء لتوضيح عطائه بما في ذلك تفاصيل وحدات الأسعار.

ان اي توضيح من مقدم العطاء ليس بناءا على استجابة لاستفسار من صاحب العمل(لجنة تقييم وتحليل العطاءات) سوف لن يؤخذ بنظر الاعتبار. و ان طلب التوضيح والاجابة يجب ان يقدمها تحريريا دون ان يترتب عن ذلك أي تغيير في سعر او ماهية العطاء المعرض، او اقتراح ذلك أو السماح به الا في حدود تصحيح اخطاء حسابية اكتشفها صاحب العمل اثناء تقييم العطاء بموجب المادة (33) من التعليمات لمقدمي العطاء.

2-29 اذا لم يجب مقدم العطاء على اية استيضاحات جوهرية حول عطائه بالزمن والوقت المحددين من صاحب العمل (لجنة تقييم وتحليل العطاءات) بما يجعل العطاء غير مستجيب وأو غير قابل للمقارنة، عند ذلك يتم أستبعاد عطائه .

30 . الانحرافات ، التحفظات، والحذف

خلال عملية تقييم العطاءات تعتمد التعاريف الآتية:

- أ- الانحرافات :** هي الحيد عن المتطلبات المحددة في وثائق المناقصات.
- ب- التحفظات :** هي وضع شروط محددة أو عدم القبول الكامل للمتطلبات المحددة في وثائق المناقصات من مقدم العطاء.
- ج- الحذف :** هو فشل مقدم العطاء في تقديم جزء أو كامل المعلومات والوثائق المطلوبة في وثائق المناقصات.

31 . تحديد الاستجابة

1-31 ان تحديد صاحب العمل لاستجابة اي عطاء يجب ان يتم بموجب محتويات العطاء ذاته وكما موضح في المادة (11) من التعليمات لمقدمي العطاء.

2-31 بأن العطاء المستجيب بصورة أساسية هو العطاء الذي يلبي المتطلبات في وثائق المناقصات بدون اية انحرافات أو تحفظات أو حذف، أما المقصود بالانحرافات الهامة فهي:

- أ- اذا تم قولها سوف :
- اولا. تؤثر بصورة أساسية على نوعية واداء الاشتغال المحددة في العقد.
- ثانيا. تحدد بصورة أساسية لاتفاق مع وثائق المناقصات، حقوق صاحب العمل او التزامات مقدم العطاء في العقد المقترن.
- ب- اذا تم تعديلاها فسوف تؤثر بشكل غير عادل على موقف المنافسة لبقية مقدمي العطاء المتقدمين بعطاءات مستجيبة بصورة أساسية .

3-31 على صاحب العمل فحص المؤشرات الفنية المشار اليها بالمقترن الفني للعطاء بموجب المادة (17) من التعليمات لمقدمي العطاء وبالخصوص فيما يتعلق بتالية متطلبات العمل المشار اليها في الفصل السادس دون اي انحراف هامة أو تحفظات أو حذف.

4-31 اذا كان العطاء غير مستجيب بصورة أساسية لمتطلبات وثائق المناقصات، يتم رفضه من صاحب العمل ولا يجوز جعله مستجيبة لاحقاً من خلال اجراء تعديل على الانحرافات الهامة أو التحفظات أو الحذف.

32 . العطاءات غير المهمة وغير المطابقة

1-32 اذا كان العطاء مستجيبة بصورة أساسية فيحق لصاحب العمل ان يصرف النظر عن اي عدم تطابق في العطاء لا يشكل انحرافاً هاماً او تحفظاً او حذفاً.

2-32 اذا كان العطاء مستجبياً بصورة اساسية يجوز لصاحب العمل الطلب من مقدم العطاء، تقديم أية معلومات أو وثائق ضرورية خلال فترة مناسبة لمعالجة أية أخطاء غير مهمة أو عدم تطابق في عطائه ، على ان لا يكون له تأثير على الأسعار. و ان عدم استجابة مقدم العطاء لطلب صاحب العمل لمعالجة ذلك سيؤدي الى رفض عطائه.

3-32 اذا كان العطاء مستجبياً بصورة اساسية على صاحب العمل تصحيح عدم التطابق او اية أخطاء غير هامة قابلة للقياس في مبلغ العطاء ناجمة عن عدم تسعير بعض الفقرات او عدم تطابق، ويتم اجراء التعديل باعتماد الآلية المشار إليها في منهجية التحليل والتأهيل في الفصل الثالث من وثائق المناقصات.

33. تصحيح الأخطاء الحسابية

1-33 اذا كان العطاء مستجبياً بصورة اساسية، على صاحب العمل تصحيح الاخطاء الحسابية باعتماد مايأتي:
أ- اذا كان هناك تناقض بين سعر الوحدة و مبلغ الفقرة يعتمد سعر الوحدة و يعدل مبلغ الفقرة في ضوء ذلك، الا اذا كان هناك خطأ في موقع العالمة العشرية في سعر الوحدة من وجهة نظر صاحب العمل فعند ذاك يتم اعتماد المبلغ و يصحح السعر.

ب- اذا كان هناك خطأ في المجموع الإجمالي لقوائم جدول الكميات نتيجة اجراءات الجمع والطرح لمجاميع القوائم الفرعية في جدول الكميات يتم اعتماد مجاميع القوائم الفرعية و يعدل المجموع الاجمالي.

ج. اذا كان هناك تناقض بين قيمة مبلغ اية فقرة رقم رقم وكتابه يتم اعتماد المحدد كتابه ، الا اذا كان هناك خطأ حسابي في تحديد قيمة المبلغ ونتيجة الفقرتين أ، ب اعلاه،فيتم اعتماد المحدد رقم .

2-33 اذا رفض مقدم العطاء الأقل سعرا التعديلات الحاصلة على الاخطاء الحسابية في عطائه يتم رفض عطائه.

34. التحويل الى عملة واحدة

1-34 لأغراض المقارنة والتحليل يتم تحويل العملة (العملات) المذكورة في العطاء الى عملة واحدة كما محدد في ورقة بيانات العطاء.

35. هامش الأفضلية

ما لم ينص على خلاف ذلك في ورقة بيانات العطاء، يتم اعتماد هامش للأفضلية للعطاءات المقدمة من مقدمي العطاءات المحليين وبالقيمة المحددة في ورقة بيانات العطاء .

36. تقييم العطاءات

1-36 على صاحب العمل (لجنة تقييم وتحليل العطاءات) اعتماد المنهجية والآلية المدرجة في هذه المادة لأغراض تحليل وتقييم العطاءات ولن تقبل اية منهجية وآلية اخرى.

2-36 التحليل الفني

سيقوم صاحب العمل (لجنة تقييم وتحليل العطاءات) بأجراء تقييماً فنياً للعطاءات التي تم قبولها لكونها مستجيبة بصورة اساسية ، وذلك لتحديد فيما إذا كانت مطابقة لوثائق المناقصات . لغرض التوصل الى نتائج التقييم سيفحص صاحب العمل (لجنة تقييم وتحليل العطاءات) و يقارن الجوانب الفنية للعطاءات على أساس المعلومات المقدمة من مقدمي العطاءات أخذين بنظر الاعتبار مايأتي:

(أ) مطابقة وتكامل العطاءات مع متطلبات صاحب العمل.
(ب) الأنحرافات عن متطلبات صاحب العمل .

(ج) مطابقة التجهيزات الآلية والمعدات والخدمات المعروضة في العطاء لمعايير الأداء.

(د) ملاءمة التجهيزات الآلية والمعدات والخدمات للظروف البيئية وظروف المناخ السائد في الموقع.

(هـ) نوعية وأداء وتشغيل منظومة السيطرة لأي من عمليات أشتغال التجهيزات الآلية (أن وجد) او المعدات أو الخدمات .

(و) نوعية وكمية وتتوفر المواد الاحتياطية الالزامية والمواد الاحتياطية الضرورية وخدمات الصيانة. و (ز) أية مؤشرات أخرى (ان وجدت) كما مدرجة في القسم الثالث (معايير المفضلة والتقييم).
وأن العطاء الذي لا يحقق الحد الأدنى المقبول لمعايير الكمال والشمولية والتفصيل المطلوبة سوف يستبعد ويعتبر غير مطابق.

3-36 إذا سمح بتقديم حلول فنية بديلة بموجب الفقرة (13) من التعليمات لمقدمي العطاءات وتم تقديمها من مقدم العطاء ، يتعين على صاحب العمل اجراء التقييم المماثل للعطاءات البديلة. و في حالة عدم السماح بالعطاءات البديلة يتم اهمالها.

4-التقييم المالي

لأغراض تقييم العطاء يتعين على صاحب العمل (لجنة تقييم وتحليل العطاءات) ملاحظة ما يأتي:

(أ) مبلغ العطاء بعد استبعاد المبلغ الاحتياطي ومبلغ الاحتياط العام (ان وجد) في جداول الأسعار.
(ب) تعديل الأسعار بسبب تصحيح الأخطاء الحسابية في جداول الأسعار للعطاءات بموجب الفقرة(1-33) من التعليمات لمقدمي العطاءات .

(ج) تعديل الأسعار بسبب أية خصومات مقترحة في العطاء بموجب (18-7) من التعليمات لمقدمي العطاءات.
(د) تحويل المبالغ الناجمة عن اجراءات التقييم بالفقرات (أ-ج) أنفا وتحويلها الى عملة واحدة ، إذا كان ذلك مناسبا بموجب الفقرة (34)؛ و

(هـ) الأخذ بنظر الاعتبار مؤشرات التقييم المحددة في القسم الثالث (معايير المفضلة والتقييم).

5-36 إذا سمح لمراجعة الاسعار بموجب الفقرة (18-6) من التعليمات لمقدمي العطاءات ،فإن التأثيرات المتوقعة الناجمة عن شروط مراجعة الاسعار خلال فترة التنفيذ المشار اليها في الشروط العامة للعقد لن يكون لها تأثير على تقييم العطاءات .

6-36 اذا نصت وثائق المناقصات على امكانية تجزئة الاشغال وأحقيقة مقنع العطاء في تقديم أسعاره لأجزاء من الاشغال او مجموعة أجزاء فإن تحديد أفضل عطاء سعرا لمجموعة أجزاء ضمنها أي تخفيض مقترح في خطاب العطاء بهذا المضمون يتم بموجب الجزء الثالث (منهجية التقييم والتاهيل).

7-36 اذا نجم عن التحليل، ورود عطاء يقل بشكل كبير عن الكلفة الحقيقة من وجهة نظر صاحب العمل، يحق لصاحب العمل طلب من مقدم العطاء تقديم تفاصيل احتساب مكونات الكلفة وطريقة احتسابها وجدول التنفيذ لفترة او فقرات جدول الكميات كافة و بعد تقييم وتحليل الاسعار اخذا بنظر الاعتبار الكلفة التخمينية المعتمدة في الخطة، يحق لصاحب العمل زيادة خطاب الضمان على حساب مقدم العطاء الى المستوى الذي يضمن حماية صاحب العمل من اي خسارة مادية في حالة عجز المقاول عن تنفيذ التزامه بموجب العقد.

37. مقارنة العطاءات

1-37 على صاحب العمل (لجنة تقييم وتحليل العطاءات) مقارنة العطاءات المستجيبة بصورة اساسية كافة بموجب الفقرة (2-36) من التعليمات لمقدمي العطاء لتحديد افضل عطاء مناسب.

38 . مؤهلات مقدمي العطاءات

1-38 على صاحب العمل (لجنة تقييم وتحليل العطاءات) أن يقرر بقناعة بأن مقدم العطاء الأقل سعرا والمتجاوب بصورة أساسية، ما يزال يتمتع بمؤهلات المحددة في التاهيل المسبق، اذا كان قد تم العمل بالمناقصات المحدودة أو قد حقق متطلبات التاهيل اللاحق المحددة في القسم الثالث (منهاجية التقييم والتاهيل).

38-2 أن تحديد صاحب العمل المرشح الفائز يجب أن يتم بعد فحص الوثائق كافة المتعلقة بآثاثات مؤهلاته ، المقدمة منه بموجب الفقرة (1-15) من التعليمات لمقدمي العطاء .

38-3 ان القرار الايجابي في اختيار المرشح هو الاساس لابرام العقد وأن القرار السلبي سوف ينجم عنه عدم اهليه العطاء وفي ضوء ذلك يقوم صاحب العمل باللجوء الى العطاء الأقل كلفة الذي يليه ليصار اعتماد الالية ذاتها من التحقق من توفر متطلبات الاهليه لمقدم العطاء.

38-4 أن مشاركة المصنعين والمقاولين الثانويين المفترحين بعطاء مقدم العطاء الأقل كلفة في ضوء نتائج التقييم، يجب أن يعزز برسالة الأعلان عن نية الأنفاق بين الأطراف المشاركين في العطاء ، عند الطلب. أن الأمكانيات المضافة إلى للمصنعين والمقاولين الثانويين المفترحين في عطاء مقدم العطاء الأقل كلفة في ضوء نتائج التقييم سوف تؤخذ بنظر الاعتبار أيضاً في التقييم وقبول العطاء بموجب القسم الثالث (معايير المفاضلة والتقييم) . و يتبعن قبل توقيع العقد أكمال ملاحق اتفاقية العقد ذات العلاقة بأدراج اسماء المصنعين والمقاولين الثانويين التي حصلت الموافقة عليهم لتنفيذ الفقرات الرئيسية المبينة أراء كل منهم.

39. حق صاحب العمل في قبول او رفض العطاء

39-1 يحتفظ صاحب العمل بالحق في قبول اي عطاء او الغاء إجراءات التعاقد ورفض العطاءات كافة في اي وقت قبل احتالة العقد دون اية التزامات تجاه مقدمي العطاءات . و في حالة إلغاء المناقصة يتم اعادة العطاءات و ضمانات العطاءات كافة إلى مقدمي العطاءات.

و- احتالة العقد

40. منهجية الاحالة

40-1 على صاحب العمل أحالة العقد على مقدم العطاء الذي تبين نتيجة التحليل الأقل سعراً وكان عطاؤه مستجيباً بصورة أساسية لوثائق المناقصات بموجب احكام الفقرة (39-1) من التعليمات لمقدمي العطاءات وبعد ان تكون قد توفرت القناعة التامة لديه بامكانية مقدم العطاء تنفيذ العقد بصورة مرضية.

41. اعلان الاحالة

41-1 على صاحب العمل وقبل انتهاء مدة النفاذ العطاء إعلام مقدم العطاء الفائز تحريرياً بقبول عطائه. و ان رسالة الاشعار والمعرفة لاحقاً بكتاب القبول (كتاب الأحوال) في كل من صيغة العقد والشروط العامة للعقد سوف تتضمن المبلغ الواجب دفعه من صاحب العمل للمقاول عن تصميم وتنفيذ وأنجاز الأشغال وصيانتها وتشغيلها(إذا نص على ذلك) (المعروف لاحقاً في صيغة العقد والشروط العامة للعقد بمبلغ العقد).

41-2 وفي الوقت ذاته على صاحب العمل اشعار مقدمي العطاءات كافة بنتائج المناقصة ، والنشر في موقعه الالكتروني و الموقع الالكتروني للأمم المتحدة (UNDB) و (dg Market) و كذلك نتائج تحليل العطاءات والعقود البرمجة والمعلومات المدرجة في أدناه:

أ- اسماء مقدمي العطاءات المشاركين كافة.

ب- اسعار العطاء لكل منهم عند فتح العطاءات.

ج- اسم وسعر العطاء المقيد لكل عطاء جرى تقييمه .

د- اسماء مقدمي العطاءات الذين رفضت عطاءاتهم و الاسباب التي ادت الى الرفض

هـ- اسم مقدم العطاء الفائز ومبلغ عطائه و ملخص بالأشغال المحالة والزمن المحدد للتنفيذ .

41-2 لحين تهيئة العقد وتوقيعه فإن إشعار الإحالة (كتاب القبول) سوف يعتبر عقداً ملزاً.

**القسم الثاني : ورقة بيانات العطاء
لعقود تسليم المفتاح لتنفيذ الأشغال
أ - عام**

_____	1-1 تعليمات لمقدمي العطاء
اسم صاحب العمل : _____	1-1 تعليمات لمقدمي العطاءات
اسم المناقصة : _____ رقم المناقصة : _____	1-1 تعليمات لمقدمي العطاءات
عدد ووصف مكونات جداول الكميات للمناقصة _____	
اسم المشروع (وجهة التمويل) _____	2-1 تعليمات لمقدمي العطاءات
أعضاء المشروع المشترك كافة او المؤسسة (أدخل يتحملون أو لا يتحملون) المسؤولية الكاملة والتضامنية في تنفيذ العقد.	4-1-4 تعليمات لمقدمي العطاءات
توجد لائحة باسماء الشركات غير المؤهلة او الممنوعة من العمل لدى وزارة التخطيط دائرة العقود الحكومية العامة (ادخل الموقع الالكتروني لها) .	4-4

ب- وثائق العطاء

لغرض توضيح الاجراءات فقط فان عنوان صاحب العمل هو : اسم الشخص المخول : رقم الطابق والغرفة : رقم الشارع : المدينة : الدولة : رقم صندوق البريد : رقم الهاتف : رقم الفاكس : العنوان الالكتروني :	7-1 تعليمات لمقدمي العطاء
---	------------------------------

<p>سيعقد مؤتمر ماقبل تقديم العطاءات في الوقت .الزمان .المكان</p> <p>الوقت :</p> <p>التاريخ:</p> <p>المكان:</p> <p>سيتم زيارة الموقع من صاحب العمل بتاريخ : ——————</p>	4-7 تعليمات لمقدمي العطاءات
---	------------------------------------

ج- اعداد العطاء

<p> تكون لغة العطاءات ——————</p>	1-10 تعليمات لمقدمي العطاءات
<p> على مقدم العطاء تقديم الوثائق الاضافية مع عطائه ——————</p>	1-11 ح تعليمات لمقدمي العطاءات
<p> العطاءات البديلة : [ادخل يسمح بها أو لا يسمح]</p>	1-13 تعليمات لمقدمي العطاءات
<p> مدة بديلة لتنفيذ المشروع : [ادخل مسموح او غير مسموح] تقديم فترة بديلة لتنفيذ المشروع. اذا تم قبول فترة بديلة لتنفيذ المشروع يتم تحديد منهجية للمفاضلة لهذا الغرض في الجزء الثالث (معايير التقييم والمفاضلة)</p>	2-13 تعليمات لمقدمي العطاءات
<p>(أدخل يسمح أو لا يسمح) لمقدم العطاء تقديم حلول فنية بديلة للاجزاء من الاشغال المبينة لاحقاً : اذا سمح لمقدم العطاء تقديم الحلول الفنية البديلة فيتم اعتماد منهجية المفاضلة لهذا الغرض كما محدد في الجزء الثالث من الوثائق (معايير التقييم والمفاضلة)</p>	4-13 تعليمات لمقدمي العطاءات
<p>الفترة المحددة في بيانات العقد الملزمة للمقاول لتجهيز المواد الاحتياطية ، و العدد اللازم لضمان تشغيل المعامل والمعدات الداخلة في الأشغال.</p>	1-16(ب) تعليمات لمقدمي العطاءات
<p>على مقدم العطاء تقديم عطائه لتنفيذ أدناه قائمة بالأجزاء والخدمات التي سيتم تجهيزها على مسؤولية صاحب العمل.</p>	1-18 تعليمات لمقدمي العطاءات
<p>أسعار العطاء (أدخل ثابتة أو قابلة للتعديل)</p>	6-18 تعليمات لمقدمي العطاء
<p> تكون أسعار العطاء بالعملات:.....</p>	1-19 تعليمات لمقدمي العطاءات

		1-20 تعليمات لمقدمي العطاءات
فترة نفاذ العطاء يوم	للعقود ذات الأسعار الثابتة، يكون معامل تعديل الأسعار للعطاء : (ينطبق ، لا ينطبق)	3-20(أ) تعليمات لمقدمي العطاءات
للعقود ذات الأسعار القابلة للتعديل ، يكون معامل تعديل الأسعار للعطاء: (ينطبق ، لا ينطبق)	3-20(ب) تعليمات لمقدمي العطاءات	
ضمان العطاء (أدخل مطلوب أو غير مطلوب) إذا كان ضمان العطاء مطلوباً ، فإن مبلغ وعملة ضمان العطاء سيكون:	1-21 تعليمات لمقدمي العطاءات	
(أدخل أنواع ضمان العطاء المعتمدة من صاحب العمل)	1-21(ج) تعليمات لمقدمي العطاءات	
إذا كان مقدم لعطاء مشروع مشترك يجب ان يقدم ضمان العطاء باسم المشروع المشترك (ادخل اي شروط اخرى)	6-21	
إذا أمنت المقاول عن توقيع العقد ، سيتم إعلان عدم أهليته للاشتراك في المناقصات لفترة:	7-21	
أضافة الى العطاء الأصلي على مقدم العطاء تقديم نسخة إضافية	1-22 تعليمات لمقدمي العطاءات	
يجب أن يتضمن كتاب التخويل لممثل مقدم العطاء المخول بتوقيع العقد ما يأتي:	2-22 تعليمات لمقدمي العطاءات	
د- تقديم وفتح العطاءات		
لاغراض تقديم العطاء يتم تقديم العطاء الى عنوان صاحب العمل المبين لاحقا فقط. اسم الشخص المخول بالاستلام : رقم الطابق ورقم الغرفة : عنوان الشارع : المدينة : الدولة : الموعد النهائي لتسليم العطاء : الزمان :	1-24 تعليمات لمقدمي العطاءات	

<p>الوقت : تقديم العطاء الكترونيا (ادخل مسموح او غير مسموح) في حالة السماح بتقديم العطاء الكترونيا فأن الاجراءات المتبعه ستكون كما ي يأتي:</p>	
<p>سيتم فتح العطاءات في العنوان الآتي: رقم الطابق والغرفة : عنوان الشارع : المدينة : الدولة : التاريخ : الوقت: في حالة السماح بتقديم العطاء الكترونيا فأن اجراءات الفتح ستكون كما يأتي</p>	1-27 تعليمات لمقدمي العطاءات
<p>توقيع خطاب العطاء وجدوال الكميات لمقدم العطاء من ممثلي صاحب العمل (لجنة فتح العطاءات) [ادخل مطلوب او غير مطلوب] اذا كان مطلوباً يتم اعتماد الاجراءات الآتية:</p>	3-27 تعليمات لمقدمي العطاءات
<h3>هـ - تقييم ومقارنة العطاءات</h3>	
<p>تعتمد العملة العراقية في تقييم ومقارنة العطاءات ويتم تحويل العملات الأجنبية المعتمدة في العطاء اليها لهذا الغرض. يكون مصدر نسبة التحويل هي تلك الواردة في النشرة الصادرة من [ادخل جهة اصدار النشرة] - يكون تاريخ نسبة التحويل هو للنشرة الصادرة بتاريخ [ادخل التاريخ المحدد] - يتم تحويل العملات الاجنبية الواردة في العطاء الى الدينار العراقي باعتماد احد البدائل المدرجة لاحقا لاغراض مقارنة العطاءات.</p> <p>البديل الأول : عندما يكون مبلغ العطاء كاملاً بالدينار العراقي : الخطوة الأولى: يجزئ صاحب العمل مبلغ العطاء بعد تصحيح المبلغ بموجب المادة 31 الى المبالغ المحدد لها الدفع بالعملات الاجنبية باعتماد سعر الصرف المحدد من مقدم العطاء بموجب المادة (1.15) الخطوة الثانية: يحول صاحب العمل المبالغ المحدد لها الدفع بالعملات الاجنبية (بعد استثناء المبالغ الاحتياطية مع البقاء مبلغ الفقات المسورة بالاجر اليومية عندما تكون مطلوبة لاغراض المنافسة) الى الدينار العراقي بموجب سعر البيع للعملات الاجنبية والتاريخ المحدد لها انفا.</p> <p>البديل الثاني : عندما يكون مبلغ العطاء بالدينار العراقي والعملات الاجنبية : يحول صاحب العمل بعد تصحيح مبلغ العطاء وبموجب المادة (31) المبالغ المحددة بالعملات الاجنبية المختلفة (بعد استثناء المبالغ الاحتياطية مع البقاء على الفقات المسورة بالاجر اليومية عندما تكون مطلوبة لاغراض المنافسة) الى الدينار العراقي</p>	1-34 تعليمات لمقدمي العطاءات

<p>بموجب سعر البيع للعملات الأجنبية في نشرة تحويل العملات الأجنبية و في التاريخ المحدد انفا .</p> <p>يسمح بهامش مفاضلة لمقدمي العطاءات المحليين [ادخل نعم او لا] في حالة نعم [ادخل مقدار الهامش] كذلك المنهجية التي ستعتمد: _____</p>	<p>35- تعليمات لمقدمي العطاءات</p>
<p>ادخل (يسمح ، لا يسمح) بتجزئة الاشغال وأحقية مقدم العطاء في تقديم أسعاره لأجزاء من الأشغال او مجموعة أجزاء .</p>	<p>6 -36</p>

3-41 على صاحب العمل حال صدور اشعار الاحالة (كتاب القبول) الأستجابة الى طلبات الأستفسار الواردة تحريرياً من مقدمي العطاءات الذين لم يحالفهم الحظ وأعلامهم بأسباب عدم اختيار عطائهم.

42- توقيع العقد

1-42 حال صدور اشعار الاحالة (كتاب القبول) على صاحب العمل تزويد مقدم العطاء الفائز (بصيغة العقد).

2-42 على مقدم العطاء الفائز و خلال فترة لا تزيد عن (29) يوماً من استلامه لصيغة العقد بضمنها مدة الانذار او بعد انتهاء فترة الطعن توقيع العقد وثبيت تاريخه وأعادته الى صاحب العمل.

43. ضمان حسن الأداء للعقد

1-43 على مقدم العطاء و خلال فترة لا تزيد على 29 يوماً من تاريخ صدور اشعار الاحالة (كتاب القبول) من صاحب العمل بضمنها مدة الانذار تقديم ضمان حسن الأداء وفقاً للشروط العامة للعقد مع استخدام النماذج المشار اليها في ملحق للشروط الخاصة في القسم التاسع (نماذج وثائق العقد) أو أية نماذج مقبولة من صاحب العمل. و يجب أن يكون خطاب ضمان حسن الأداء صادراً عن مصرف معتمد في دولة صاحب العمل او اي مصرف اجنبي له مصرف مراسل في دولة صاحب العمل.

2-43 في حالة فشل مقدم العطاء الفائز في تقديم ضمان حسن الأداء المشار إليه أعلاه ، أو توقيع العقد سوف يتربّط عليه الغاء الاحالة ومصادره ضمان العطاء و عند ذلك يحق لصاحب العمل احاله العقد الى مقدم العطاء المرشح الثاني الذي كان عطاوه مستجيبةً بصورة أساسية ، وتتوفر لدى صاحب العمل القاعدة بأنه يمتلك المؤهلات لتنفيذ العقد بصورة مرضية.

القسم الثالث: معايير التقييم والتأهيل لعقود تسليم المفتاح لتنفيذ الأشغال (بدون التأهيل المسبق)

يتضمن المعايير هذا القسم التي يتطلب من صاحب العمل اعتمادها لتقييم العطاءات وتأهيل مقدمي العطاء بموجب المادتين (36) و (38) من التعليمات لمقدمي العطاءات ولن تعتمد اية مؤشرات منهجية او معايير اخرى لهذا الغرض . على مقدمي العطاءات تزويد المعلومات المطلوبه كافة بموجب الاستمرارات المحددة بالقسم الرابع (استمرارات العطاء) .

1. تقييم العطاءات

1.1- التقييم الفني

بالإضافة إلى المعايير المدرجة بالفقرة 4/36 (أ-ج) من التعليمات لمقدمي العطاءات يتم اعتماد المعايير الآتية:

2.1- التقييم المالي

أي تعديل في السعر ينجم عن الأجراءات المحددة في أدناه يجب أضافته لأغراض مقارنة نتائج التقييم فقط، للوصول إلى سعر عطاء مقيم . و أن أسعار العطاء المقدمة من مقدمي العطاءات يجب أن تبقى غير معدلة.

1.2.1- الأنحرافات القابلة للفياس والحدف

الأنحرافات القابلة للفياس والحدف عن الالتزامات التعاقدية ؛ يجب أن تتم عملية التقييم على أساس السعر المستوفي لشروط العقد بموجب الالتزامات التعاقدية المحددة في وثائق المناقصة. سوف يحدد صاحب العمل كلف تلك الأنحرافات لغرض ضمان مقارنة عادلة للعطاءات.

2.2.1 - الجدول الزمني

أن مدة أكمال الأشغال والمنشآت والخدمات ، محسوبة من تاريخ المباشرة المحدد في بيانات العقد لأغراض تحديد مدة أنجاز التشغيل التجريبي هي [أدخل المدة بالأيام] . لا يعطى أي هامش أفضلية لأنجاز المبكر.

3.2.1- كلفة التشغيل و الصيانة

4.2.1- ضمانات فعالية المنشآت

5.2.1- الأشغال و الخدمات و المنشآت المطلوب تأمينها من صاحب العمل

6.2.1- معايير خاصة إضافية

3.1- البديل الفني

سيتم تقييم البديل الفني (إذا سمح بها بموجب الفقرة 4/13) كما مبين في أدناه:

2- مؤهلات مقدم العطاء

على مقدم العطاء بيان مؤهلاته بموجب ما مطلوب بالجدول المبينة لاحقا

متطلبات التقديم	متطلبات المطابقة					المؤهلات ومعايير التأهيل		
	المشروع المشترك او المؤسسة			شركة منفردة	المتطلبات	الموضوع	ت	
	شريك واحد بالحد الأدنى	كل شريك	الشركاء كافة					
1,2 الأهلية								
بموجب استمرارات التأهيل ، القانونية رقم (1.1) ، (2.1) مع المرافق المطلوبه	غير مطلوب	يجب ان يلبي المتطلبات	غير مطلوب	يجب تلبية المتطلبات	الجنسية بموجب المادة(2.4) من التعليمات لمقدمي العطاءات	الجنسية	1,1,2	
في استماراة تقديم العطاء	غير مطلوب	يجب ان يلبي المتطلبات	غير مطلوب	يجب تلبية المتطلبات	لا يوجد تضارب في المصالح كما موضح بالماده (3.4) من التعليمات لمقدمي العطاءات	تضارب المصالح	2,1,2	
في استماراة تقديم العطاء	غير مطلوب	يجب ان يلبي المتطلبات	غير مطلوب	يجب تلبية المتطلبات	لم يتم وضعه في القائمة السوداء من صاحب العمل وفق الفقرة(4.4) من التعليمات لمقدمي العطاءات	عدم التأهل من صاحب العمل	3,1,2	
بموجب استمرارات التأهيل رقم (1.1) ، (2.1) مع المرافق المطلوبه	غير مطلوب	يجب ان يلبي المتطلبات	غير مطلوب	يجب تلبية المتطلبات	مطابقة للشرط المحدد بالفقره (5.4) من التعليمات لمقدمي العطاءات	الشركات المملوكة للدولة	4,1,2	
في استماراة تقديم العطاء	غير مطلوب	يجب ان يلبي المتطلبات	غير مطلوب	يجب تلبية المتطلبات	غير مستبعد من صاحب العمل او استناداًلى قرار صادر من قبل الامم المتحدة / مجلس الامن للمشاركه في المناقصه بموجب الفقره (7.4) من التعليمات لمقدمي العطاءات	عدم التأهل الصادر من الامم المتحدة	5,1,2	

التوثيق	متطلبات المطابقة				المؤهلات ومعايير التأهيل		
	مشروع مشترك			شركة منفردة او مقاول	المتطلبات	الموضوع	ت
	شريك واحد	كل شريك	الشركاء كافة				
2,2 العقود غير المنفذة سابقاً							
بموجب استثمارات – العقود السابقة غير المنفذة	غير مطلوب	يجب ان يلبي المتطلبات بصورة منفردة او كشريك ضمن مشروع مشترك سابق او لايزال مستمر	غير مطلوب	يجب ان يلبي المتطلبات بصورة منفردة او كشريك ضمن مشروع مشترك سابق او لايزال مستمر	لم تظهر عقود غير منفذة خلال السنوات السابقة () سنة ولغاية موعد تسليم العطاء باعتماد المعلومات عن النزاعات المحسومه كافة . النزاعات المحسومه بصورة نهائية هي تلك التي تم حلها بموجبالية حل النزاعات والمطالبات المعتمده لكل عقد وتم استفاده اجراءات الاستئناف كافة بحقها لصالح مقدم العطاء	العقود غير المنفذة سابقاً	1,2,2
بموجب استثمارات- العقود السابقة غير المنفذة	غير مطلوب	يجب تلبية المتطلبات بصورة منفردة او كشريك ضمن مشروع مشترك سابق او ما يزال مستمراً	غير مطلوب	يجب ان تتم تلبية المتطلبات منفردة او كشريك لمصرف سابق او مستمر	جميع المطالبات الموقوفة سوف لن تشكل بمجموعها اكثر من (*)% صافي مستحقات مقدم العطاء وسيتم التعامل معها كمشاكل تم حلها ضد مقدم العطاء $\text{المطالبات الموقوفة} = \frac{\text{مبلغ العقد الموقوفة}}{\text{مجموع المبالغ الكلية لأخر (5-3) سنة}}$ ناتج المعادلة يجب ان يكون اصغر او يساوي % (50-30)	المطالبات الموقوفة	2,2,2

* يجب ان تكون عادة النسبية المئوية اعلاه بين 30% و 50% من صافي القيمة الحالية (present net worth) لمقدم العطاء .

التوثيق	متطلبات المطابقة				المؤهلات ومعايير التأهيل		
	مشروع مشترك			شركة منفردة	المتطلبات	الموضوع	ت
	شريك واحد بالحد الأدنى	كل شريك	الشركاء كافة				
3,2 الوضع المالي							
بموجب استمرارات الموقف المالي رقم 1 مع المرافق المطلوبه	غير مطلوب	يجب ان يلبي المتطلبات	غير مطلوب	يجب تلبية المتطلبات	تقدير الميزانيه العامه المدققه من المدققين القانونيين وفي حالة عدم وجوب تقديمها قانوناً فيمكن تقديم ايه وثيقة مالية مقبولة من صاحب العمل تعرض الوضع المالي للسنوات ————— () السابقة موضحة الكفاءة المالية، وتوقعات الارباح المستقبلية لمقدم العطاء .	الاداء المالي السابق	1,3,2
بموجب استمرارات الوضع المالي – رقم 2	يجب ان يلبي ————— بنسبيه (%) من المتطلبات	يجب ان يلبي ()% من المتطلبات	يجب ان يلبي المتطلبات	يجب تلبية المتطلبات	الحد الادنى لمعدل الايرادات السنوي ايرادات مقدم العطاء ————— محسوبا من الدفعات الكلية المستلمة عن الاعمال المنفذة للعقود المنجزة او تلك المستمرة خلال السنوات ()	معدل الأيرادات السنوي	2,3,2
بموجب استمرارات الوضع المالي - رقم 3	يجب ان يلبي المتطلبات بنسبيه (%)	يجب ان يلبي المتطلبات بنسبيه (%)	يجب ان تلبي المتطلبات	يجب تلبية المتطلبات	على مقدم العطاء توضيح المقدره المالية و توفير الموارد المالية كالسيولة النقدية، العقارات غير مرهونة، الديون المستحقة لصالحه، و اية موارد اخرى عدا الدفعات المقدمة المتوقع استلامها لمواجهة 1.متطلبات السيولة النقدية ————— او 2.متطلبات السيولة النقدية للمشروع والالتزامات الاخري	الموارد المالية	3,3,2
بموجب استمرارات الوضع المالي - رقم 4							

التوثيق	متطلبات المطابقة					المؤهلات ومعايير التأهيل		
	مشروع مشترك			شركة منفردة	المتطلبات	الموضوع	ت	
	شريك واحد بالحد الأدنى	كل شريك	الشركاء كافة					
4,2 الخبرة								
بموجب استماراة الخبره السابقه - رقم 1	غير مطلوب	يجب ان يلبي المتطلبات	غير مطلوب	يجب تلبية المتطلبات	الخبرة السابقة في مجال التعاقدات كمقاول او مقاول ثانوي او ادارة العقود لفترة لا تقل عن — () سنة قبل الموعود النهائي لتقديم العطاء وبنشاط لا يقل عن تسعه اشهر سنوياً.	الخبرة العامة	1,4,2	
بموجب استماراة الخبره السابقه - رقم (أ) 2	يجب ان يلبي المتطلبات	غير مطلوب	يجب تلبية المتطلبات	يجب تلبية المتطلبات	أ- المشاركه بصفة مقاول ، او ادارة عقود، او مقاول ثانوي في — () عقد وللسنوات — () السابقة وبمبلغ لا يقل — () لتنفيذ عقود مماثله لأعمال هذا العقد و تم أنجازها بنجاح وجودة بالكامل. و يعني بالمماثله حجم العمل ، تعقيداته ، الاساليب والتكنولوجيا المستخدمه المشار اليها في الفصل السادس متطلبات صاحب العمل.	الخبرة التخصصيه	2,4,2	
بموجب استماراة الخبره السابقه - رقم (ب) 2	يجب ان يلبي المتطلبات	غير مطلوب	يجب تلبية المتطلبات	يجب تلبية المتطلبات	ب-لاغراض ماورد في اعلاه او اية عقود اخرى تم تنفيذها خلال الفترة المحددة 2,4,2 (أ) الحادى للخبره في النشاطات الرئيسية الآتية (ان وجدت) :	الخبرة التخصصيه	3,4,2	

5-2 العاملون

على مقدمي العطاءات إثبات توفر العاملين للمناصب الرئيسية لتنفيذ العقد وتحقيق المتطلبات الآتية:

الخبره التخصصية في الاعمال المماثله () سنة	الخبرة الكلية العامة من تنفيذ الأشغال () سنة	المنصب	الترتيب
			.1
			.2
			.3
			.4
			.5

على مقدم العطاء تقديم التفاصيل للعاملين المقترن استخدامهم في تنفيذ العقد محدداً خبراتهم السابقه بموجب الاستمرارات المحددة في الجزء الرابع (استمرارات العطاء) .

6-2 المعدات

على مقدم العطاء أثبات ملكيته أو حيازته للمعدات الرئيسية المدرجة لاحقاً :

العدد المطلوب	نوع المعدات ومواصفاتها	الترتيب
		.1
		.2
		.3
		.4
		.5
		.6
		.7

على مقدم العطاء تقديم التفاصيل الإضافية للمعدات المقترح استخدامها في تنفيذ العقد بموجب الأستثمارات المحددة في الجزء الرابع (أستثمارات العطاء) .

7.2- المقاولون الثانويون

يتعين على المقاولين الثانويين و المصنعين لفقرات التجهيز أو الخدمات الرئيسية تحقيق الحد الأدنى من معايير المؤهلات المبينة في أدناه أجزاء كل فقرة رئيسية . و ان الفشل في تحقيق هذه المتطلبات سوف ينجم عنه رفض المقاول الثانوي المرشح.

الحد الأدنى لمعايير المؤهلات	وصف الفقرة	رقم الفقرة
		1
		2
		3
		4
		5

في حالة تضمين مقدم العطاء عرضاً بتجهيز ونصب الفقرات الأساسية المحددة في العقد غير المصنعة أو المنتجة من قبله ، يتوجب على مقدم العطاء تضمين عطائه تخويل من الجهة المصنعة أو المنتجة ، و يخول بموجبه مقدم العطاء بتجهيز ونصب المنشآت والمعدات والأجزاء لهذه الفقرات الأساسية في دولة صاحب العمل . و يتحمل مقدم العطاء المسؤولية لضمان التزام المصنعين والمجهزين بمتطلبات الفقرة (4) و(5) من التعليمات لمقدمي العطاءات و تحقيق الحد الأدنى من المعايير المحددة أعلاه.

القسم الرابع / استمرارات العطاء

لعقود تسليم المفتاح لتنفيذ الأشغال

يحتوي هذا القسم على الأستثمارات التي يتعين على مقدم العطاء أملاؤها بصورة كاملة وتقديمها كجزء من عطاءه

قائمة الأستثمارات

أستماراة تقديم العطاء ملحق العطاء

- الجدول (أ) - العملة المحلية.
- الجدول (ب) - العملة الأجنبية.
- الجدول (ج) - خلاصة عملات الدفع (البديل أ والبديل ب).

الجداول المسورة

- جدول رقم (1) – الخدمات التصميمية.
- جدول رقم (2) – الاشغال (الاعمال الانشائية وأعمال نصب المعامل (أن وجدت) (والمعدات والخدمات الأخرى).
- جدول رقم (3) – المعامل (أن وجدت) والمعدات مع المواد الاحتياطية الالزامية المجهزة من خارج دولة صاحب العمل.
- جدول رقم (4) – المعامل (أن وجدت) والمعدات مع المواد الاحتياطية الالزامية من داخل دولة صاحب العمل.
- جدول رقم (5) – خلاصة الجداول (4-1).
- جدول رقم (6) – المواد الاحتياطية المقترحة.
- جدول رقم (7) – خدمات مابعد العقد.
- جدول رقم (8) – مقتراحات التدريب.

المقترح الفني

- تنظيم الموقع.
- التقرير المتضمن الافكار التصميمية الاولية والوصف التفصيلي للاشغال المقترحة .
- المخططات متضمنة المقاطع الأفقية والواجهات ومقطع نموذجي عمودي.
- التقرير المتضمن التعليقات على متطلبات صاحب العمل موضحا كيفية تحقيق الاهداف الأساسية.
- منهجية العمل.
- جدول تقدم العمل للاعمال التصميمية.
- جدول فعاليات التهيئة.
- جدول فعاليات تنفيذ الاشغال.

- جدول التفاصيل الدقيقة والمواصفات للمعامل (أن وجدت) والمعدات الداخلية في صلب العمل.
- النشرات الفنية الصادرة من الجهات المصنعة للمعامل (أن وجدت) والمعدات الداخلية والمواد للفقرات الأساسية للأشغال.
- المقترح الخاص بالتدريب.
- المقترح الخاص بالخدمات مابعد العقد وتجهيز المواد الاحتياطية.
- العاملين:
استمارة العاملين المقترحين.
السيرة الذاتية للعاملين المقترحين.
- المعدات.
- أخرى.
- المقاولين الثانويين / والمصنعون للفقرات الأساسية للمعامل (أن وجدت) والمعدات والخدمات.
- تخويل من الجهات المصنعة.
- برنامج تقدم العمل للمشروع.

مؤهلات مقدمي العطاء

- استمارة رقم (1) / استمارة معلومات عن مؤهلات مقدمي العطاء (شركة منفرد)
- استمارة رقم (2)/استمارة معلومات عن مؤهلات مقدمي العطاءات
(المشروع المشترك)
- نموذج استمارة بالدعوى القضائية غير المحسومة.
- نموذج استمارة مالية(1) الوضع المالي
- نموذج استمارة مالية(2) معدل الإيرادات السنوية لإعمال التشبييد
- نموذج استمارة مالية (3) الموارد المالية.
- نموذج استمارة مالية (4) الألتزامات التعاقدية الحالية / الأعمال المستمرة
- نموذج استمارة خبرة (1) الخبرة العامة في مجال الانشاءات
- نموذج استمارة خبرة(2أ) : الخبرة التخصصية في الانشاءات
- نموذج استمارة خبرة(2ب): الخبرة المتخصصة في الفعاليات الرئيسية

نموذج ضمان العطاء (كفالات مصرفية)

استمارة تقديم العطاء

التاريخ :
رقم المناقصة :
رقم كتاب الدعوة :

الى : (اسم وعنوان صاحب العمل)
نحن الموقعين في أدناه نعلن بأن :

أ- نؤيد باننا قمنا بدراسة وتدقيق وثائق العطاء ولا توجد لدينا أية تحفظات بصدقها وبأي من التعديلات التي تمت بموجب المادة (8) من التعليمات لمقدمي العطاءات

ب- نتقدم بعرضنا هذا لتنفيذ الاشغال المبينة لاحقا وبموجب ما محدد في وثائق العطاء

ج- السعر الكلي لعطائنا بعد استثناء أي من الحسومات الواردة في عطائنا والمبينة في الفقرة (د)
في أدناه
يلغى
.....

د- الحسومات الواردة في عطائنا وطريقة تطبيقها هي كما مبين أدناه
.....
.....
.....
..

هـ. يكون عطائنا نافذا لمدة يوم من التاريخ النهائي المحدد لتسليم العطاء في وثائق العطاء ويبقى ملزما لنا ومقبولاً منا لحين انتهاء فترة نفاده .

و- نتعهد بتقديم ضمان حسن الاداء المشار اليه في وثائق العطاء في حالة قبول عطائنا .

ز- نؤكد باننا وأي من مقاولينا الثانويين ، أو المجهزين لا ي جزء من العقد نحمل او سوف نحمل جنسيات من الدول المؤهلة وبموجب احكام المادة (4-2) من التعليمات لمقدمي العطاء .

ح- نؤكد بعدم وجود أي تضارب في المصالح لنا و لا لأي من مقاولينا الثانويين والمجهزين لا ي جزء من العقد المشار اليها بالمادة (3-4) من التعليمات لمقدمي العطاء .

طـ- نؤكد عدم مشاركتنا في أي عطاء آخر عدا عطائنا هذا بأية صفة كانت ، كمقدم العطاء أو مقاول ثانوي ، عملا باحكام المادة (3-4) من التعليمات لمقدمي العطاء ، عدا العطاءات البديلة المقدمة من قبلنا بموجب المادة 13 من التعليمات لمقدمي العطاء

يـ- نؤكد عدم صدور أي قرار من صاحب العمل بعدم الاهلية أو الوضع بالقائمة السوداء بحقنا أو بحق أي من مقاولينا الثانويين أو مجهزينا لأي جزء من العقد ، كذلك عدم صدور أي قرار من الامم المتحدة / مجلس الامن بهذا الصدد .

كـ- نؤكد باننا لسنا جهة حكومية / أو نحن جهة حكومية ملية للمتطلبات المحددة في المادة (4-5) من التعليمات لمقدمي العطاءات .

لـ- نبين باننا قمنا بدفع / أو سندفع العمولات ، الهدية أو الاجور ذات العلاقة بإجراءات التقاعد أو تنفيذ العقد .

اسم المستلم	العنوان	السبب	المبلغ

(اذا لم يتم الدفع او لن يتم الدفع لأي احد يتم تأشير لا يوجد)

م- ندرك بأن هذا العطاء وقبولكم التحريري له بموجب كتاب خطاب القبول (الاحالة) الذي سيصدر لاحقا سيكون بمثابة عقد ملزم بیننا لحين أعداد صيغة عقد رسمي و إبرامه .

ن- ونحن ندرك بأنكم غير ملزمين بقبول أو تأطأ العطاءات أو أي عطاء آخر مستلم منكم .

س- ونتعهد باتخاذنا الإجراءات كافة لضمان أن أي من منتسبينا أو أي شخص يعمل لصالحنا سوف لن يقوم بأية ممارسة للرشوة .

أسم مقدم العطاء : المنصب:

التوقيع :

أسم المخول لتوقيع العطاء نيابة عن :

مؤرخ في: يوم من

ملحق العطاء

جداول بيانات تعديل الأسعار

في الجداول (أ) , (ب) , (ج) ، المدرجة لاحقا ، على مقدم العطاء أن يحدد ما يأتي:
أ) مبلغها بالعملة العراقية الواجبة الدفع.

(ب) المصادر المقترحة والقيمة الأساسية والمؤشرات لهذه المكونات بالعملات المختلفة. (ج) التقل
المقترح لكل مكون بالعملة العراقية والاجنبية الواجبة الدفع.
د) معامل التحويل المعتمد لإغراض تحويل المبالغ إلى العملة الأجنبية .

في العقود الكبيرة والمعقدة ، قد يتطلب استخدام عدة معدلات لتعديل الأسعار وحسب طبيعة فقرات
الأشغال.

جدول (أ) الدفع بالعملة العراقية

رمز المؤشرات لمكونات تكلفة الفقرة	وصف المؤشرات	مصدر كلفة المؤشرات	القيمة الأساسية و التاريخ	المبلغ بعملة مقدم العطاء	ثقل المكونات المقترن من قبل مقدم العطاء
=أ					
=ب					
=ج					
=د					
=هـ					
1	المجموع				

جدول(ب)- الدفع بالعملة الأجنبية

رمز مكونات مؤشرات كافحة الفقرة	وصف المؤشرات	مصدر كلفة المؤشرات	القيمة الأساسية والتاريخ	المبلغ بعد مقدمة العطاء	المبلغ بالعملة الأجنبية	نقطة المكونات المقترن من قبل مقدم العطاء
=أ						
=ب						
=ج						
=د						
=هـ						
1	المجموع					

جدول (ج) : خلاصة عمليات الدفع

البديل – أ في حالة كون العطاء بالعملة العراقية
لجزء من العمل (ادخل اسم الجزء من الاشغال)

اسم عملة الدفع	(أ) مبلغ العملة الاجنبية	(ب) نسبة التحويل (الدينار مقابل ماتمثله وحدة العملة الاجنبية)	(ج) المقابل بالدينار بـ	(د) نسبة ماتمثله من صافي مبلغ العطاء . 100*ج. صافي مبلغ العطاء
العملة العراقية	1.00			
العملة الأجنبية رقم (1)				
العملة الأجنبية رقم (2)				
العملة الأجنبية رقم (3)				
صافي مبلغ العطاء				100.00
مبلغ الاحتياط بالعملة العراقية				
مبلغ العطاء				

جدول : خلاصة عملات الدفع

البديل (ب) : في حالة الدفع بعدة عملات
(بموجب الفقرة (1-15) من التعليمات لمقدمي العطاءات)

خلاصة الدفع بالعملات :.....(أدخل اسم الجزء من الاشغال المشموله بذلك)

اسم العملة	المبلغ المطلوب دفعه بموجب العطاء
العملة العراقية	
العملة الاجنبية (1)	
العملة الاجنبية (2)	
العملة الاجنبية (3)	

الجداول المسورة

عام

1. تقسم الجداول المسورة الى جداول منفصلة كما مبين في أدناه:
جدول رقم 1 : جدول خدمات التصاميم.

جدول رقم 2 : جدول كميات الاشغال (الاعمال الانشائية وأعمال نصب المعامل (أن وجدت) والمعدات والخدمات الأخرى).

جدول رقم 3 : جدول كميات المعامل (أن وجدت) والمعدات مع المواد الاحتياطية الالزامية المجهزة من خارج دولة صاحب العمل.

جدول رقم (4) – المعامل (أن وجدت) والمعدات مع المواد الاحتياطية الالزامية من داخل دولة صاحب العمل.

جدول رقم (5) – خلاصة الجداول (4-1).

جدول رقم (6) – المواد الاحتياطية المقترحة.(اختيارية)

جدول رقم (7) – خدمات مابعد العقد. (اختيارية)

جدول رقم (8) – مقترنات التدريب. (اختيارية)

2. تتضمن فقرات الجداول بصورة عامة وصف كامل للاعمال الانشائية، المعامل أن وجدت، المعدات والخدمات التي ستتجهز.

يتعين على مقدم العطاء أن يكون قد قرأ متطلبات صاحب العمل وبقية وثائق العطاء ومراجعة المخططات الى المدى للتأكد من تضمن كافة المتطلبات في فقرات جداول الكميات قبل البدء بالتسعير.

الاسعار والبالغ المثبتة في الجداول من قبل مقدم العطاء يجب ان تكون تغطي كلفة كافة تفاصيل العمل بالكامل ومتضمنة التحميلات الادارية والارباح.

3. في حالة العقود المبنية على المبلغ الاجمالي يتوجب على مقدم العطاء تقديم مقترن لجدول الدفعات وفقا للفعاليات المبينة في (1) أنفا.

4. إذا شعر مقدمي العطاءات بعدم وضوح وعدم التأكد من نطاق الخدمات لا ي من الفقرات، يتعين عليهم طلب التوضيح عملا بأحكام الفقرة (7) من التعليمات لمقدمي العطاءات قبل تقديم عطائهم.

جدول رقم 1 - الخدمات التصميمية

السعر الكلي		سعر الوحدة		العدد	المواصفات	الفقرة
الجزء بالمحلية الأجنبية	الجزء بالمحلية	الجزء بالمحلية الأجنبية	الجزء بالمحلية			
7=5*3	6=4*3	5	4	3	2	1

المجاميع في العمود 6 و 7 ترحل الى جدول الخلاصة رقم 5

اسم مقدم العطاء

توقيع مقدم العطاء

حدد العملة بموجب الفقرة 19 من التعليمات لمقدمي العطاءات

جدول رقم 2 – الأشغال (الأعمال الإنسانية وأعمال نصب المعامل والمعدات والخدمات الأخرى)

السعر الكلي		سعر الوحدة		العدد	المواصفات	الفقرة
الجزء بالعملة ال الأجنبية	الجزء بالمحلية	الجزء بالعملة الأجنبية	الجزء بالمحلية			
7=5*3	6=4*3	5	4	3	2	1
المجاميع في العمود 6 و 7 ترحل الى جدول الخلاصة رقم 5						

اسم مقدم العطاء

توقيع مقدم العطاء

حدد العملة بموجب الفقرة 19 من التعليمات لمقدمي العطاءات

جدول رقم 3 – المعامل والمعدات مع المواد الاحتياطية الازامية لها المجهزة من خارج دولة صاحب العمل

الضرائب والرسوم	السعر الكلي	سعر الوحدة		العدد	بلد المنشا	المواصفات	الفقرة
العملة المحلية	العملة الأجنبية	CIF or CIP	العملة الأجنبية				
8	7=6*4	6	5	4	3	2	1

المجموع في العمود 7 ترحل الى جدول الخلاصة رقم 5

اسم مقدم العطاء

توقيع مقدم العطاء

حدد العملة بموجب الفقرة 19 من التعليمات لمقدمي العطاءات

استماره اعلان دولة المنشا

البلد	المواصفات	الفقرة

جدول رقم 4 – المعامل والمعدات والمواد الاحتياطية الالزامية لها المجهزة من داخل دولة صاحب العمل

السعر الكلي	ضريبة المبيعات	EXW السعر الكلي	EXW سعر الوحدة	العدد	المواصفات	الفقرة
7=5+6	6	5=1*2	4	3	2	1
المجموع في العمود 5 ترحل الى جدول الخلاصة رقم 5						

اسم مقدم العطاء

توقيع مقدم العطاء

حدد العملة بموجب الفقرة 19 من التعليمات لمقدمي العطاءات

جدول رقم 5 – الخلاصة

العنوان	رقم الجدول		
المحلـي	الـكلي ¹	الـأجنبـي	
		خدمات التصاميم	1
		الأعمال المدنية و نصب و خدمات أخرى	2
		المعامل والمعدات والمواد الاحتياطية الألزامية لها المجهزة من خارج دولة صاحب العمل	3
		المعامل والمعدات والمواد الاحتياطية الألزامية لها المجهزة من داخل دولة صاحب العمل	4
ينقل المجموع الكلي الى خطاب بالعطاء			

أسم مقدم العطاء

توقيع مقدم العطاء

حدد العملة بموجب الفقرة 19 من التعليمات لمقدمي العطاءات

جدول رقم 6 – المواد الاحتياطية المقترحة

السعر الكلي		سعر الوحدة		العدد	المواصفات	الفقرة
الجزء بالعملة الأجنبية	الجزء بالعملة المحلية	CIF or CIP المواد الاحتياطية المستوردة العملة الأجنبية	EXW المواد الاحتياطية العملة المحلية			
7=5*3	6=4*3	5	4	3	2	1
المجموع						

أسم مقدم العطاء

توقيع مقدم العطاء

حدد العملة بموجب الفقرة 19 من التعليمات لمقدمي العطاءات

جدول رقم 7 - خدمات ما بعد العقد

المبلغ		الأجور الشهرية		المدة بالأشهر	عدد الخبراء	وصف الخبراء	ت
العملة الأجنبية	العملة المحلية	العملة الأجنبية	العملة المحلية				
المجموع							

أسم مقدم العطاء

توقيع مقدم العطاء

جدول رقم 8 – مقترنات التدريب

المبلغ		الكلفة الشهرية للمتدرب الواحد		مدة التدريب	عدد المتدربين	مستوى المتدربين	ت
المجموع							

أسم مقدم العطاء

توقيع مقدم العطاء

المقترح الفني

يتضمن المقتراح الفني كلاً مما يأتي:

- تنظيم الموقع
- التقرير المتضمن الأفكار التصميمية الأولية والوصف التفصيلي للأشغال المقترحة
- المخططات متضمنة المقاطع الأفقية والواجهات وقطع نموذجي عمودي
- التعليقات على متطلبات صاحب العمل موضحاً كيفية تحقيق الأهداف الأساسية
- منهجة العمل
- جدول تقدم العمل للأعمال التصميمية
- جدول فعاليات التهيئة
- جدول فعاليات تنفيذ للأشغال
- جدول التفاصيل الدقيقة والمواصفات لمعامل (أن وجدت) والمعدات الداخلة في صلب العمل
- النشرات الفنية الصادرة من الجهات المصنعة لمعامل (أن وجدت) والمعدات الداخلة والمواد
- للقرارات الأساسية للأشغال
- المقترح الخاص بالتدريب
- المقترح الخاص بالخدمات ما بعد العقد وتجهيز المواد الاحتياطية
- العاملين
- المعدات
- أخرى
- المقاولين الثانويين – والمصنعين للقرارات الأساسية لمعامل (أن وجدت) والمعدات
- والخدمات
- تخويل من الجهات المصنعة
- برنامج تقدم العمل للمشروع

تنظيم الموقع

التقرير المتضمن الأفكار التصميمية الأولية والوصف التفصيلي للأشغال المقترحة

المخططات متضمنة المقاطع الأفقية والواجهات ومقطع نموذجي عمودي

التعليقات على متطلبات صاحب العمل موضحاً كيفية تحقيق الأهداف الأساسية

منهجية العمل

جدول تقدم العمل للأعمال التصميمية

جدول فعاليات التهيئة

جدول فعاليات تنفيذ للأشغال

جدول التفاصيل الدقيقة والمواصفات لمعامل (أن وجدت) والمعدات الداخلة في صلب

العمل

النشرات الفنية الصادرة من الجهات المصنعة للمعامل (أن وجدت) والمعدات الداخلية
والمواد للفقرات الأساسية للأشغال

المقترح الخاص بالتدريب

المقترح الخاص بالخدمات ما بعد العقد وتجهيز المواد الاحتياطية

العاملون

استماراة العاملين رقم (1): اسماء الكادر القيادي المقترح على مقدمي العطاءات تقديم قائمة بالكادر القيادي الكفؤ لتلبية المتطلبات المحددة في القسم الثالث ويتم تقديم المعلومات عن خبرتهم بموجب الجدول لاحقا:

المنصب:	1
الاسم:	
المنصب:	2
الاسم:	
المنصب:	3
الاسم:	
المنصب:	4
الاسم:	

كما محدد بالقسم الثالث

استماراة العاملين رقم 2 : استماراة الخبرة للكوادر القيادية

أسم مقدم العطاء

		المنصب
تأريخ الولادة	الاسم	معلومات شخصية الخبرة المهنية
اسم رب العمل :		الوظيفة الحالية
عنوان العمل:		
الشخص المسؤول (مدير / موظف / الأفراد)	التلفون	
العنوان الإلكتروني	فاكس	
سنوات الخدمة لدى رب العمل هذا	العنوان الوظيفي	

أدرج أدناه خلاصة بالخبرة المهنية للسنوات الـ (20) السابقة ابتداء من الوقت الحالي موضحاً إياها
خبرات فنية وأدارية تتعلق بالمشروع الحالي

الشركة / المشروع / المنصب / الخبرة الفنية والادارية ذات العلاقة	إلى	من

استماراة المعدات

على مقدم العطاء تقديم المعلومات لاثبات بصورة دقيقة امكانية تامين الاحتياج للمعدات الرئيسية المطلوبة لتنفيذ العقد المشار اليها في القسم الثالث (معايير التقييم والمفاضلة) يتطلب ملئ استماراة منفصلة لكل معدة مدرجة أو يقتربها مقدم العطاء .

احذف المعلومات التالية للمعدات العائدة لمقدم العطاء

نوع المعدة		معلومات عن المعدة
الطراز وقدرتها الحصانية	أسم المصنع	
سنة الصنع	الأنتاجية	وضعها الحالي
	موقع عملها الحالي	
وصف عملها الحالي		
ادراج مصدر المعدة او الالية مملوكة لمقدم العطاء مستأجرة مؤجرة مصنعة خصيصا		مصدرها
اسم مالك المعدة		ملكية المعدة
عنوان المالك		
اسم ومنصب ممثل المالك	تلفون فاكس	الاتفاقية
الموقع الالكتروني	تفاصيل تاجير , استئجار , تصنيع المعدات المطلوبة للمشروع	

أخرى

الماهرون الثانويون – والمصنعون للفقرات الأساسية للمعامل (أن وجدت) والمعدات
والخدمات

تخييل من الجهات المصنعة

برنامج تقديم العمل للمشروع

مؤهلات مقدمي العطاء المطلوبة في حالة عدم اجراء التأهيل المسبق

لغرض اثبات تمت مقدمة العطاء بالمؤهلات المشار إليها في القسم الثالث (معايير التقييم والمؤهلات) لتنفيذ العقد ، على مقدم العطاء تقديم المعلومات المطلوبة بموجب الأستمارات المدرجة لاحقا .

استماره رقم (1) / استماره معلومات عن مؤهلات مقدمي العطاء (شركة منفردة)

المعلومات عن مقدم العطاء	
	الاسم القانوني لمقدم العطاء
	في حالة مشروع مشترك الاسم القانوني لكل شريك
	دولة التأسيس للشركة
	تاريخ تأسيس الشركة
	العنوان القانوني في بلد التأسيس
	الممثل المخول مقدم العطاء القانوني (الاسم , العنوان , رقم الهاتف , رقم الفاكس , العنوان الالكتروني)
المرفقات نسخ من الوثائق الأصلية المدرجة أدناه	
1- في حالة شركة منفردة ، الفقرات المتعلقة بالتأسيس او الاتحاد القانوني للشركة بموجب المادة (1-4), (2-4) من التعليمات لمقدمي العطاءات.	
2 - التحويل لممثل المشروع المشترك المشار اليه اعلاه بموجب الفقرة (20-2) من التعليمات لمقدمي العطاء	
3-في حالة المشروع المشترك يتم تقديم اتفاقية المشروع المشترك او رسالة الرغبة في تشكيل مشروع مشترك بموجب الفقرة (1-4) من التعليمات لمقدمي العطاءات.	
4- في حالة شركة مملوكة للدولة اية وثائق اضافية غير داخلة في الفقرة (1) انفا وبما ينطبق مع الفقرة (4-5) من التعليمات لمقدمي العطاءات.	

استماراة رقم (2)/ استمارة معلومات عن مؤهلات مقدمي العطاء (المشروع المشترك)
على كل شركة مشاركة في المشروع المشترك أن تملأ هذه الاستماراة

المعلومات عن المشروع المشترك أو المقاول الثانوي المتخصص	
	الاسم القانوني لمقدم العطاء
	أسماء الشركات في المشروع المشترك او المقاول الثانوي المتخصص
	بلد تاسيس الشركة المكونة للمشروع المشترك والمقاول الثانوي المتخصص
	سنة التاسيس للشركة المكونة للمشروع المشترك والمقاول الثانوي المتخصص
	العنوان القانوني في بلد التاسيس للشركاء في المشروع المشترك والمقاول الثانوي المتخصص
	الاسم والعنوان ورقم الهاتف ورقم الفاكس والعنوان الإلكتروني للممثل المخول من قبل المشروع المشترك والمقاول الثانوي المتخصص
المرافقات نسخ من الوثائق الأصلية المدرجة أدناه	
<input type="checkbox"/> 1- وثائق تأسيس الاتحاد أو المشروع المشترك القانوني المسمى أعلاه بموجب الفقرة (1-4) من تعليمات لمقدمي العطاءات.	
<input type="checkbox"/> 2- كتاب التخويل بممثل المشروع المشترك المسمى أنفا بموجب الفقرة (2-20) من تعليمات لمقدمي العطاء.	
<input type="checkbox"/> 3- في حالة الشركات المملوكة من الدولة الوثائق التي تثبت الاستقلالية القانونية والمالية وتعمل بموجب القوانين التجارية بموجب الفقرة (4-5) من التعليمات لمقدمي العطاء.	

استمارة الدعاوى القضائية غير المحسومة

يتم ملء هذه الاستمارة من كل مقدم عطاء اذا كان شركة منفردة ، أو كل شريك في المشروع المشترك

المطالبات غير المحسومة			
نسبة قيمة المطالبة غير المحسومة من صافي رأس المال	قيمة المطالبة غير المحسومة بالدولار	موضوع المطالبة	السنة

استمارة مالية(1): الوضع المالي

يتم ملء هذه الاستمارة من مقدم العطاء اذا كان شركة منفردة أو كل شريك في المشروع المشترك

البيانات المالية للسنوات الثلاث بالدولار		
سنة 3	سنة 2	سنة 1

المعلومات من استمارة الميزانية

الأصول الكلية
الديون الكلية
الرأسمال الصافي
الأصول الجارية
الديون الجارية

المعلومات من شهادات الوضع المالي

الواردات الكلية
الأرباح قبل المحاسبة الضريبية
الأرباح بعد المحاسبة الضريبية

البرفقات نسخ من شهادات الوضع المالي (الميزانية الختامية متضمنة كافة الملاحظات وشهادات الدخل للسنوات الثلاث السابقة كما مبين وبالتطابق مع الشروط الآتية:

- تعكس هذه الوثائق كافة الوضع المالي لمقدم العطاء او الشركاء في المشروع المشترك ولا تشمل الشركات الأم المنبثق عنها .
- يجب ان يكون الوضع المالي السابق صادراً من مدقق قانوني
- يجب ان تكون الشهادات المالية السابقة متكاملة ومتضمنة كافة الملاحظات الواردة في الشهادات المالية كافة
- يجب ان تمثل الشهادات المالية السابقة الفقرات السابقة المنجزة والتي تم صدور شهادة التدقيق القانوني بصدقها (الشهادات المالية المرحلية غير مطلوبة ولن تقبل)

**استمارة مالية(2) معدل الإيرادات السنوية لـأعمال التشبييد
تملاً من مقدم العطاء أو كل شريك في المشروع المشترك**

بيانات الإيرادات السنوية للسنوات الثلاث (الإنسانية)			
المبالغ بالدولار	نسبة التحويل إلى الدولار	الإيرادات السنوية بالعملة المعتمدة	السنة
معدل الإيرادات السنوي عن الاعمال الإنسانية			

يجب ان تمثل المعلومات الخاصة بالإيرادات السنوية المقدمة من مقدم العطاء (شركة منفردة) أو كل شريك في المشروع المشترك مبالغ الاعمال المنجزة التي تم تقديم السلف بموجبها الى رب العمل لكل سنة للأعمال المستمرة أو المنجزة بعد تحويلها الى الدولار بسعر الصرف السائد في نهاية السنة.

استمارة مالية (3) : الموارد المالية

حدد المصادر المالية المقترحة لتمويل العقد مثل ذلك الحسابات الجارية ،الموجودات العقارية غير المرهونة ، الديون واية موارد مالية ، المستحقات النهائية للالتزامات الحالية والتي تضمن تامين السيولة النقدية لهذا العقد أو العقود وكما محدد في القسم الثالث (معايير المفاضلة والتقييم)

الموارد المالية		
المبلغ بالدولار	مصادر التمويل	ت
		1
		2
		3

استمارة مالية (4) : الالتزامات التعاقدية الحالية / الأعمال المستمرة

على كل مقدم عطاء كشركة منفردة او اي شريك في المشروع المشترك تقديم المعلومات عن التزاماتهم المالية عن العقود التي أبرموها كافة او ل تلك التي صدر لهم كتب الإحالة لها أو للعقود التي أوشكت على الانجاز ولم تصدر لها شهادة القبول

أسم العقد	عنوان ممثل صاحب العمل ورقم الهاتف ورقم الفاكس والعنوان الإلكتروني	قيمة الاعمال غير المنجزة بالدولار	التاريخ المتوقع لأنجازها	معدل السلف المدفوعة خلال الستة اشهر السابقة دولار / شهر

استمارة خبرة (1) : الخبرة العامة في مجال الانشاءات

يجب ان تملأ من مقدم العطاء اذا كان شركة منفردة ، أو كل شريك في المشروع المشترك

الخبرة العامة في مجال الانشاءات				
مهام مقدم العطاء	اسم وتعريف بالعقد واسم وعنوان صاحب العمل ووصف مختصر للاشغال المنفذة من مقدم العطاء	عدد السنين	شهر وسنة الانتهاء	شهر وسنة المباشرة

استمارة خبرة(2أ) : الخبرة التخصصية في الانشاءات

تملاً استمارة واحدة لكل عقد.

العقود ذات الطبيعة والحجم المماثل لهذا العقد			
تعريف العقد – من-	تاریخ الاحالة		
مقاؤل ثانوي	مقاؤل ادارة عقد	مقاؤل	دور مقدم العطاء في العقد
دولار			قيمة العقد الكلية
مبلغ الالتزام	نسبة من مبلغ العقد	اذا كان شريكاً في مشروع مشترك او الكلي مقاؤلاً ثانوياً حدد حجم الالتزام من مبلغ العقد الكلي	
صف أوجه التماثل بموجب المعايير المحددة بالبند 2-4-2(أ) من القسم الثالث		اسم صاحب العمل وعنوانه ورقم الهاتف ورقم الفاكس وعنوان الإلكتروني	

استمارة خبرة(2ب): الخبرة المتخصصة في الفعاليات الرئيسية

		العقود ذات الفعاليات الرئيسية المماثلة	
		تعريف العقد	رقم العقد
		تاريخ الاحالة	تاريخ الانتهاء
مقاول ثانوي	مقاؤل إدارة عقد	<input type="checkbox"/> مقاول	دوره في العقد
دولار			الكلفة الكلية للعقد
المبلغ بالدولار	النسبة المئوية لحجم التزامه من الالتزام الكلي		اذا كان الشرك في مشروع مشترك او مقاولاً ثانوياً حدد حجم الالتزام الكلي الموصوف بالعقد
			اسم صاحب العمل عنوان ورقم الهاتف ورقم الفاكس والعنوان الالكتروني
وصف الفعاليات الرئيسية بموجب المعايير بالبند المرقمة 2-4-2 (ب) من القسم الثالث			

نموذج ضمان العطاء (كفالة مصرفيّة)

[إذا لزم الأمر، يمأ المصرف/مقدم العطاء نموذج الكفالة المصرفيّة هذا بحسب التعليمات المشار إليها بين الأقواس.]

[أدخل اسم المصرف وعنوان الفرع أو المكتب المصدر]

المستفيد: [أدخل اسم وعنوان صاحب العمل]

التاريخ: [أدخل التاريخ]

ضمان عطاء رقم: [أدخل الرقم]

تم إبلاغنا بأن [أدخل اسم مقدم العطاء؛ إذا كان مشروعًا مشتركًا أدرج الأسماء القانونية الكاملة للشركاء] (فيما يليه يسمى "مقدم العطاء") قد سلمكم عطاءه المؤرخ [أدخل التاريخ] (فيما يليه يسمى "العطاء") لتنفيذ [أدخل اسم العقد] بموجب الدعوة لمقدمي العطاءات رقم [أدخل الرقم].

إضافة إلى ذلك، فإننا نعي، وفقاً لشروطكم، بأن العطاءات يجب أن تدفع بضمان عطاء.

وبموجب طلب من مقدم العطاء، نحن [أدخل اسم المصرف] متزمعون بموجب هذه الوثيقة بأن ندفع لكم أي مبلغ أو مبالغ لا تتجاوز بمحملها مبلغ [أدخل المبلغ بالأرقام] ([أدخل المبلغ بالكلمات] ديناراً عراقياً فور تسلمنا منكم أول طلب خططي مصحوباً بإفاده خطية تفيد بأن مقدم العطاء قد أخل بالتزاماته) تحت شروط العطاء لأن مقدم العطاء:

(أ) قد سحب عطاءه خلال فترة نفاذ العطاء المحددة من مقدم العطاء في نموذج العطاء؛ أو

(ب) مع تبليغه بقبول عطائه من صاحب العمل خلال فترة نفاذ العطاء:

(1) فشل أو رفض تنفيذ اتفاقية العقد، إن كان مطلوباً، أو

(2) فشل أو رفض أن يقدم كفالة حسن التنفيذ بحسب التعليمات لمقدمي العطاء.

تنتهي صلاحية هذا الضمان: (أ) إذا كان مقدم العطاء هو الذي أرسى عليه العطاء، فور تسلمنا لنسخ العقد الموقعة من مقدم العطاء وكفالة حسن التنفيذ الصادرة لكم من مقدم العطاء؛ أو (ب) إذا لم يرس العطاء على مقدم العطاء، تتحقق الأقرب من الحدين الآتيين:

(1) تسلمنا لنسخة من تبليغكم لمقدم العطاء بأن العطاء لم يرسى عليه، أو

(2) بعد ثمانية وعشرين يوماً من انتهاء نفاذية عطاء مقدم العطاء.

وبالتالي، فإن أي طلب للدفع تحت هذه الكفالة يجب أن يستلم من قبلنا في المكتب في ذلك التاريخ أو قبله. تخضع هذه الكفالة للقوانين الموحدة لطلب الضمانات، إصدارات غرفة التجارة الدولية رقم 458.

[توقيع (توسيع) الممثل (الممثلين) المخول (المخولين)]

القسم الخامس : الدول المؤهلة لعقود تسلیم المفتاح لتنفيذ الأشغال

الناهيل ل توفير السلع ، تنفيذ الاشغال ، الخدمات في العقود المملوكة من صاحب العمل:

1. لصاحب العمل الحق بالسماح للمؤسسات والأشخاص من الدول كافة لتجهيز السلع او تنفيذ الاشغال او تقديم الخدمات للمشاريع المملوكة من الحكومة العراقية وكاستثناء تمنع المؤسسات في الدول او السلع المصنعة في الدول من المشاركة في المناقصات وفي الحالات الآتية:

أ- التشريعات او التعليمات الرسمية السارية تحظر على دولة صاحب العمل من اقامة العلاقات التجارية مع تلك الدولة شريطة ان يكون صاحب العمل مقتنعاً بان مثل هذا الحظر لن يحول دون تحقيق التنافس المثير لتجهيز السلع او تنفيذ الاشغال.

ب- نتيجة الاستجابة لقرار صادر عن الامم المتحدة / مجلس الامن تحت الفصل السابع من دستور الامم المتحدة تحظر بموجبه على دولة صاحب العمل من التعاقد لاستيراد اية سلع، او تنفيذ الأشغال او تقديم الخدمات، مع تلك الدولة او دفع اية مبالغ إلى أشخاص أو كيانات في تلك الدولة.

2. ولغرض اطلاع مقدمي العطاءات على ذلك، فإن السلع والخدمات والمؤسسات في الدول المذكورة أدناه محظورة من الاشتراك في هذه المناقصة بموجب الارشادات أنفا.

(أ) فيما يتعلق بالفقرة (1-أ)

(ب) فيما يتعلق بالفقرة (1-ب)

**الجزء الثاني: متطلبات الأشغال
لعقود تسليم المفتاح لتنفيذ الأشغال**

القسم السادس: متطلبات صاحب العمل لعقود تسلیم المفتاح لتنفيذ الأشغال

1- نطاق الأشغال

2- المتطلبات الخاصة

3- المواصفات

4- المعلومات الساندة

نطاق الأشغال

المتطلبات الخاصة

المواصفات

المعلومات المساعدة

الجزء الثالث : شروط وأستمارات العقد
لعقود تسليم المفتاح لتنفيذ الأشغال
الشروط العامة

لعقود

تسليم المفتاح لتنفيذ الأشغال

الشروط العامة للعقد

الفهرس

المادة الأولى : أحكام عامة.....	104.....
- التعريف :	1/1
- التفسير :	2/1
- الاتصالات :	3/1
- القانون واللغة :	4/1
- أولوية الوثائق :	5/1
- اتفاقية العقد :	6/1
- التنازل :	7/1
- العناية بالوثائق والتزويده بها :	8/1
- السرية:	9/1
- استخدام صاحب العمل لوثائق المقاول :	10/1
- استعمال المقاول لوثائق صاحب العمل :	11/1
- القاصيل السرية :	12/1
- التقييد بالقوانين :	13/1
- المسؤوليات المشتركة والمفردة :	14/1
- الكشف والتدقيق من قبل صاحب العمل :	15/1
المادة الثانية : صاحب العمل.....	111.....
- حق الدخول في الموقع :	1/2
- التصاريح أو التراخيص أو الموافقات :	2/2
- أفراد صاحب العمل :	3/2
- الترتيبات المالية لصاحب العمل :	4/2
- مطالبات صاحب العمل:	5/2
المادة الثالثة : إدارة صاحب العمل.....	113.....
- ممثل صاحب العمل :	1/3
- مستخدمو صاحب العمل الآخرين :	2/3
- الاشخاص المفوضون :	3/3
- تعليمات:	4/3
- التقديرات:	5/3
المادة الرابعة : المقاول.....	114.....
- الالتزامات العامة على المقاول :	1/4
- ضمان حسن الأداء:	2/4
- ممثل المقاول:	3/4
- المقاولون الثانويون (المقاولون من الباطن):	4/4
- المقاول المسمى :	5/4
- التعاون :	6/4
- ثبيت الابعاد :	7/4
- اجراءات السلامة :	8/4
- ضمان النوعية :	9/4
- بيانات الموقع :	10/4
- كفاية“مبلغ العقد”:	11/4
- الوضاع المادي غير المنظورة (العائق الخارجية عن اراده المقاول) :	12/4
- حق المرور والتسهيلات :	13/4
- تجنب التدخل :	14/4
- الطرق الموصلة :	15/4
- نقل مستلزمات التنفيذ :	16/4
- معدات المقاول:	17/4
- حماية البيئة:	18/4

118.....	19/4 - الكهرباء والماء والغاز :
118.....	20/4 - المعدات والمواد التي يقدمها صاحب العمل :
119.....	21/4 - تقارير تقم العمل :
120.....	22/4 - الأمن في الواقع :
120.....	23/4 - عمليات المقاول في الموقع :
121.....	24/4 - الآثريات:
121.....	المادة الخامسة : التصميم
121.....	1/5 - الالترامات العامة لل تصميم :
121.....	2/5 - وثائق المقاول:
122.....	3/5 - تعهدات المقاول:
122.....	4/5 - المواصفات والتعليمات الفنية :
122.....	5/5 - التدريب:
123.....	6/5 - وثائق كما تم تنفيذها:
123.....	7/5 - ادلة التشغيل والصيانة:
123.....	8/5 - اخطاء تصميمية :
123.....	المادة السادسة : المستخدمون والعمل
123.....	1/6 - تعيين المستخدمين والعمال :
123.....	2/6 - معدلات الاجور وضروف العمل :
123.....	3/6 - الاشخاص المستخدمون لدى صاحب العمل :
124.....	4/6 - قوانين العمل :
124.....	5/6 - ساعات العمل :
124.....	6/6 - مراافق للمستخدمين والعمال :
124.....	7/6 - الصحة و السلامة :
125.....	8/6 - رقابة المقاول:
126.....	9/6 - مستخدمو المقاول :
126.....	10/6 - سجلات العمل ومعدات المقاول :
126.....	11/6 - السلوك غير المنضبط :
126.....	12/6 - العمالة الاجنبية :
126.....	13/6 - التجهيزات الالزامية للغذاء :
126.....	14/6 - تجهيز الماء :
127.....	15/6 - الوقاية من الحشرات الضارة والمزعجة :
127.....	16/6 - المشروبات الكحولية و المخدرات :
127.....	17/6 - الأسلحة والأعذدة :
127.....	18/6 - الاحتفالات والمناسبات الدينية :
127.....	19/6 - مراسيم الجنائز :
127.....	20/6 - استخدام القوة والتهديد في تعيين العمال :
127.....	21/6 - عدم جواز تشغيل الاطفال :
127.....	22/6 - تقارير اشتغال العمل :
128.....	المادة السابعة : التجهيزات الآلية والمواد والمصنوعة
128.....	1/7 - طريقة التنفيذ :
128.....	2/7 - العينات :
128.....	3/7 - الفتيش :
128.....	4/7 - الفحص :
129.....	5/7 - الرفض :
129.....	6/7 - اعمال الاصلاحات :
129.....	7/7 - ملكية التجهيزات الآلية والمواد :
130.....	8/7 - عوائد حق الملكية :
130.....	المادة الثامنة : المباشرة، تأخر الأكمال وتعليق العمل
130.....	1/8 - مباشرة العمل :
130.....	2/8 - مدة الأكمال :
130.....	3/8 - منهاج العمل :

131.....	4/8 - تمديد مدة الأكمال :
131.....	5/8 - التأخير بسبب السلطات :
131.....	6/8 - نسبة تقدم العمل :
131.....	7/8 - تعويضات التأخير :
132.....	8/8 - تعليق العمل :
132.....	9/8 - تبعات تعليق العمل :
132.....	10/8 - الدفع مقابل التجهيزات الآلية والمواد في حالة تعليق العمل:
132.....	11/8 - التعليق المطول :
133.....	12/8 - أستناف العمل :
133.....	المادة التاسعة : الفحوصات عند الأكمال
133.....	1/9 - التزامات المقاول :
133.....	2/9 - الفحوصات المتأخرة :
134.....	3/9 - اعادة الفحص:
134.....	4/9 - الاجماع في اختيار الفحوصات عند الأكمال :
135.....	المادة العاشرة : تسلم الاشغال من صاحب العمل:
135.....	1/10 - تسلم الاشغال واقسام الاشغال :
135.....	2/10 - تسلم اجزاء من الاشغال:
135.....	3/10 - التدخل في إجراء الاختبارات عند الأكمال :
136.....	المادة الحادية عشرة : المسؤلية عن العيوب
136.....	1/11 - أكمال الاعمال المتبقية واصلاح العيوب :
136.....	2/11 - كلفة اصلاح العيوب :
136.....	3/11 - تمديد فترة الصيانة (خلال فترة الصيانة) :
136.....	4/11 - الاجماع في اصلاح العيوب :
137.....	5/11 - ازالة الاشغال المعيبة :
137.....	6/11 - الفحوصات اللاحقة :
137.....	7/11 - حق الدخول الى الموقع :
137.....	8/11 - واجب المقاول في البحث عن الاسباب :
138.....	9/11 - شهادة الأداء:
138.....	10/11 - الالتزامات غير المستوفاة :
138.....	11/11 - اخلاء الموقع:
139.....	المادة الثانية عشرة: الفحوصات بعد الأكمال
139.....	1/12 - الاجراءات للفحوصات بعد الأكمال:
139.....	2/12 - تأخير الفحوصات :
139.....	3/12 - إعادة الفحص :
140.....	4/12 - الفشل في تحقيق النجاح في فحوصات بعد الأكمال :
140.....	المادة الثالثة عشرة : التغييرات والتعديلات
140.....	1/13 - صلاحية احداث التغيير :
140.....	2/13 - التقييم الهندسي:
141.....	3/13 - اجراءات التغيير :
141.....	4/13 - الدفع بالعملات الواجب الدفع بها :
141.....	5/13 - المبلغ الاحتياطي العام :
142.....	6/13 - العمل باليومية :
142.....	7/13 - التعديلات بسبب تغير التشريعات :
142.....	8/13 - التعديلات بسبب تغير التكاليف :
143.....	المادة الرابعة عشر : مبلغ العقد والدفعات
143.....	1/14 - مبلغ العقد :
143.....	2/14 - السلفة المقدمة :
144.....	3/14 - تقييم طلبات شهادات السلف المرحلية :
144.....	4/14 - جدول الدفعات :
144.....	5/14 - التجهيزات الآلية والمواد المقصود استعمالها في الاشغال (التحضيرات) :
145.....	6/14 - اصدار السلف المرحلية :

7/14 - الدفع للمقاول :	145.....
8/14 - السلف المتأخرة :	145.....
9/14 - دفع الاستقطاعات النقدية :	145.....
10/14 - كشف السلفة النهائية (كشف سلفة الأكمال) :	146.....
11/14 - طلب شهادة الحساب النهائي:	146.....
12/14 - خطاب أطلاق شهادة السلفة النهائية :	147.....
13/14 - أصدر شهادة السلفة النهائية :	147.....
14/14 - انتهاء مسؤولية صاحب العمل :	147.....
15/14 - عملات الدفع:	147.....
المادة الخامسة عشر : سحب العمل وانهاء العقد من صاحب العمل.....	148.....
1/15 - الاشعار بالتصحيح (الاذار) :	148.....
2/15 - سحب العمل من قبل صاحب العمل :	148.....
3/15 - التقييم بتاريخ سحب العمل :	149.....
4/15 - الدفع بعد سحب العمل :	149.....
5/15 - حق صاحب العمل في انهاء العقد :	149.....
6/15 - ممارسات الاحتيال والفساد.....	150.....
المادة السادسة عشرة : تعليق العمل وانهاء العقد من المقاول.....	151.....
1/16 - حق المقاول في تعليق العمل :	151.....
2/16 - انهاء العقد من المقاول :	151.....
3/16 - التوقف عن العمل وازالة معدات المقاول :	152.....
4/16 - الدفع عند انهاء العقد :	152.....
المادة السابعة عشر : المخاطر والمسؤولية	153.....
1/17 - الغرامات :	153.....
2/17 - اعتداء المقاول بالأشغال :	153.....
3/17 - مخاطر صاحب العمل (المخاطر المستثناء) :	154.....
4/17 - تبعات مخاطر صاحب العمل :	154.....
5/17 - حقوق الملكية الفكرية والصناعية :	154.....
6/17 - تحديد المسؤولية :	155.....
7/17 - استخدام مقرات دوائر وأقامة صاحب العمل :	156.....
المادة الثامنة عشر : التأمين.....	157.....
1/18 - المنظبات العامة للتأمينات :	157.....
2/18 - التأمين على الأشغال ومعدات المقاول :	158.....
3/18 - التأمين ضد اصابة الاشخاص والاضرار بالممتلكات :	159.....
4/18 - التأمين على مستخدمي المقاول :	159.....
المادة التاسعة عشر : القوة القاهرة.....	160.....
1/19 - تعريف القوة القاهرة :	160.....
2/19 - الاشعار بوجود القوة القاهرة :	160.....
3/19 - واجب القليل من التأخير :	160.....
4/19 - تبعات القوة القاهرة :	161.....
5/19 - القوة القاهرة التي تؤثر على المقاول الفرعى :	161.....
6/19 - انهاء العقد اختياريا، الدفع والاخلاع من مسؤولية الأداء :	161.....
7/19 - الاخلاع من مسؤولية الأداء بموجب القانون :	162.....
المادة العشرون : المطالبات والخلافات والتحكيم	162.....
1/20 - مطالبات المقاول :	162.....
2/20 - تعيين مجلس فض الخلافات (المجلس) :	163.....
3/20 - الأخفاق في الأنفاق على تعيين (المجلس) :	164.....
4/20 - أتخاذ القرار من مجلس فض الخلافات (المجلس) :	164.....
5/20 - التسوية الودية :	165.....
6/20 - التحكيم :	165.....
7/20 - عدم الامتثال لقرار "المجلس" :	165.....
8/20 - انقضاء فترة تعيين (المجلس) :	166.....

المادة الأولى : أحكام عامة

1/1 - التعريف :

يكون للكلمات والمصطلحات الآتية حيّثما وردت في شروط العقد هذه (العامة والخاصة بجزئها (أ) و(ب) المعاني المخصصة لها في أدناه، كما أن الكلمات التي تشير إلى الأشخاص أو الأطراف تشمل الشركات والكيانات القانونية الأخرى، ما لم يقتضي السياق غير ذلك :

1/1/1 - العقد:

1/1/1/1 - العقد

يعني اتفاقية العقد وكتاب الأحوالة وشروط ومتطلبات صاحب العمل وعطاء واثقة لاحقة (إن وجدت) والتي يتم إدراجها في اتفاقية العقد.

2/1/1/1 - اتفاقية العقد:

تعني اتفاقية العقد المشار إليها في الفقرة (6/1) متضمنة أية مذكرات تفاهم ملحقة.

3/1/1/1 - متطلبات صاحب العمل:

تعني الوثيقة المسماة متطلبات صاحب العمل كما وردت بالعقد، وأية إضافات وتعديلات أجريت عليها بموجب العقد، وأن هذه الوثيقة توضح الهدف، وتصف المواد المكونة للاشغال و/أو التصاميم الأولية و/أو المحددات الفنية للاشغال.

4/1/1/1 - العطاء:

يعني كتاب العطاء الموقع من المقاول والخاص بلاشغال و الوثائق الملحقة به كافة (غير متضمنة شروط ومتطلبات صاحب العمل إن كانت مرفقة بالعرض) وكما هو منكور في العقد.

5/1/1/1 - كتاب الأحوالة (خطاب الترسية) :

يعني كتاب الأحوالة الرسمي لكتاب العطاء موقعا من صاحب العمل وشاملا لأية مذكرات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، ويقومان بتوقيعها. وإذا لم يتم إصدار كتاب الأحوالة (خطاب الترسية) فإن هذا المصطلح يعني "اتفاقية العقد"، وعندها يعتبر التاريخ الذي يتم فيه توقيع "اتفاقية العقد" هو تاريخ إصدار كتاب الأحوالة (خطاب الترسية).

6/1/1/1 - ضمان حسن الأداء وجدول الدفعات:

تعني الوثائق المسماة كذلك (إن وجدت) وكما وردت في العقد.

7/1/1/1 - بيانات العقد :

تعني الصفحات المستكملة من "صاحب العمل" و المسمى بيانات العقد و التي تشكل الجزء (أ) من الشروط الخاصة.

2/1/1/1 - الأطراف (الفرقاء) والأشخاص :

1/2/1/1 - الطرف (الفريق) :

يعني صاحب العمل أو المقاول كما يدل عليه السياق.

2/2/1/1 - صاحب العمل:

يعني الشخص المسمى صاحب العمل في اتفاقية العقد وكذلك خلفاءه القانونيين.

3/2/1/1 - المقاول:

يعني الشخص المسمى بالمقاول في اتفاقية العقد، ويشمل ذلك خلفاءه القانونيين.

4/2/1/1 - المهندس :

يعني الشخص المسمى من صاحب العمل في بيانات العقد أو أي مهندس آخر يتم تعيينه من صاحب العمل كبديل للمهندس من وقت لآخر بموجب الفقرة (1/3) ليتصرف بالنيابة عنه .

5/2/1/1 - ممثل المقاول:

يعني الشخص الذي يسميه المقاول لتمثيله في العقد، أو من يعينه من وقت لآخر بموجب الفقرة (3/4) ليتصرف نيابة عنه .

6/2/1/1 - أفراد صاحب العمل:

يعني ممثل صاحب العمل ومساعديه المشار إليهم في الفقرة (2/2) وغيرهم من موظفي وعمال صاحب العمل وممثل صاحب العمل وكذلك اي من الافراد الذي يقوم ممثل صاحب العمل او صاحب العمل بإبلاغ المقاول انهم من أفراد صاحب العمل .

7/2/1/1 - مستخدمو المقاول:

يعني ممثل المقاول وجميع من يستخدمهم المقاول في الموقع، بضمنهم الموظفون والعمال وغيرهم من جهاز المقاول أو جهاز أي مقاول ثانوي، والأشخاص الآخرين الذين يساعدون المقاول في تنفيذ الأشغال .

8/2/1/1 - المقاول الثانوي أو المقاول من الباطن:

يعني أي شخص يسمى في العقد كمقاول ثانوي، أو أي شخص يتم تعيينه كذلك لتنفيذ جزء ما من الأشغال، والخلافات القانونيين لأي من هؤلاء.

9/2/1/1 - مجلس فض الخلافات (النزاعات):

يعني الشخص أو الأشخاص الثلاثة الذين يسمون بهذه الصفة في العقد، أو أي أشخاص آخرين يتم تعيينهم بموجب أحكام الفقرة (2/20) أو الفقرة (3/20).

10/2/1/1 - الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين يرمز إليه بـ "FIDIC".

1/1 - التواريخ، الاختبارات، المدد والإنجاز:

1/3/1/1 - التاريخ الأساس:

يعني التاريخ الذي يسبق الموعود النهائي لإيداع عروض المناقصات بـ(28) يوما.

2/3/1/1 - تاريخ المباشرة:

يعني التاريخ الذي يحدد المباشرة بالعمل ويتم الإشعار به وفقاً لاحكام الفقرة (1/8) ما لم ينص على خلاف ذلك في بيانات العقد.

3/3/1/1 - مدة الأكمال (مدة تنفيذ الأشغال):

تعني المدة المحددة لأكمال الأشغال أو أي قسم منها (حسب واقع الحال) بموجب الفقرة (2/8) محسوبة من تاريخ المباشرة، كما يتم تحديدها في بيانات العطاء، مع أي تمديد لهذه المدة يتم بموجب الفقرة (4/8).

4/3/1/1 - الفحوصات عند الأكمال:

تعني تلك الفحوصات المنصوص عليها في العقد، أو المتفق عليها بين الطرفين، أو التي يموجب أوامر تغيير، والتي يتم اجراؤها بموجب أحكام "المادة التاسعة" قبل أن يتم تسلم الأشغال أو أي قسم منها (حسب واقع الحال) من صاحب العمل.

5/3/1/1 - شهادة الاستلام الاولى:

تعني شهادة الأستلام الأولى للأشغال والتي يتم اصدارها بموجب احكام "المادة العاشرة".

6/3/1/1 - الفحوصات بعد الأكمال:

تعني تلك الفحوصات (ان وجدت) المنصوص عليها في العقد، والتي يتم اجراؤها وفق المواصفات، بعد ان يتم تسليم الاشغال أو أي قسم منها (حسب واقع الحال) من صاحب العمل.

7/3/1/1 - فترة الصيانة:

تعني الفترة الزمنية التي يتم تحديدها بموجب الفقرة (1/11) للاشعار باصلاح العيوب في الاشغال أو أي قسم منها (حسب واقع الحال) والتي تمتد لفترة 12 شهراً ما لم ينص على خلاف ذلك في بيانات العقد (مع أي تمديد لها يتم بموجب الفقرة (3/11) محسوبة من تاريخ أكمال الاشغال أو أي قسم منها، كما يتم تحديده في شهادة الأستلام الأولى للأشغال بموجب الفقرة (10/1) .

8/3/1/1 - شهادة النهائى للأشغال (شهادة الاداء):

تعني الشهادة التي يتم اصدارها بموجب الفقرة (9/11).

9/3/1/1 - اليوم:

يعني يوماً شمسياً، والسنة تعني (365) يوماً.

4/1/1 - المبالغ والدفعات:

1/4/1/1 - مبلغ العقد:

يعني المبلغ المتفق عليه المشار اليها باتفاقية العقد لاعداد التصاميم، وتنفيذ وأكمال الاشغال واصلاح أية عيوب وتتضمن أية تعديلات (ان وجدت) بموجب العقد.

2/4/1/1 - الكلفة :

تعني جميع النفقات التي تكبدتها أو سوف يتکبدتها المقابول بصورة معقولة، داخل الموقع أو خارجه، بما في ذلك النفقات الإدارية وما يماثلها، ولكنها لا تشمل الربح.

3/4/1/1 - كشف الحساب النهائي:

يعني كشف الحساب النهائي المعرفة بموجب الفقرة (11/14).

4/4/1/1 - العملة الأجنبية:

تعني أي عملة يتم تحديدها لدفع جزء ما من مبلغ العقد (أو كالماء)، عدا العملة المحلية .

5/4/1/1 - العملة المحلية:

تعني العملة العراقية (الدينار العراقي) أو عملة الدولة التي يتم تنفيذ الاشغال فيها.

6/4/1/1 - المبلغ الاحتياطي:

يعني أي مبلغ (ان وجد) يتم تحديده بهذه الصفة في العقد لغرض تنفيذ جزء ما من الاشغال أو لتزويد مواد أو تجهيزات آلية أو لتقديم خدمات بموجب الفقرة (5/13).

7/4/1/1 - الأستقطاعات النقدية:

تعني مجموع المبالغ التي يحتجزها صاحب العمل عن الدفع بموجب الفقرة (3/14) والتي يقوم بردها بموجب الفقرة (9/14).

8 - كشف العمل المنجز:

يعني أي كشف عن العمل المنجز يقدمه المقاول كجزء من طلب السلف، بموجب احكام "المادة الرابعة عشرة".

5/1/1 - الاشغال ومستلزمات التنفيذ:

1/5/1/1 - معدات المقاول:

تعني جميع الأجهزة والمعدات والعربات وغيرها من الأشياء الازمة لتنفيذ الاشغال وأكمالها واصلاح أية عيوب فيها، ولكنها لا تشمل الاشغال المؤقتة ولا معدات صاحب العمل (إن وجدت) ولا التجهيزات الآلية أو المواد أو الأشياء الأخرى التي شكلت أو قصد بها تشكيل جزء من الاشغال الدائمة.

2/5/1/1 - مستلزمات التنفيذ:

تعني معدات المقاول والمواد والتجهيزات الآلية والاشغال المؤقتة أو أي منها، حسبما هو مناسب.

3/5/1/1 - المواد:

تعني الأشياء من كل الانواع (غير التجهيزات الآلية) التي شكلت أو قصد بها تشكيل جزء ما من الاشغال الدائمة، بما في ذلك المواد الموردة فقط (إن وجدت) والتي يطلب من المقاول تقديمها بموجب العقد.

4/5/1/1 - الاشغال الدائمة:

تعني الاشغال الدائمة التي سيتم تصميمها وتنفيذها من المقاول بموجب العقد.

5/5/1/1 - التجهيزات الآلية:

تعني الأجهزة والمعدات والعربات التي شكلت أو يقصد بها تشكيل جزء ما من الاشغال الدائمة، والتي تتضمن وسائل النقل المشترأة لصاحب العمل لأغراض تنفيذ أو تشغيل المشروع.

6/5/1/1 - قسم:

تعني أي قسم من الاشغال يتم النص عليه في بيانات العطاء كقسم من الاشغال (إن وجد).

7/5م/1/1 - الاشغال المؤقتة:

تعني جميع الاشغال المؤقتة من كل نوع (باستثناء معدات المقاول) التي يقتضي وجودها في الموقع لتنفيذ الاشغال الدائمة وأكمالها واصلاح أية عيوب فيها.

8/5م/1/1 - الاشغال:

تعني الاشغال الدائمة والاشغال المؤقتة، أو أي منها حسبما هو مناسب.

6/1/1 - تعاريف أخرى:

1/6/1/1 - وثائق المقاول:

تعني المذكرات الحسابية وبرامج الحاسوب والمخططات والادلة والمجسمات وغيرها من الوثائق ذات الطابع الفني (إن وجدت) التي يقدمها المقاول بموجب العقد.

2/6/1/1 - الدولة:

تعني جمهورية العراق أو الدولة التي يوجد فيها الموقع (أو معظم الموقع) حيث يطلب تنفيذ الاشغال الدائمة فيها.

3/6/1/1 - معدات صاحب العمل:

تعني الأجهزة والمعدات والعربات (إن وجدت) التي يقدمها صاحب العمل لغرض استعمالها من المقاول في تنفيذ الاشغال كما هي محددة في المواقف، ولكنها لا تشمل تلك التجهيزات الآلية التي لم يقم صاحب العمل بتسلمه بعد.

4/6/1/1 - القوة القاهرة:

كما هي معرفة في "المادة التاسعة عشرة".

5/6/1/1 - القوانين:

تعني جميع التشريعات والأنظمة والتعليمات والأوامر العراقية الصادرة عن أية سلطة عامة مشكلة قانوناً في جمهورية العراق.

6/6/1/1 - ضمان حسن الأداء:

يعني الضمان (أو الضمانات، إن وجدت) المطلوبة بموجب الفقرة (2/4).

7/6/1/1 - الموقع:

تعني الأماكن التي سيتم تنفيذ الإشغال الدائمة عليها متضمنة فضاءات العمل وفضاءات الخزن ومواقع تسليم التجهيزات الآلية والمواد فيها، وكذلك أية أماكن أخرى ينص العقد تحديداً على اعتبارها جزءاً من الموقع.

8/6/1/1 - التغيير (الامر التغييري):

يعني أي تغيير في الأشغال يتم اصدار أمر تغيير به أو الموافقة عليه كتغيير بموجب احكام "المادة الثالثة عشرة".

2/1 - التفسير :

في العقد، باستثناء ما يقتضيه السياق خلافاً لذلك، تكون :

أ- الكلمات التي تشير إلى أحد الجنسين تتصرف إلى الجنس الآخر.

ب- الكلمات التي تشير إلى المفرد تتصرف أيضاً إلى الجمع والكلمات الدالة على الجمع تتصرف أيضاً إلى المفرد.

ث- الأحكام التي تتضمن كلمة "يوافق" أو "موافق عليه" أو "اتفاق" يتشرط أن تكون تلك الموافقة مؤقتة تحريرياً.

ج- "تحريراً" أو "كتابةً" تعني التحرير بخط اليد أو الآلة الكتابية أو المطبعة أو الطباعة الالكترونية بحيث تشكل سجلاً دائماً.

أما الكلمات الهممية وغيرها من العناوين فإنها لا تؤخذ في الاعتبار لدى تفسير هذه الشروط.

3/1 - الاتصالات :

حيثما تنص هذه الشروط على أعطاء أو اصدار أي موافقات أو شهادات أو قبول أو تقديرات أو إشارات أو طلبات، فإن هذه الاتصالات يجب :

أ- أن تكون محررة خطياً وأن يتم تسليمها باليد (مقابل اشعار بالاستلام)، أو أن يتم ارسالها بالبريد أو بواسطة شخص ما أو مقلولة الكترونياً حسبما ينص عليه في بيانات العقد.

ب- أن يتم تسليمها أو نقلها أو ارسالها إلى عنوان المرسل إليه المبين في بيانات العقد، ومع ذلك :

1- إذا كان المرسل إليه قد ارسل اشعاراً بتغيير عنوانه فيجب ارسالها وفقاً لذلك.

2- إذا لم يقم المرسل إليه بتحديد آخر للعنوان عندما يطلب قبولاً أو موافقة، جاز ارسالها على العنوان الذي صدر منه الطلب.

لا يجوز الامتناع عن اعطاء مثل هذه الموافقات أو الشهادات أو التقديرات أو القبول أو تأخير اصدارها.

4/1 - القانون واللغة :

يخضع هذا العقد لقوانين العراقية.

تكون لغة العقد والمراسلات كما مثبتة في الشروط الخاصة بالعقد، و في حالة أبرام العقد بأكثر من لغة فيتم الأشارة في الشروط الخاصة الى اللغة المعتمدة عند الاختلاف في التفسير.

5/1 – أولوية الوثائق :

تعتبر مجموعة الوثائق التي يتكون منها العقد مفسرة لبعضها البعض، على أنه لغايات تفسير العقد تكون أولوية الترجيح بين الوثائق حسب التسلسل الآتي:

- 1- اتفاقية العقد.
- 2- الشروط الخاصة.
- 3- الشروط العامة.
- 4- كتاب الأحالة.
- 5- متطلبات صاحب العمل.
- 6- العطاء وأية وثائق أخرى تشكل جزءاً من العقد.

6/1 – اتفاقية العقد :

يتعين على الطرفين ابرام اتفاقية العقد خلال (28) يوما من بعد تسلم المقاول لكتاب الأحالة (خطاب الترسية)، ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة. وتكون هذه الاتفاقية حسب النموذج المرفق بالشروط الخاصة. كما يتعين على المقاول أن يدفع رسوم الطوابع وغيرها من النفقات المشابهة (ان وجدت) والتي قد تتحقق بموجب القانون عند ابرام هذه الاتفاقية.

7/1 – التنازل :

لا يحق لأي طرف أن يتنازل عن العقد أو أي جزء منه أو عن أية فائدة أو مصلحة في العقد أو بموجبه. إلا انه يجوز لأي طرف :

أ- أن يتنازل عن العقد أو أي جزء منه بموافقة الطرف الآخر المسبقة، وللطرف الآخر وحده حرية التقدير في هذا الشأن.

ب- تحويل ما يستحق له أو يستحق له من مبالغ بموجب العقد كضمان لمصلحة أي بنك أو مؤسسة مالية.

8/1 – العناية بالوثائق والتزويد بها :

تنقى "وثائق المقاول" كافة محفوظة تحت عناية المقاول حتى يتم يتسللها من صاحب العمل. وما لم ينص على خلاف ذلك في بيانات العقد، فإنه يتعين على المقاول أن يقدم لصاحب العمل (6) نسخ من كل من "وثائق المقاول".

يتعين على المقاول أن يحتفظ بنسخة من العقد، والنشرات المشار إليها في المواصفات ووثائق المقاول (ان وجدت)، والمخططات، والتغييرات، وغيرها من الاتصالات المتعلقة بالعقد. ويحق لأفراد صاحب العمل الاطلاع على جميع هذه الوثائق في كل الأوقات المعقولة.

إذا اكتشف أحد الاطراف خطأ أو عيباً ذا طبيعة فنية في أي من الوثائق التي تم اعدادها لغاية استعمالها في تنفيذ الاشتغال، فإنه يتعين على هذا الطرف أعلام الطرف الآخر فوراً عن مثل هذا الخطأ أو العيب.

9/1 – السرية :

يتعين على الطرفين التعامل مع تفاصيل العقد بخصوصية وسرية الى المدى الضروري لتنفيذ الالتزامات المحددة بموجبه أو للتماشي مع القوانين المعمول بها. ولا يجوز للمقاول نشر أو السماح بالنشر أو الافصاح بأية خصوصيات للاشغال في أي تعاون تجاري أو بحث فني أو مكان اخر دون استحصل الموافقة المسبقة لصاحب العمل .

10/1 – استخدام صاحب العمل لوثائق المقاول :

في العلاقة بين الطرفين، يحتفظ المقاول بحق التأليف وحقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق "بوثائق المقاول" والتصاميم التي قام هو بإعدادها (أو تم اعدادها لصالحه).

و يعتبر المقاول بمجرد توقيعه على اتفاقية العقد أنه يعطي صاحب العمل حقاً كاملاً غير منقوص لاستنساخ أو استخدام أو تداول وثائق المقاول، بما في ذلك أدخال التعديلات عليها، وهذا الحق :

- أ- يعتبر مطبقاً خلال فترة العمر الفعلي أو المقصود لتشغيل أجزاء الأشغال ذات العلاقة، أيهما أطول.
- ب- يخول أي شخص تؤول إليه ملكية ذلك الجزء من الأشغال استنساخ واستخدام وتداول وثائق المقاول لغاية أكمال الأشغال وتتشغيلها وصيانتها وتعديلها واصلاحها وهدمها.
- ج- يسمح باستخدام وثائق المقاول ذات الطابع الحاسوبي وبرمجياتها، بواسطة أي جهاز حاسوب في الموقع أو أي أماكن يحددها العقد، بما في ذلك استبدال أية أجهزة حاسوب يكون المقاول قد قام بتزويدها.

ينبغي أن لا يسمح صاحب العمل (أو من ينوب عنه) بان يت遽اً طرف ثالث يستخدم أو يستنسخ أو يتدالو وثائق المقاول وغيرها من وثائق التصميم التي اعدها (أو تم اعدادها لصالحه) دون موافقة المقاول، لغير الأغراض المسموح بها بموجب هذه "الفقرة".

11/1- استعمال المقاول لوثائق صاحب العمل :

في العلاقة بين الطرفين، يحتفظ صاحب العمل بحق التأليف وحقوق الملكية الفكرية الأخرى لكل من المواصفات والمخططات وغيرها من الوثائق التي أعدها صاحب العمل (أو التي تم اعدادها لصالحه).

يجوز للمقاول، على نفقته الخاصة، أن يستعمل أو يستنسخ أو يتدالو هذه الوثائق لغايات العقد. وما لم تكن هناك ضرورة يتطلبها العقد، فإنه لا يجوز للمقاول أن يسمح لأي طرف ثالث باستخدام تلك الوثائق أو استنساخها أو التداول بها، باستثناء ما قد يلزم لاغراض العقد.

12/1 – التفاصيل السرية :

لا يتعين على المقاول الافصاح لصاحب العمل عن أية معلومات تمت الاشارة منه الى سريتها في عطائه. ويتعين على المقاول الافصاح عن أية معلومات أخرى يطلبتها صاحب العمل بصورة معقولة لاغراض التحقق من تحقيق المقاول لمتطلبات العقد.

13/1 – التقيد بالقوانين :

يتعين على المقاول في سياق تنفيذه للعقد، أن يتقييد بالقوانين الواجبة التطبيق، وما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة، فإنه :

أ- يتعين على صاحب العمل أن يكون قد حصل (أو سيحصل) على التصاريح اللازمة بشأن تعليمات التخطيط أو التنظيم أو التراخيص المتعلقة بالأشغال الدائمة، وأية تراخيص أخرى تم تحديدها في متطلبات صاحب العمل ويعتبر على صاحب العمل في هذا السياق حماية المقاول ضد أي ضرر نتيجة أخفاق صاحب العمل في القيام بذلك.

ب- يتعين على المقاول أن يقوم بإرسال الإشعارات، وتسديد الرسوم والضرائب، والحصول على تصاريح والموافقات التي تتطلبها القوانين فيما يتعلق بتنفيذ الأشغال وأكمالها واصلاح أية عيوب فيها. كما ينبغي على المقاول أن يتحمل أية اضرار قد تصيب صاحب العمل نتيجة اخفاق المقاول في القيام بذلك.

14/1 – المسؤوليات المشتركة والمفردة :

إذا شكل المقاول (بموجب القوانين الواجبة التطبيق) مشروعًا مشتركًا أو ائتلافًا أو أي تجمع من شخصين أو أكثر في شكل يختلف عن الشركة، فإنه يجب مراعاة ما يلي :

- أ- يعتبر هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن وبشكل فردي أمام صاحب العمل في تنفيذ العقد.
- ب- أن يقوم الأشخاص بابلاغ صاحب العمل عن اسم قائد الائتلاف، وبحيث يكون قائد الائتلاف له سلطة المقاول وادارة هؤلاء الأشخاص.
- ج- أن لا يغير المقاول تكوين الائتلاف أو كيانه القانوني بدون الموافقة المسبقة من صاحب العمل.

15/1 - الكشف والتذيق من قبل صاحب العمل :

يتعين على المقاول والسماح لصاحب العمل و/أو من يعينهم بالكشف على الموقع وحساباته وسجلاته المتعلقة بتنفيذ ذلك العقد، في العقود الناجمة عن إجراءات التعاقد التي اعتمد فيها أسلوب الدعوة المباشرة أو اسلوب العطاء الواحد، وأن يسمح بتدقيق تلك الحسابات والسجلات من قبل المدققين المعينين من صاحب العمل إن تطلب الأمر ذلك.

ويجب على المقاول بصورة عامة و للعقود كافة الانتبه الى الفقرة (6/15) ، والتي نصت في حالة ممارسة المقاول لأية أعاقة لأحقية صاحب العمل بالكشف و التدقيق المشار اليها في هذه الفقرة (15/1) في حالة ثبوت تورطه بأي من حالات الفساد والأحتيال ، وما يترتب عليها من إجراءات إنهاء العقد وأعتبر المقاول غير مؤهل بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم 87 لسنة 2004 أو أي قانون يحل محله .

المادة الثانية : صاحب العمل

1/2- حق الدخول في الموقع :

يتعين على صاحب العمل أن يعطي المقاول حق الدخول إلى جميع أجزاء الموقع، وتمكينه منه لتنفيذ الأعمال ، في الوقت (أو الأوقات) المحددة في بيانات العقد، إلا أن حق الدخول والتمكن يمكن أن لا يختص بها المقاول وحده ،

إذا نص في العقد على أن صاحب العمل مطلوب منه أن يعطي المقاول حق الدخول أو التمكّن أية اساسات أو منشأ أو تجهيزات آلية أو طريق وصول، فإنه يتتعين على صاحب العمل القيام بذلك في المواعيد وبالطريقة المحددة في متطلبات صاحب العمل، الا انه يجوز لصاحب العمل حبس حق الدخول أو الحيازة حتى يتسلم ضمان حسن الأداء .

إذا لم يتم تحديد موعد لتسلیم الموقع في بيانات العقد، فإنه يتتعين على صاحب العمل أن يعطي للمقاول حق الدخول إلى الموقع و التمكن من تاريخ المباشرة.

إذا تکبد المقاول تأخيراً و/أو كلفه ما ترتبت لأخاق صاحب العمل في تمكينه من الدخول إلى الموقع و التمكن منه خلال ذلك الوقت، فعلى المقاول أن يرسل اشعاراً إلى صاحب العمل لتقدير استحقاقات المقاول بشأنها، مع مراعاة أحكام الفقرة (1/20) للبٰت في :

أ- أي تمديد لمدة الأكمال بسبب ذلك التأخير، إذا كان الأكمال قد تأخر أو سوف يتاخر، وذلك بموجب أحكام الفقرة (4/8).

ب- أي كلفة مع هامش ربح معقول، لاضافتها إلى مبلغ عقد.

ويتعين على صاحب العمل بعد تسلیم هذا الاشعار ان يقوم باعداد التقديرات المترتبة على ذلك بموجب الفقرة (5/3) سواء بالاتفاق عليها أو اجراء تقديراته بشأنها.

الا انه إذا تأخر صاحب العمل (والى المدى الذي يكون فيه هذا التأخير) ناتجاً عن خطأ أو تأخير من المقاول، بما في ذلك أي خطأ أو تأخير في تقديم "وثائق المقاول" ، فإنه في مثل هذه الحالة لا يستحق المقاول أي تمديد أو تعويض عن أي كلفة أو ربح .

2/2 – التصاريح أو التراخيص أو الموافقات :

يقوم صاحب العمل (إذا كان في وضع يمكنه من ذلك) بتقديم المساعدة المعقولة للمقاول (عند طلبه) بخصوص ما يأتي :

أ- الحصول على نسخ قوانين البلد المتعلقة بالعقد مما هو غير متوفّر بصورة عادية .

ب- طلبات المقاول للحصول على التصاريح أو التراخيص أو الموافقات المطلوبة بموجب قوانين البلد:

1- فيما يتعلق بمتطلبات الفقرة (13/1) (القيود بالقوانين).

2- لتوりيد مستلزمات التنفيذ، بما في ذلك التخلص الكمركي.

3- لتصدير معدات المقاول عند ازالتها من الموقع.

3/2 – أفراد صاحب العمل:

يكون صاحب العمل مسؤولاً عن أفراده ومستخدمي المقاولين الآخرين العاملين معه في الموقع لضمان :

- أ- التعاون مع المقاول في جهوده حسب أحكام الفقرة (4/6).
- ب- الالتزام بتوفير أجراءات السلامة كما هي مطلوبة من المقاول بموجب البنود (أ، ب، ج) من الفقرة (4/8)، وبإجراءات حماية البيئة بموجب الفقرة (18/4).

4/2 – الترتيبات المالية لصاحب العمل:

على صاحب العمل تقديم الأدلة اللازمة وبفترة تسبق تاريخ المباشرة ب(28) يوماً بانه قد قام بتأمين الترتيبات المالية اللازمة للعقد والتي تمكنه من تسديد اي طلب للمقاول بصورة عاجلة وفقاً لاحكام "المادة الرابعة عشرة" (كلفة العقد والدفعات) وعلى صاحب العمل اشعار المقاول بأية تغييرات يجريها على تلك الترتيبات المالية بصورة تفصيلية.

5/2 – مطالبات صاحب العمل:

إذا كان صاحب العمل يعتبر أن له حقاً في تلقي دفعه ما، بموجب أي شرط من هذه الشروط، أو غير ذلك من الاسباب المتعلقة بالعقد، وأو أي تمديد لفترة الاشعار باصلاح العيوب، فإنه يتبع عليه، أو على المهندس، اشعار المقاول بذلك وتزويده بالتفاصيل. وعلى الرغم من ذلك فإنه غير مطلوب منه أن يرسل أية اشعارات تتعلق بالبالغ المستحقة له بخصوص استهلاك الماء والكهرباء والغاز بموجب الفقرة (19/4)، أو مقابل المعدات والمواد التي يقدمها صاحب العمل إعمالاً للفقرة (20/4)، أو مقابل أية خدمات أخرى يطلبها المقاول.

ينبغي ارسال الاشعار في أقرب وقت ممكن عملياً و بفترة لا تزيد عن 28 يوماً عن الموعد الذي يصبح صاحب العمل على دراية بالواقعة أو الظروف التي أدت إلى نشوء مثل هذه المطالبات، أما الإشعار بتمديد "فترة الاشعار باصلاح العيوب" فإنه يجب اصداره قبل انقضائه.

يتعين أن تنشر هذه التفاصيل إلى "المادة أو الفقرة" في العقد أو الأسس الأخرى للمطالبة، وأن تتضمن أدلة صحة ادعاء صاحب العمل بتلك البالغ وأو فترات التمديد التي يعتبر أن لها حقاً فيها بموجب العقد. ويتعين على المهندس في مثل هذه الحالة أن يدرس تلك الطلبات بموجب أحكام الفقرة (5/3) للاتفاق أو اعداد التقديرات لما يأتي :

- 1- أية مبالغ (إن وجدت) يكون صاحب العمل مستحقة للحصول عليها من المقاول .
- 2- أي تمديد (إن وجد) لفترة الصيانة، وفقاً للفقرة (3/11).

هذه المبالغ يمكن لصاحب العمل تضمينها كخصومات من البالغ المستحقة أو التي ستحتفق للمقاول. ويحق لصاحب العمل وضع حجز أو إجراء خصم فقط من البالغ المستحقة للمقاول، وخلاف ذلك إجراء المطالبة بموجب هذه الفقرة أو بموجب البند (أ) و/أو (ب) من الفقرة (6/14).

المادة الثالثة : أدارة صاحب العمل

1/3 - ممثل صاحب العمل :

يحق لصاحب العمل تعين ممثل عنه بموجب العقد وبهذا الصدد يتعين عليه إشعار المقاول بذلك وتزويده باسم وعنوان ومهام عمل وسلطة ممثله.

يقوم ممثل المقاول بتنفيذ المهام الموكلة اليه وممارسة صلاحيته الممنوحة من صاحب العمل .

يعتبر ممثل المقاول مخولاً بصلاحيات صاحب العمل كافة بموجب العقد عدا تلك المشار إليها في المادة (الخامسة عشرة)، أو إذا قام صاحب العمل باشعار المقاول بخلاف ذلك.

إذا رغب صاحب العمل في استبدال أي شخص تم تعينه كممثل عنه يتعين عليه تقديم إشعار الى المقاول يعلمه بذلك في فترة لا تقل عن 14 يوماً موضحا فيها اسمه وعنوانه ومهامه وصلاحياته وتاريخ مباشرته.

2/3 - مستخدمو صاحب العمل الآخرين :

(صاحب العمل أو ممثله – من وقت لأخر) أن يسند الى أي من مساعديه القيام بأي من الواجبات أو يفوضه بأي من الصلاحيات المنوطة به كما يجوز له أن يلغى مثل هذا الإشعار أو التفويض. ويشمل هؤلاء المساعدون، و المهنـدسـ المقـيمـ و/or أي مفتـشـينـ مستـقـلينـ يـعـيـنـونـ للـتفـقـيشـ عـنـ بـنـودـ التـجـهـيزـاتـ الـآلـيـةـ أوـ الـمـوـادـ أوـ اـخـتـيـارـهاـ. ولـنـ يـكـونـ مـثـلـ هـذـاـ الاسـنـادـ أوـ التـفـويـضـ أوـ الـالـغـاءـ فـعـالـاـ أـلـاـ بـعـدـ أـسـتـلامـ المـقاـولـ نـسـخـةـ مـنـهـ.

يشترط في هؤلاء المساعدين أن يكونوا من ذوي الكفاية الالائق، ومؤهلين لأداء واجباتهم والقيام بالصلاحيـةـ المنـوـطـةـ بهـمـ، وـأـنـ يـكـونـواـ مـتـمـرسـينـ باـسـتـعمالـ لـغـةـ الـاتـصـالـ المـحدـدةـ فـيـ الفـرـقةـ (4/1)ـ مـنـ الـعـقـدـ.

3/3 - الاشخاص المفوضون :

يتعين على ممثل صاحب العمل ومساعديه، الذين تم إسناد واجبات اليهم أو تفويضهم بصلاحية، أن يصدروا التعليمـاتـ إلىـ المـقاـولـ، وـأـنـ يـتـصـرـفـواـ ضـمـنـ حدـودـ الصـلاـحـيـةـ المـحـدـدـ لـهـ بـالـتـفـويـضـ. وـتـعـتـرـ أـيـةـ مـصـادـقـةـ أوـ تـنـفـيقـ، أوـ شـهـادـةـ أوـ موـافـقـةـ أوـ فـحـصـ أوـ تـفـقـيشـ أوـ أـصـدـارـ تـعـلـيمـاتـ، أوـ إـشـعارـ، أوـ اـقـتـراـحـ أوـ طـلـبـ أوـ اـخـتـيـارـ، أوـ الـقـيـامـ بـأـيـ أـجـراءـ مـمـاثـلـ يـقـومـ بـهـ شـخـصـ مـفـوضـ كـانـهـ صـادـرـ عـنـ صـاحـبـ الـعـلـمـ وـعـلـىـ الرـغـمـ مـنـ ذـلـكـ فإـنهـ:

أـ.ـ مـالـمـ يـنـصـ عـلـىـ خـلـافـ ذـلـكـ فـيـ مـرـاسـلـاتـ الشـخـصـ المـفـوضـ فـلـ يـعـفـيـ المـقاـولـ مـنـ مـسـؤـلـيـتـهـ بـمـوجـبـ الـعـقـدـ بـضـمـنـهاـ مـسـؤـلـيـتـهـ عـنـ الـاخـطـاءـ وـالـحـذـفـ وـالـمـخـالـفـاتـ وـعـدـ الـمـطـابـقـةـ.

بـ.ـ أيـ أـخـفـاقـ مـنـ الشـخـصـ المـفـوضـ مـنـ صـاحـبـ الـعـلـمـ فـيـ رـفـضـ أـيـ عـمـلـ أوـ تـجهـيزـاتـ آلـيـةـ أوـ مـوـادـ لـاـ يـعـنيـ المصـادـقـةـ عـلـيـهـ، وـبـالـتـالـيـ إـنـهـ لـاـ يـحـولـ دونـ مـارـسـةـ صـاحـبـ الـعـلـمـ لـحـقـهـ فـيـ رـفـضـ ذـلـكـ الـاعـمـالـ أوـ التـجـهـيزـاتـ الـآلـيـةـ أوـ الـمـوـادـ.

جـ.ـ إـذـاـ أـعـتـرـضـ المـقاـولـ عـلـىـ أـيـةـ تـقـدـيرـاتـ أوـ تـعـلـيمـاتـ أـصـدـرـهـاـ الشـخـصـ المـفـوضـ مـنـ صـاحـبـ الـعـلـمـ يـجـوزـ المـقاـولـ أـنـ يـحـيلـ الـمـوـضـوـعـ إـلـىـ صـاحـبـ الـعـلـمـ، الـذـيـ يـنـبـغـيـ عـلـيـهـ، دـوـنـ تـوـانـ إـمـاـ تـأـيـيـدـهـاـ أوـ نـقـضـهـاـ أوـ تـعـدـلـ مـضـمـونـهـاـ.

4/3 - تعليمات :

لصاحب العمل أن يصدر الى المقاول تعليمات إذا كانت لازمة لتمكين المقاول من تنفيذ التزاماته بموجب العقد. و يجب أن تصدر هذه التعليمـاتـ خطـياـ وـتـحـدـدـ الـالـتـزـامـاتـ بـالـاـشـارـةـ إـلـىـ الـفـرـقةـ أوـ الـمـوـادـ الـوـارـدـةـ فـيـ الـعـقـدـ المـتـعـلـقـ بـهـاـ. وـإـذـاـ تـضـمـنـ أـيـ مـنـ هـذـهـ الـتـعـلـيمـاتـ أـجـراءـ تـغـيـيرـ فـيـ الـعـلـمـ وـفـقـاـ لـاـحـکـامـ المـادـةـ (الـثـالـثـةـ عـشـرـةـ).

يتعين على المقاول استلام التعليمـاتـ منـ صـاحـبـ الـعـلـمـ أوـ مـمـثـلـهـ أوـ أـيـ مـسـاعـدـيـ مـمـاثـلـ صـاحـبـ الـعـلـمـ المـفـوضـينـ بـأـصـدارـ مـثـلـ هـذـهـ الـتـعـلـيمـاتـ.

5/3 - التقديرات:

حيثما تقضي هذه الشروط أن يقوم صاحب العمل بأعمال هذه الفقرة لاغراض الاتفاق أو أعداد التقديرات لاي أمر، فإنه يتعين على صاحب العمل أن يتشاور مع المقاول في مسعى جدي للتوصـلـ إـلـىـ اـنـفـاقـ. أـمـاـ إـذـاـ لمـ يـتـمـ التـوـصـلـ إـلـىـ

اتفاق فإنه يتبع على صاحب العمل أن يعد تقديراته بصورة منصفة بموجب أحكام العقد أخذًا بنظر الاعتبار كل الظروف ذات العلاقة. ثم يشعر صاحب العمل المقاول بأي اتفاق أو تقديرات يتوصل إليها مع التفصيات المؤيدة.

ويتعين على كل من الطرفين أن يلتزم بالاتفاق والتقديرات الواردة في الاشعار وفي حالة تقديم المقاول إشعاراً إلى صاحب العمل متضمنا عدم أتفاقه على أي من التقديرات خلال 14 يوماً من استلامه لشعار صاحب العمل فيتعين على كل من الطرفين اللجوء إلى مجلس فض الخلافات بقصد هذا النزاع عملاً بأحكام الفقرة (4/20).

المادة الرابعة : المقاول

1/4 – الالتزامات العامة على المقاول :

يتبع على المقاول أن يصمم وأن ينفذ الأشغال وينجزها عملاً باحكام العقد وأن يصلح أية عيوب فيها، ويجب أن تكون الاعمال ملائمة ومطابقة لمتطلبات الأشغال المطلوب أنشأها كما موصوفة في العقد.

يتبع على المقاول أن يقدم التجهيزات الآلية و”وثائق المقاول“ المحددة في العقد، وجميع أفراد جهازه المنفذ، ومستلزمات التنفيذ و المواد الأستهلاكية وغيرها من الأشياء والخدمات، سواء كانت ذات طبيعة مؤقتة أم دائمة، مما هو مطلوب منه لأداء مهام التصميم والتنفيذ وأكمال الأشغال واصلاح أية عيوب فيها.

يجب أن تكون المواد والمعدات والخدمات الداخلة في الأشغال كافة من مناشيء مؤهلة كما محدد من صاحب العمل. تتضمن الأشغال أي عمل ضروري لتحقيق متطلبات صاحب العمل أو الالتزامات المحددة في العقد والاعمال (حتى لو لم ترد في العقد) الضرورية لاستقرار وأكمال وسلامة وجودة أداء الأشغال.

يعتبر المقاول مسؤولاً عن كفاية واستقرار وسلامة جميع عمليات الموقع وعن جميع اساليب البناء.

يتبع على المقاول – كلما طلب منه صاحب العمل ذلك – أن يقدم لصاحب العمل تفاصيل ترتيبات وأساليب تنفيذ الأشغال التي يقترح المقاول أتباعها لتنفيذ الأشغال. ولا يجوز للمقاول أن يحدث تغييراً جزرياً في هذه الترتيبات أو الأساليب بدون أعلام صاحب العمل مسبقاً عن أجراءاته.

2/4 – ضمان حسن الأداء :

يتبع على المقاول أن يستصدر (على حسابه) ضمان حسن الأداء لغاية الأكمال الائتمان للاشغال، وذلك بالقيمة ونوع العملة المحددين في بيانات العقد، وإذا لم يكن قد تم تحديد المبلغ في ذلك الملحق فعندها لا تطبق أحكام هذه ”الفقرة“.

يتبع على المقاول أن يقدم ضمان حسن الأداء إلى صاحب العمل خلال (28) يوماً من صدور كتاب الأحالة أو عند توقيع الطرفين على اتفاقية العقد.

ينبغي أن يكون الضمان صادراً عن مصرف أو مؤسسة مالية يوافق عليها صاحب العمل، وأن يتم اعداده حسب النموذج المرفق بالشروط الخاصة، أو بصيغة أخرى يوافق عليها صاحب العمل.

يتبع على المقاول أن يتأكد من أن يظل ضمان حسن الأداء ساري المفعول إلى أن ينفذ المقاول الأشغال وينجزها ويصلح أية عيوب فيها. أما إذا أحتجت شروط الضمان على تاريخ لانقضائه، وتبين أن المقاول لن يكون مخولاً بتسلمه ”شهادة الاستلام النهائي“ بتاريخ يسبق الموعد النهائي لصلاحيته بـ (28) يوماً، فإنه يتبع عليه أن يقوم بتمديد سريان الضمان إلى أن يتم أكمال الأشغال واصلاح أية عيوب فيها.

يتبع على صاحب العمل أن لا يقدم مطالبة بخصوص ضمان حسن الأداء إلا فيما يخص المبالغ التي يستحقها بموجب العقد.

يتبع على صاحب العمل أن يعوض المقاول ويفيه من جميع الأضرار والخسائر والنفقات (بما في ذلك أتعاب ونفقات القاضي) مما قد ينتج عن مطالبة صاحب العمل بخصوص الضمان، وذلك إلى المدى الذي يعتبر فيه صاحب العمل غير محق في مطالبه.

يتبع على صاحب العمل أن يعيد ضمان حسن الأداء إلى المقاول خلال (28) يوماً من تاريخ تسلمه شهادة الاستلام النهائي للأشغال .

أضافة إلى الشروط الواردة في هذه الفقرة و كلما يقرر صاحب العمل الحاجة إلى زيادة أو انفاص مبلغ المقاولة نتيجة التغييرات في الأسعار أو التشريعات أو نتيجة أوامر التغيير بنسبة تزيد على 25% لاي مبلغ من العقد محدد بعملة معينة فعلى المقاول بناء على طلب صاحب العمل اتخاذ الإجراءات الفورية بزيادة أو انفاص مبلغ ضمان حسن الأداء وحسب متطلبات الحاله بتلك العملة وبنسبة متساوية.

3/4 – ممثل المقاول :

على المقاول أن يعين "ممثل المقاول" وأن يعطيه كامل الصلاحية الضرورية للنيابة عنه بموجب مقتضيات العقد. وما لم يكن قد تمت تسمية ممثل المقاول في العقد، فإنه يتبعين على المقاول – قبل تاريخ المباشرة – أن يقدم إلى صاحب العمل – للحصول على موافقته –، اسم ومؤهلات الشخص الذي يقترحه المقاول كممثل له. وإذا لم تتم الموافقة عليه أو تم حجبها لاحقاً من صاحب العمل عملاً بأحكام الفقرة (9/6) (مستخدمو المقاول)، أو إذا أخفق الممثل في ممارسة عمله كممثل للمقاول، فإنه يتبعين على المقاول أن يتقدم بنفس الطريقة باسم ومؤهلات شخص آخر يكون مناسباً لهذا التعيين.

لا يحق للمقاول أن يلغى استخدام ممثله أو أن يستبدلها، بدون الحصول على موافقة صاحب العمل المسقبة على ذلك. يتبعين على ممثل المقاول أن يتسلمه التعليمات نيابة عن المقاول، إعمالاً للفقرة (4/3).

يجوز لممثل المقاول أن يفوض بعض سلطاته أو مهامه أو صلاحياته إلى أي شخص مؤهل، وأن يلغى هذا التفويض في أي وقت لاحق. ولكن مثل هذا التفويض أو الالغاء لا يعتبر نافذاً إلا إذا وافق صاحب العمل عليه، بعد أن يتسلمه إشعاراً مسبقاً موقعاً من ممثل المقاول يتضمن اسم هذا الشخص المفوض ومؤهلاته والسلطة أو المهام أو الصلاحية التي فوض بها أو التي تم إلغاؤها.

يجب أن يكون ممثل المقاول وجميع هؤلاء الأشخاص ضليعين باستعمال لغة الاتصال المحددة بموجب الفقرة (4/1)، وبخلافه يتبعين على المقاول تأمين مترجمين من ذوي الخبرة بصورة مستمرة ضمن ساعات العمل وبالعدد المطلوب من صاحب العمل.

4/4 - المقاولون الثانويون (المقاولون من الباطن):

لا يجوز للمقاول أن يعهد بكمال الأشغال إلى مقاولين ثانويين ولكن يجوز له أن يعهد إليهم بجزء من الأشغال بعد الحصول على الموافقة الخطية من صاحب العمل.

ويعتبر المقاول مسؤولاً عن افعال واحطاء أي مقاول ثانوي أو وكيله أو مستخدميه، كما لو كانت تلك الافعال أو الاحطاء صادرة عن المقاول نفسه وفي حالة الاشارة إلى ذلك في الشروط الخاصة، يتبعين على المقاول تقديم إشعار إلى صاحب العمل بمهلة لاتقل عن 28 يوماً متضمناً:-

- أ- المعلومات كافة والتفاصيل الخاصة بالمقاول الثانوي الذي ينوي اعتماده متضمنة خبرته السابقة.
- ب- التاريخ المتوقع لمباشرة عمل أي مقاول ثانوي.
- ج- تاريخ المباشرة الفعلية لمثل هذا العمل في الموقع.

يتبع المقاول بالتزام مقاوليه الثانويين بالشروط ذاتها الملزمة له في الفقرة (12/1) المتعلقة بالمحافظة على السرية. يتبعين على المقاول الاجنبي إعطاء الفرصة العادلة للمقاولين المحليين للعمل بصفة مقاولين ثانويين في تنفيذ الأشغال التي بعهده.

5/4 - المقاول المسمى :

بموجب هذه الفقرة يعتبر المقاول الثانوي المسمى هو المقاول الثانوي الذي يقوم صاحب العمل بالالتزام المقاول بأعتماده استناداً إلى المادة الثالثة عشرة من هذه الشروط، ويتحقق للمقاول عدم أعتماد المقاول الثانوي المرشح من صاحب العمل في حالة وجود اعترافات لديه عليه معقوله، على أن يقدم إشعاراً إلى صاحب العمل بذلك موضحاً المبررات الداعمة لاعتراضه على الترشيح.

6/4 – التعاون :

يتعين على المقاول، كما هو منصوص عليه في العقد، أو استجابة لتعليمات صاحب العمل، أن يقدم التسهيلات المناسبة لتنفيذ أية أعمال من :

أ- افراد صاحب العمل.

ب- أي مقاولين آخرين يستخدمهم صاحب العمل.

ج- العاملين لدى أية سلطات عامة مشكلة قانونيا، ممن يتم استخدامهم لتنفيذ أعمال في الموقع أو بجواره، من غير الاعمال المشمولة في العقد.

إن مثل هذه التعليمات سوف تعتبر تغييرات إلى المدى الذي يتعرض فيه المقاول لتحمل تكاليف غير منظورة. لم تكن متوفقة من مقاولين ذوي خبرة لتأشيرها قبل موعد تقديم العطاء. أن مثل هذه الخدمات التي يتطلبها هؤلاء المستخدمون أو المقاولون الآخرون يمكن أن تشمل استعمال معدات المقاول والاشغال المؤقتة وترتيبات الدخول الى الموقع والتي تعتبر من مسؤولية المقاول.

يكون المقاول مسؤولا عن أعماله في الموقع كافة، وأن ينسق أعماله مع الاعمال التي يتم تنفيذها من المقابلين الآخرين المتواجدين في موقع العمل كما مشار إليه في متطلبات صاحب العمل.

إذا كان مطلوبا من صاحب العمل بموجب العقد أن يعطي المقاول حيازة أي أساس أو منشأ أو تجهيزات آلية أو حق دخول بموجب "وثائق المقاول" فإنه يتعين على المقاول أن يقدم الى صاحب العمل مثل هذه الوثائق في الوقت وبالطريقة المحددة في متطلبات صاحب العمل.

7/4 - تثبيت الابعاد :

يتعين على المقاول أن يقوم بتثبيت الاشغال بالنسبة للنقط الأصلية والاستمامات والمناسيب المرجعية الموصوفة في العقد. كما يعتبر المقاول مسؤولا عن دقة التثبيت لجميع اجزاء الاشغال، وعليه أن يقوم باصلاح أي خطأ في أماكن أو مناسب أو مقابيس أو استمامات الاشغال .

8/4 - اجراءات السلامة :

يتعين على المقاول :

أ- أن يتقييد بجميع تعليمات السلامة المطلوب تطبيقها.

ب- العناية بسلامة جميع الاشخاص الذين يحق لهم التواجد في الموقع.

ج- أن يبذل جهوداً معقولة للمحافظة على الموقع والاشغال خالية من العوائق غير الضرورية، بقصد تجنب تعرض هؤلاء الاشخاص للخطر.

د- توفير التسييج والانارة والحراسة ومراقبة الاشغال الى أن يتم أكمالها وتسلیمها بموجب احكام "المادة العاشرة".

هـ- توفير أية اشغال مؤقتة (بما فيها الطرقات والممرات والحواجز والسياجات) مما قد يلزم، بسبب تنفيذ الاشغال، لاستعمال وحماية الجمهور والمالك والمستعملين للارض المجاورة للموقع.

9/4 - ضمان النوعية :

يتعين على المقاول أن يضع نظاما لضمان النوعية لاثبات التقييد بمتطلبات العقد، على أن يكون هذا النظام متوافقا مع تفاصيل العقد، كما يحق لصاحب العمل أن يقوم بالتدقيق على أي من مظاهر هذا النظام.

يجب تقديم تفاصيل جميع الاجراءات ووثائق المطابقة الى صاحب العمل – لأعلامه – قبل مباشرة أي من مراحل التصميم والتنفيذ، وعند اصدار أية وثيقة ذات طابع فني الى صاحب العمل، فإنه يجب أن يظهر على هذه الوثيقة ما يثبت المصادقة المسقبة من المقاول نفسه عليها.

أن التقييد بنظام ضمان النوعية لا يغفي المقاول من أي من واجباته أو التزاماته أو مسؤولياته الواردة في العقد. ومع ذلك إذا قرر صاحب العمل أن هناك حاجة لوجود نظام معين لضمان الجودة للاشغال فإنه يتعين بيان ذلك في الشروط الخاصة.

10/4 - بيانات الموقع :

يتعين على صاحب العمل أن يكون قد وضع تحت تصرف المقاول – لاطلاعه – قبل موعد “التاريخ الأساس” ما يتوفّر لديه من البيانات الخاصة بالظروف تحت السطحية والهيدرولوجية في الموقع، بما في ذلك الظواهر البيئية .

كما يتعين عليه كذلك أن يضع تحت تصرف المقاول أية معلومات يحصل عليها بعد موعد التاريخ الأساس.

ويتعين على المقاول تحمل مسؤولية مراجعة وتدقيق هذه البيانات كافة. ولن يتحمل صاحب العمل أية مسؤولية عن دقة أو كفاية وأو استكمال لتلك البيانات ألا ما ينص عليه في الفقرة (1/5) .

11/4 - كفاية ”مبلغ العقد“ :

يفترض في المقاول انه قد اقتنع بدقة وكفاية ”مبلغ العقد“ .

وباستثناء ما قد يرد خلاف لذلك في العقد فإن ”مبلغ العقد“ يشمل التزامات المقاول كافة بموجب العقد (بما فيها المبالغ الاحتياطية – أن وجدت) وكل الاشياء الضرورية لتنفيذ الاشغال وأكمالها بشكل لائق وأصلاح أية عيوب فيها.

12/4 - الاوضاع المادية غير المنظورة (العائق الخارج عن ارادة المقاول) :

ما لم يرد خلاف ذلك في العقد فإنه:-

أ- يفترض في المقاول بأنه قد أسلم المعلومات الضرورية كافة بقصد المخاطر والطواريء وأية ظروف قد تؤثر أو تعرقل الأشغال.

ب- بقيام المقاول بتوقيع العقد يكون المقاول قد قبل بمسؤوليته الكاملة في توقيعه لایة صعوبات وكل لأكمال العمل بصورة ناجحة.

ج- لن يتم تعديل قيمة العقد لتعطية أية صعوبات وكلف غير متوقعة.

13/4 - حق المرور والتسهيلات :

ما لم ينص على خلاف ذلك في العقد :

يتعين على صاحب العمل تأمين (وبدون أية كلفة على المقاول) طريق الوصول وحيازة الموقع بضمّنها الحق الخاص او المؤقت للمرور والتي تعتبر ضرورية للاشغال. ويتعين على المقاول ان يؤمن على مسؤوليته ونفقة أية تسهيلات إضافية خارج الموقع مما قد يحتاجه لتنفيذ الاشغال .

14/4 - تجنب التدخل :

يجب على المقاول أن لا يتدخل بغير ضرورة، أو على نحو غير لائق، بما يأتي :

أ- راحة الجمهور.

ب- الوصول الى واستعمال واسغال جميع الطرق والممرات، سواء أكانت عامة أو خاصة بملكية صاحب العمل أو الآخرين .

كما يتعين على المقاول تعويض صاحب العمل وحماليته من الاضرار والخسائر والنفقات (بما فيها أتعاب ونفقات التقاضي) عن كل ما ينتج من أي تدخل أو عرقلة غير ضرورية أو غير لائقة .

15/4 - الطرق الموصلة :

يعتبر المقاول انه قد تحرى عن توفر وملاءمة الطرق الموصلة الى الموقع في تاريخ الأساس، وانه قد اقتنع باوضاعها. و يتوجب على المقاول ان يبذل الجهد المعقولة لتجنب الاضرار بالطرق أو الجسور وحماليتها من الاضرار نتيجة لحركة مرور المقاول أو مستخدميه، ويشمل ذلك استخدام العربات والطرق المناسبة.

وباستثناء ما هو منصوص عليه خلافا لذلك في هذه الشروط :

أ- يكون المقاول مسؤولا (فيما بين الطرفين) عن أية صيانة قد تكون لازمة للطرق الموصلة بسبب استعماله لها.

بـ- على المقاول ان يوفر الاشارات والارشادات التوجيهية الضرورية على امتداد هذه الطرق. وان يحصل على التصاريح المطلوبة من السلطات ذات العلاقة بخصوص استعماله للطرق والاسارات والارشادات.

جـ- لا يعتبر صاحب العمل مسؤولاً عن أية مطالبات قد تجم عن الاستعمال أو خلاف ذلك لأي طريق موصى.

دـ- لا يضمن صاحب العمل توفر طرق الوصول أو ملاءمتها.

هـ- يتحمل المقاول الكلفة المترتبة بسبب عدم توفر أو ملائمة هذه الطرق الموصولة لاستعماله.

16/4 – نقل مستلزمات التنفيذ :

ما لم ينص في الشروط الخاصة خلافاً لذلك، فإنه :

أـ- يتعين على المقاول ان يشعر صاحب العمل في مدة لا تزيد عن (21) يوماً من تاريخ وصول اية تجهيزات آلية او قطعة رئيسة من مستلزمات التنفيذ الاخرى الى الموقع.

بـ- يكون المقاول مسؤولاً عن التغليف والتحميل والنقل والاستلام والتوزيل والتخزين وحماية كل مستلزمات التنفيذ وغيرها من الاشياء الازمة للأشغال .

جـ- يتعين على المقاول ان يعرض صاحب العمل ويحميه من اية اضرار او خسائر او نفقات (بما فيها أتعاب ونفقات التقاضي) مما قد ينجم عن اي ضرر يحصل نتيجة لنقل مستلزمات التنفيذ، وان يقوم بالتفاوض ودفع المطالبات التي قد تنتج عن عمليات النقل.

17/4 – معدات المقاول:

يكون المقاول مسؤولاً عن جميع معداته. وتعتبر معدات المقاول بعد احضارها الى الموقع انها مخصصة حصراً لتنفيذ الاشغال. ولا يحق للمقاول ان يخرج من الموقع اية قطع رئيسية من هذه المعدات بدون موافقة صاحب العمل، الا ان مثل هذه الموافقة ليست مطلوبة بخصوص عربات نقل مستلزمات التنفيذ او مستخدمي المقاول.

18/4 – حماية البيئة:

يتعين على المقاول اتخاذ جميع الخطوات المعقوله لحماية البيئة (داخل الموقع وخارجها)، وان يحد من إحداث الازعاج او الضرار للأفراد وللممتلكات نتيجة للتلوث او الضجيج او غيره مما قد ينتج عن عمليات التنفيذ.

كما يتعين على المقاول التأكد من أن نسبة الانبعاثات، ومقدار الصرف السطحي والتدفق الناتج عن نشاطاته، لا يتجاوز ان القيم المسموح بها في المعايير، ولا القيم المحددة في القوانين الواجبة التطبيق.

19/4 – الكهرباء والماء والغاز :

يكون المقاول مسؤولاً عن توفير الطاقة والماء والخدمات الاخرى التي قد يحتاجها، باستثناء ما هو منصوص عليه لاحقاً.

للمقاول الحق في استعمال الكهرباء والماء والغاز والخدمات الأخرى المتوفرة في الموقع لغرض تنفيذ الاشغال، حسب التفاصيل ومقابل الأسعار المبينة في المعايير، وعلى المقاول أن يوفر على مسؤوليته ونفقته اية أدوات تلزم لمثل هذه الاستعمالات ولقياس الكميات التي يستهلكها.

يتم الاتفاق على مقادير الكميات المستهلكة وأثمانها (بموجب الأسعار المحددة) مقابل هذه الخدمات، أو يتم تقديرها إعمالاً للفقرة (5/2) لاحتساب مطالبات صاحب العمل، الفقرة (5/3) لإجراء التقديرات، وعلى المقاول دفع هذه المبالغ الى صاحب العمل.

20/4 – المعدات والمواد التي يقدمها صاحب العمل :

يتعين على صاحب العمل أن يسمح للمقاول باستعمال "معدات صاحب العمل" – إن وجدت – في تنفيذ الأشغال وفقاً للتفاصيل والترتيبات ومقابل الأسعار المحددة في متطلبات صاحب العمل، وما لم ينص على خلاف ذلك في متطلبات صاحب العمل :

- أ- يكون صاحب العمل مسؤولاً عن معداته، باستثناء تلك المشار إليها بالبند (ب) في أدناه .
- ب- يعتبر المقاول مسؤولاً عن أية قطعة من "معدات صاحب العمل" أثناء قيام مستخدمي المقاول بتشغيلها أو قيادتها أو حيازتها أو التحكم بها .
- يتم تحديد الكميات وبدلات الاستعمال "وفقاً للأسعار المحددة" مقابل استعمال معدات صاحب العمل بالاتفاق أو بالتقدير وفقاً لأحكام الفقرتين (5/2 ، 5/3) ويتعين على المقاول دفع هذه المبالغ إلى صاحب العمل.
- يتعين على صاحب العمل أن يزود المقاول – دون مقابل – بالماء التي يتلزم بتقديمها (إن وجدت) وفقاً للتفاصيل المحددة في متطلبات صاحب العمل. وعلى صاحب العمل أن يزود على مسؤوليته ونفقة، تلك المواد في الوقت والمكان المحددين في العقد، إذ يقوم المقاول بمعاينتها ظاهرياً، وإعلام صاحب العمل فوراً عن أي نقص أو عيب أو قصور فيها. وما لم يكن قد تم الاتفاق بين الطرفين على غير ذلك، فعلى صاحب العمل أن يصحح فوراً أي نقص أو عيب أو قصور فيها.
- و بعد هذه المعاينة الظاهرية، تصبح هذه المواد المجانية في عهدة المقاول وتحت حمايته ومراقبته، إلا إن التزام المقاول بمعاينتها وحمايتها لا يغفي صاحب العمل من المسئولية عن أي نقص أو قصور أو عيب ما لم يكن بالمكان كشفه من خلال المعاينة الظاهرية.
- 21/4 - تقارير تقدم العمل :**
- ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة، فإنه يتعين على المقاول أن يعد تقارير تقدم العمل الشهرية ويسلمها إلى صاحب العمل بـ(6) نسخ، على أن يغطي التقرير الأول منها حتى نهاية الشهر الذي يلي تاريخ المباشرة، ومن ثم يتم اصدار التقارير شهرياً، خلال (7) أيام من آخر يوم من الفترة التي يختص بها.
- يستمر تقديم التقارير حتى ينجز المقاول كل الأشغال المتبقية والنواقص حتى تاريخ الأكمال المحدد في شهادة تسلم الأشغال.
- يجب أن يشتمل كل تقرير على ما يأتي :
- أ- الرسوم البيانية وتفاصيل تقدم العمل بما في ذلك كل مرحلة من مراحل التصميم ووثائق المقاول وطلبات الشراء والتصنيع والتسلیم إلى الموقع والإنشاء والتركيب والفحوصات.
 - ب- الصور الفوتوغرافية التي تبين أوضاع التصنيع وتقدم العمل في الموقع.
 - ج- فيما يخص تصنيع البنود الرئيسية من التجهيزات الآلية والمواد : بيان اسماء المصنعين واماكن التصنيع ونسبة التقدم وتاريخ الأكمال المتوقعة والفعالية :
 - 1- ل مباشرة التصنيع.
 - 2- لعمليات التفتيش من المقاول.
 - 3- للاختبارات.
 - 4- للشحن والوصول إلى الموقع.
 - د- بيانات جهاز المقاول المنفذ ومعداته الانشائية كما هي موصوفة في الفقرة (20/6).
 - هـ- نسخاً من وثائق ضمان الجودة، ونتائج الاختبارات وشهادات المواد.
 - وـ- قائمة بالأشعارات الخاصة بأوامر التغيير المتعلقة بمطالبات صاحب العمل وفقاً للفقرة (5/2) وبمتطلبات المقاول وفقاً للفقرة (1/20).
 - زـ- احصاءات السلامة العامة، شاملة التفاصيل المتعلقة بأية حوادث خطيرة وأية نشاطات مرتبطة بالنواحي البيئية والعلاقات العامة.
 - حـ- المقارنة بين التقدم الفعلي لتنفيذ الأشغال والتقدم المخطط له، مع بيان تفاصيل الواقع أو الظروف التي قد تعيق الأكمال وفقاً للعقد، وبيان الاجراءات الجاري اتخاذها (أو التي ستتخذ) لتلافي التأخير.

22/4 – الأمان في الموضع :

ما لم ينص خلافاً لذلك في الشروط الخاصة :

- أ- يكون المقاول مسؤولاً عن إبقاء الأشخاص غير المخولين بدخول الموقع خارجه.
- ب- يكون الأشخاص المصرح لهم بالتواجد في الموقع محصوراً بمستخدمي المقاول وافراد صاحب العمل وأي اشخاص آخرين يتم إشعار المقاول بهم من صاحب العمل أو المهندس باعتبارهم أشخاصاً مخولين من مقاولي صاحب العمل الآخرين في الموقع.

23/4 – عمليات المقاول في الموقع :

يتبعن على المقاول أن يحصر عملياته في الموقع وأية مساحات أخرى قد يحصل المقاول عليها، ويوافق عليها صاحب العمل على اعتبارها ساحات عمل. كما يتبعن عليه أن يتخذ جميع الاحتياطات الضرورية للابقاء على معدات المقاول ومستخدميه ضمن حدود الموقع وهذه الساحات الأخرى، بحيث يتم تجنب التعدي على الاراضي المجاورة. على المقاول، اثناء تنفيذ الاشغال، أن يحافظ على الموقع خالياً من جميع العوائق غير الضرورية، وأن يقوم بتخزين أو إخراج المعدات الفائضة عن الاستعمال بعد التنسيق مع المهندس، وأن ينظف الموقع من جميع الانقاض والنفايات والاشغال المؤقتة التي لم تعد مطلوبة.

على المقاول، عند صدور شهادة الأسلام الأولى، أن يقوم بتنظيف كل أجزاء الموقع والأشغال، وأن يزيل ما به من المعدات والمواد الفائضة عن الاستعمال، وكذلك النفايات والانقاض والاشغال المؤقتة، بحيث يترك تلك الأجزاء من الموقع والأشغال نظيفة وفي وضع آمن. إلا أنه يجوز للمقاول أن يحتفظ في الموقع حتى نهاية "فتررة الصيانة" وما قد يحتاجه من مستلزمات التنفيذ لغاية الوفاء بالتزاماته بموجب العقد.

24/4 – الآثريات:

توضع جميع المتحجرات أو القواد أو اللقى ذات قيمة أو الآثريات او المنشآت وغيرها من البقايا او المواد ذات القيمة الحيوولوجية أو الآثرية التي تكشف في الموقع تحت رعاية صاحب العمل وتصرفة. وعلى المقاول اتخاذ كل التدابير الاحترازية المعقلة لمنع مستخدميه أو أي اشخاص آخرين من ارتكابها أو الاضرار بأي من هذه المكتشفات.

كما يتعين على المقاول عند اكتشافه لمثل هذه الموجودات، أن يشعر صاحب العمل فوراً بوجودها، وعلى صاحب العمل أن يصدر تعليماته بكيفية التعامل معها.

وإذا تکد المقاول تأخيراً في مدة التنفيذ و / أو كلفة ما نتيجة امتناله لتلك التعليمات، فعليه أن يرسل اشعاراً آخر إلى صاحب العمل لنقدیر استحقاقاته مع مراعاة أحكام الفقرة (1/20) بخصوص ما يلي :

أ- تمديد مدة الأكمال بسبب هذا التأخير، إذا كان الأكمال تأخر أو سوف يتاخر، وذلك بموجب الفقرة (4/8).

ب- أي كلفة بهذه، لاضافتها إلى قيمة العقد.

ويقوم صاحب العمل بعد تسلمه هذا الاشعار الآخر، بالتصريح وفقاً للفقرة (5/3) للاتفاق عليها أو اجراء التقديرات لهذه الامور.

المادة الخامسة : التصميم

1/5 – الالتزامات العامة لل تصاميم :

يفترض بالمقاول بأنه قام بوقت يسبق التاريخ الاساس، بدراسة دقة ممتطلبات صاحب العمل (بضمنها المعايير التصميمية والحسابات أن وجدت).

ويكون مسؤولاً عن أعداد التصاميم والأشغال وعن دقة المعلومات الواردة بمتطلبات صاحب العمل إنفاً عدا ما سيرد لاحقاً.

لن يكون صاحب العمل مسؤولاً عن أية أخطاء أو عدم دقة، أو حذف من أي نوع في متطلباته كما وردت أصلاً في العقد ولن يفترض قيامه بتقديم أي تعريف عن دقة أو اكتمال لأية بيانات أو معلومات عدا ما سيرد لاحقاً. وأن أية بيانات أو معلومات قد سلمت للمقاول من صاحب العمل أو خلاف ذلك سوف لن تخلي المقاول من مسؤوليته عن أعداد التصاميم وتنفيذ الأشغال.

وبالرغم من ذلك يكون صاحب العمل مسؤولاً عن دقة أجزاء من متطلباته المدرجة لاحقاً وعن البيانات والمعلومات المقدمة منه (أو بالنيابة عنه) المبينة أدناه:-

أ- الاجزاء و البيانات والمعلومات المدونة في العقد بأنها غير قابلة للتبدل أو من مسؤولية صاحب العمل.

ب- التعاريف الموضحة لاهداف انشاء الاشغال أو أي جزء منها.

ج- المعايير الخاصة بالاختبار وأداء الاشغال المنجزة.

د- الاجزاء و البيانات والمعلومات التي لا يمكن للمقاول اجراء تغيير عليها إلا إذا نص على خلاف ذلك في العقد.

2/5 – وثائق المقاول:

تضمن وثائق المقاول كل من الوثائق الفنية المثبتة في متطلبات صاحب العمل، و الوثائق المطلوبة لتحقيق مصادقة الانظمة، و الوثائق كافة كما تم وصفها بالفقرة (6/5) (مخططات كما تم تنفيذ الاشغال) و الفقرة (7/5) (الخاصة بأدلة التشغيل والصيانة).

و ما لم يشير إلى خلاف ذلك في متطلبات صاحب العمل. تكون وثائق المقاول مكتوبة بلغة المراسلات المحددة بالفقرة (4/1).

يتتعين على المقاول تهيئة وثائقه كافة وأية وثائق أخرى ضرورية لارشاد مستخدمي المقاول.

وإذا نصت متطلبات صاحب العمل على خضوع وثائق المقاول التي تقدم الى صاحب العمل للمراجعة فيتعين تقديمها معززة بإشعار وفق الشروط المبينة لاحقا في هذه الفقرة:-

1- مدة المراجعة تعني المدة اللازمة لصاحب العمل للمراجعة.

2- تستثنى منها وثائق المقاول أية وثائق لم يتم الاشارة الى خضوعها الى المراجعة.

ما لم ينص على خلاف ذلك في متطلبات صاحب العمل فإن أية مدة للمراجعة يجب ألا تزيد عن 21 يوماً من تاريخ استلام صاحب العمل لوثيقة المقاول معززة بإشعار. يجب أن ينص الاشعار على جاهزية الوثائق للمراجعة بموجب هذه الفقرة وللاستخدام، كذلك يجب أن ينص الاشعار بأن وثيقة المقاول مطابقة للعقد، أو الاشارة الى المدى الذي لا تتطابق معه.

لصاحب العمل وخلال فترة المراجعة إشعار المقاول في حالة إخفاق وثيقة المقاول من تحقيق متطلبات العقد (موضحة جوانب الاجحاف). وفي حالة عدم تحقيق وثيقة المقاول المتطلبات فيجب أن تصحح ويعاد تقديمها مجدداً للمراجعة عملاً بأحكام هذه الفقرة وعلى حسابه.

لأي جزء من الاشغال والى المدى الذي يتم اتفاق الطرفين على خلاف ذلك:-

أ. لن تتم المباشرة بذلك الجزء من الاشغال قبل فترة انتهاء فترة المراجعة لوثائق المقاول كافة المتعلقة بتصميم وتنفيذ ذلك الجزء.

ب. يتعين تنفيذ ذلك الجزء من الاشغال بموجب وثائق المقاول تلك كما تم تقديمها للمراجعة.

ج. وإذا رغب المقاول في اجراء تعديل أي تصميم أو وثيقة سبق وأن تم تقديمها للمراجعة فيتعين عليه تقديم إشعار لصاحب العمل فوراً. عند ذلك يتعين على المقاول تقديم وثائق محدثة الى صاحب العمل بموجب الاجراءات المؤشرة أدناه.

أن أي اتفاق (بموجب المواد أدناه) أو أية مراجعة (بموجب هذه الفقرة أو خلافه) لن تخلي المقاول من أي التزام أو مسؤوليات.

3/5 – تعهدات المقاول:

يتتعهد المقاول بأن تكون التصميم، وثائق المقاول، وأساليب التنفيذ، والاشغال المنجزة بموجب الضوابط الآتية:

أ. القوانين المعمول بها في دولة المشروع.

ب. الوثائق المكونة للعقد كما تم تعديلاها وتصليحها بموجب أوامر التغيير.

4/5 – المواصفات والتعليمات الفنية :

يجب أن تكون التصميم، ووثائق المقاول، وأساليب التنفيذ، والاشغال المنجزة بموجب المواصفات الفنية وقوانين (البيئة وأنشاء المباني) المعتمدة في دولة المشروع.

وأن القوانين المعتمدة هي القوانين والمواصفات المنصوص عليها في متطلبات صاحب العمل والمعتمدة في تصنيع وتنفيذ الاشغال. وتكون هذه القوانين والمواصفات هي السائدة عند استلام الاشغال أو أجزاءه بموجب المادة العاشرة. عند الاشارة الى المواصفات في العقد فتعتبر للتحديث الأخير المعتمد بالتاريخ الأساس ما لم ينص على خلاف ذلك.

إذا حدث تغيير في المواصفات المعتمدة أو تحديثها بعد توقيع العقد وأصبحت ملزمة للعمل بموجبها في الدولة بتشريع. يتعين على المقاول أن يقدم إشعاراً الى صاحب العمل مشفوعاً بمطالبة بالتعويض (أن تطلب الامر ذلك). وعند ذلك :

أ. يتعين على صاحب العمل تحديد مدى أحقيته المقاول بالتعويض.

ب. تحديد فيما إذا كان يترتب على مطالبة المقاول بالتعويض أصدر أمر تغيير.

عند ذلك يتعين على صاحب العمل أصدر أمر تغيير بموجب المادة الثالثة عشرة.

5/5 – التدريب:

يتعين على المقاول تأمين التدريب لملكات صاحب العمل في مجال تشغيل وصيانة الأشغال بموجب ما تم تحديده في متطلبات صاحب العمل. وإذا نصت متطلبات صاحب العمل على أن عملية التدريب يجب أن تتم قبل إجراءات تسلم الأشغال فلن تصدر شهادة الأسلام الأولى بموجب الفقرة (10/1) إلا بعد أكمال التدريب.

6/5 – وثائق كما تم تنفيذ:

يتعين على المقاول تهيئة والاحتفاظ بمجموعة كاملة من وثائق تنفيذ الأشغال (كما تم تنفيذها) مؤسراً عليها الموقع والابعاد، وتفاصيل تلك الأشغال كما تم تنفيذها. يتم الاحتفاظ بهذه الوثائق في الموقع ويتم استخدامها بصورة خاصة لأكمال اعداد هذه الوثائق بصورة النهاية. على أن تسلم نسختان منها إلى صاحب العمل قبل اجراءات كشف واختبار تسلم الأشغال.

اضافة إلى ذلك يتعين على المقاول تزويد صاحب العمل بمخططات الأشغال كما تم تنفيذها لاغراض المراجعة بموجب الفقرة (5/2) ويتعين على المقاول استحصل قبول صاحب العمل عليها قدر تعلق الامر بالابعاد والاحاديث، والتفاصيل ذات العلاقة قبل صدوره شهادة تسلم الأشغال.

ويتعين على المقاول تزويد صاحب العمل بالعدد المحدد والنوع لمخططات (كما تم تنفيذه) ذات العلاقة بموجب ما تم تحديده في وثائق صاحب العمل. ولن تعتبر الأشغال منجزة لاغراض التسلم بموجب الفقرة (10/1) إلا بعد استلام صاحب العمل لهذه الوثائق.

7/5 – ادلة التشغيل والصيانة:

قبل اجراء كشف واختبار تسلم الأشغال، يتعين على المقاول تزويد صاحب العمل ادلة التشغيل والصيانة الاسترشادية متضمنة التفاصيل كافة لتسهيل مهمة صاحب العمل لتشغيل وصيانة و تفكيك و اعادة نصب و تعديل و تصليح المعدات الداخلية في الأشغال .

لن تعتبر الأشغال منجزة لاغراض التسلم بموجب الفقرة (10/1) إلى حين استلام صاحب العمل لادلة التشغيل والصيانة النهاية بتقاصيل متكاملة وافية ادلة محددة في متطلبات صاحب العمل لاغراض التشغيل والصيانة .

8/5 – اخطاء تصميمية :

إذا وجدت اخطاء أو حذف أو مخالفات أو عدم تجانس أو عدم تطابق او اية نوافص في وثائق المقاول. يتعين على المقاول تصليحها وتصلحى الاشغال المنفذة بموجبها وعلى حسابه الخاص مع استحصل قبول وموافقة صاحب العمل بموجب هذه المادة .

المادة السادسة : المستخدمون والعمال

1/6 – تعيين المستخدمين والعمال :

ما لم ينص على خلاف ذلك في وثائق صاحب العمل، فإنه يتعين على المقاول أن يتخذ ترتيباته لتعيين ما يلزم من مستخدمين وعمال، محليين أو غيرهم، وسداد أجورهم ومستلزمات س肯هم واطعامهم ونقلهم. وعلى المقاول تعيين العمال والمستخدمين من ذوي الخبرة والمؤهلات من مصادر محلية ضمن بلد الإشغال إلى الحد الممكن والمعقول.

2/6 – معدلات الاجور وضروف العمل :

يتعين على المقاول أن يدفع معدلات الاجور وأن يراعي شروط العمالة بحيث لا تقل في مستواها عما هو متبع من أصحاب حرف التجارة والصناعة في المنطقة التي تنفذ فيها الأشغال. وإذا لم توجد مثل هذه المعدلات أو الظروف، فإن على المقاول دفع معدلات الاجور ومراقبة ظروف العمالة بحيث لا تقل عن المستوى العام للاجور أو الظروف التي تتم مراعاتها محلياً من أصحاب العمل لمهن تجارية أو صناعية مشابهة لتلك التي يقوم بها المقاول.

على المقاول اعلام مستخدميه بمسؤوليتهم عن دفع ضريبة الدخل المتحققة عليهم في بلد الاشغال عن رواتبهم واجورهم ومكافآتهم وآية سمات تتعلق بذلك الضرائب بموجب القوانين السارية في بلد الاشغال وعلى المقاول اجراء مثل هذه الاستقطاعات الضريبية من دخل مستخدميه المتحققة عليه بموجب تلك القوانين.

3/6 – الاشخاص المستخدمون لدى صاحب العمل :

لا يجوز للمقاول أن يستخدم أو يحاول استقطاب خدمات أي من المستخدمين أو العمال الذين يعملون ضمن أفراد صاحب العمل.

4/6 – قوانين العمل :

ينبغي على المقاول التقيد بكل قوانين العمل الواجبة التطبيق على مستخدميه، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالتوظيف والصحة والسلامة العامة والرعاية والإقامة والهجرة، وأن يراعي كل حقوقهم القانونية. كما يتبع على المقاول أن يطلب من مستخدميه اطاعة القوانين الواجبة التطبيق، بما فيها أنظمة السلامة في العمل.

5/6 – ساعات العمل :

لا يجوز تنفيذ الأشغال في الموقع خلال أيام العطل الرسمية المحلية المتعارف عليها أو خارج ساعات العمل المعتادة والمبينة في بيانات العقد، إلا إذا:

- أ. كان منصوصاً على خلاف ذلك في العقد.
- ب. تمت موافقة صاحب العمل عليها... أو...

ج. كان الاستمرار في العمل أمراً لا يمكن تجنبه، أو كان ضرورياً لإنقاذ حياة الأشخاص و الممتلكات أو للحفاظ على سلامة الأشغال، وفي مثل هذه الحالة يتبع على المقاول اعلام صاحب العمل فوراً بذلك.

6/6 – مرافق للمستخدمين والعمال :

ما لم ينص على خلاف ذلك في متطلبات صاحب العمل، فإنه يتبع على المقاول أن يوفر ويصون المرافق وتجهيزات الاعاشة الضرورية لمستخدميه، وعليه أن يوفر المرافق المنصوص عليها في متطلبات صاحب العمل.

ينبغي على المقاول أن لا يسمح لأي من مستخدميه أن يتخذ أيها من المنشآت التي تشكل جزءاً من الأشغال الدائمة مكان دائم أو مؤقت لإقامتهم.

7/6 – الصحة و السلامة :

يتبع على المقاول أن يتخذ التدابير المعقولة في كل الأوقات لمحافظة على صحة وسلامة مستخدميه، وأن يوفر – بالتعاون مع السلطات الصحية المحلية – ما يلزم من كادر صحي، ومرافق الإسعاف الأولى، وغرفة منام للمرضى وسيارة إسعاف، بحيث تكون جاهزة في كل الأوقات في الموقع وفي المسالك الجماعية لمستخدمي المقاول وأفراد صاحب العمل، وأن يوفر كذلك الترتيبات المناسبة لمتطلبات الصحة العامة ولمنع انتشار الأوبئة.

يتبع على المقاول أن يعين شخصاً مسؤولاً عن السلامة والوقاية، للوقاية من الحوادث في الموقع، بحيث يكون هذا الشخص ذاتياً مناسب ليكون مسؤولاً عن أمور السلامة والوقاية ضد الحوادث، وأن يكون مخولاً بصلاحيه اصدار التعليمات واتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة لدرء الحوادث، وفي هذا السياق يتبع على المقاول أن يوفر لضابط الوقاية كل ما يلزم لتمكينه من ممارسة صلاحياته ومسؤولياته.

كما يتبع على المقاول أن يرسل إلى صاحب العمل تفاصيل أي حادث يقع حال حصوله، وأن يقوم بحفظ السجلات ويقدم التقارير المتعلقة بالصحة والسلامة العامة والاضرار التي قد تلحق بالممتلكات على النحو الذي يطلبها صاحب العمل بصورة معقولة.

للحماية من مرض فقدان المناعة المكتسبة (الإيدز)، يتبع على المقاول تنفيذ برامج توعية من مرض فقدان المناعة المكتسبة من خلال تقديم هذه الخدمة للمعتمدين باتخاذ الاجراءات الكفيلة التي تضمن عدم انتقال وانتشار هذا المرض بين مستخدميه وإلى المواطنين المحليين وضمان التشخيص الفوري ومساعدة الأشخاص المصابين.

على المقاول خلال العقد (بضمنها فترة اصلاح العيوب):

1. اجراء حملات كل شهرين (بالحد الأدنى) لجمع المعلومات والتوعية وتقديم الاستشارات للكوادر والعمال (من مستخدمي المقاول والمقاولين الثانويين والاستشاريين وسوق الشاحنات والمجهزين للموقع)، والمواطنين بالحياء المجاورة حول المسؤولية، والاخطر، والتغيرات، والممارسات الواجب تقاديمها قدر تعلق الامر لضمان عدم انتقال العدوى للأمراض المسببة والامراض الناجمة عن العلاقات الجنسية وبشكل خاص بمرض فقدان المناعة المكتسبة .

2. تأمين وسائل الحفاظ على عدم انتقال العدوى خلال تلك الافعال الجنسية لكلا الجنسين.

3. عمل مسح دوري وتشخيص وتحديد العلاج والاحالة الى البرامج المحلية (المراكز الصحية المحلية) المتخصصة في معالجة الامراض الجنسية ومرض فقدان المناعة (الا إذا تم الانفاق على خلاف ذلك) ولمستخدمي وعمال المقاول العاملين في الموقع كافة.

على المقاول ان يضع في برنامجه لتنفيذ الاشغال المطلوب تنفيذها عملا بأحكام الفقرة (3/8)، برنامج قابل للتطبيق لمستخدميه وعماله في الموقع وعوائلهم لضمان عدم انتقال العدوى والاصابة بالامراض الجنسية ومرض فقدان المناعة يتضمن الاجراءات الوقائية، والكافل اللازمة لذلك بمحب هذه الفقرة ومواصفاتها ويجب أن يتضمن البرنامج تفاصيل مكوناته والموارد المطلوب تأمينها وتوظيفها لتحقيقها، وأجراءات التعاقد لتنفيذها كما يجب ان يدعم البرنامج بتحليل لتكلفة التخمينية معزز بالوثائق الداعمة. ويتم الدفع للمقاول لاعداد وتنفيذ هذا البرنامج بما لايزيد عن المبالغ المحددة لهذا الغرض.

8/6 – رقابة المقاول:

ينبغي على المقاول ان يوفر كل الملاكات اللازمة للتخطيط والتوجيه والترتيب والإدارة والتقييم واختبار الاشغال، طيلة فترة التنفيذ وبعدها لاي فترة تلزم لقيام المقاول بالتزاماته.

ينبغي ان يقوم بالرقابة عدد كاف من الاشخاص المؤهلين باستخدام لغة الاتصال (عملا بأحكام الفقرة (4/1) وبالعمليات التي سيتم تنفيذها (بما في ذلك الاساليب والتقنيات المطلوبة والمخاطر المحتمل التعرض لها وطرق منع الحوادث)، لغاية تنفيذ الاشغال بصورة مرضية وامنة.

9/6 - مستخدمو المقاول :

يجب ان يكون مستخدمو المقاول ذوي كفاية ومهارة وخبرة مناسبة كلا في مهنته او حرفته ويوافق عليهم صاحب العمل، وبامكان صاحب العمل الطلب الى المقاول ان يقوم بابعاد (او ان يعمل على ابعاد) اي شخص مستخدم في الموقع او في الاشغال، بمن فيهم ممثل المقاول، إذا كان ذلك الشخص :

أ. متمناديا في مسلكه او عديم المبالاة بصورة مستمرة .

ب. يقوم بواجباته بشكل غير كفؤ او باهمل .

ج. يخفق في تطبيق اي من احكام العقد .

د. متمنادي سلوك يهدد السلامة او الصحة او حماية البيئة .

وفي هذه الحالة على المقاول عندئذ ان يعين (او يعمل على تعيين) شخصاً بديلاً مناسباً.

10/6 - سجلات العمال ومعدات المقاول :

يتبعين على المقاول ان يزود صاحب العمل بسجلات مفصلة لبيان ما يتتوفر في الموقع من اعداد مستخدمي المقاول مصنفين حسب المهرات، ومن اعداد معداته مصنفة حسب الانواع. يتم تقديم هذه السجلات الى صاحب العمل كل شهر ، باستعمال النماذج التي يوافق عليها صاحب العمل، وذلك الى ان ينجز المقاول اي عمل معروف بأنه ما زال متبقيا بتاريخ الأكمال المحدد في "شهادة الاستلام الأولى للاشغال".

11/6 - السلوك غير المنضبط :

يتبعين على المقاول ان يتخذ في جميع الاوقات كل الاحتياطات المعقولة للحيلولة دون وقوع اي شغب او تجاوز على القانون او اخلال بالنظام من قبل مستخدمي المقاول او بينهم، وان يحافظ على الامن وحماية الاشخاص والمتلكات في الموقع وما يجاوره.

12/6 - العمالة الأجنبية :

يحق للمقاول جلب العمالة الاجنبية من خارج دولة الاشغال بالاعداد الضرورية لتنفيذ الاشغال وبالحدود المسموح بها بموجب القوانين السارية المفعول.

على المقاول ضمان دخول هذه العمالة وفق تأشيرات دخول وموافقات عمل قانونية، لصاحب العمل بموجب طلب من المقاول تقديم المساعدة العاجلة للمقاول لحصوله على الاذونات المحلية، الاقليمية، والحكومية لجلب العمالة الاجنبية التي يحتاجها العمل.

يتحمل المقاول مسؤولية إعادة مستخدميه الى المكان الذي تم توظيفهم منه او موقع إقامتهم السابقة. في حالة وفاة اي منهم أو أحد أفراد أسرهم المقيمين معهم فعلى المقاول بصورة مماثلة مسؤولية تأمين الاجراءات اللازمة لأعادتهم الى وطنهم او دفنهم .

13 - التجهيزات الازمة للغذاء :

على المقاول اعداد الترتيبات الازمة لتهيئة التجهيزات الكافية من الغذاء المناسب كما محدد في المواصفات وبأسعار معقولة لمستخدميه ذوي العلاقة في تنفيذ العقد.

14/6 - تجهيز الماء :

على المقاول ان يكون على اطلاع بأحوال الموقع وتأمين مياه صالحة للشرب و للاغراض الاخرى لاستخدامات مستخدميه.

15/6 - الوقاية من الحشرات الضارة والمزعجة :

على المقاول طوال فترة العقد اتخاذ الاجراءات الضرورية لحماية مستخدميه العاملين في الموقع من الحشرات الضارة والمزعجة بهدف تقليل مخاطرها على صحة العاملين. وعلى المقاول الالتزام بتطبيق التعليمات الصادرة عن دوائر الصحة المحلية عند اختيار واستخدام المبيدات لهذا الغرض.

16/6 - المشروبات الكحولية والمخدرات :

على المقاول عدم استيراد أو بيع أو مقايضة أو خلاف ذلك توزيع أي من المشروبات الكحولية أو المخدرات أو السماح بتوريد أو بيع أو مقايضة أو توزيع أي منها من مستخدميه بخلاف ما معمول به في قوانين دولة الاشغال بهذا الصدد.

17/6 - الأسلحة والأعنة :

على المقاول عدم إعطاء أو مقايضة أو توزيع على أي شخص أية أسلحة أو ذخيرة من أي نوع او السماح لاي مستخدميه بذلك.

18/6 - الاحتفالات والمناسبات الدينية :

على المقاول احترام المناسبات المعترف بها للدولة، وأيام الاستراحة وأيام عادات دينية أو غيرها.

19/6 - مراسيم الجنازات :

على المقاول مسؤولية اتخاذ الاجراءات المطلوبة بموجب التعليمات المحلية و اللازمة لمراسيم جنازة اي من مستخدميه المحليين الذي يوافيه الاجل اثناء اشتغاله وبموجب الشروط المعمول بها محليا.

20/6 - استخدام القوة والتهديد في تعين العمال :

على المقاول عدم تعين أيه عامل باستخدام القوة والتهديد بأي من أنواعه، و ان أي نوع من أنواع العمل وتأنية الخدمة لم يعتمد التعين فيه بصورة طوعية، يعتبر قد تم اعتماد التهديد بالقوة وفرض العقوبات فيه.

21/6 - عدم جواز تشغيل الأطفال :

على المقاول عدم تشغيل الاطفال في أي من الاعمال يغلب عليها طابع الاستغلال الاقتصادي او التي تعرضه او تحرمه من التعليم او التي تتضرر بصحته او جسمه وذهنه او سلوكه ونفسيته ونموه الاجتماعي.

22/6 - تقارير اشتغال العمال :

على المقاول الاحتفاظ بتقارير كاملة ودقيقة بأجراءات تعين عماله في الموقع وان تكون هذه التقارير متضمنه الاسم وال عمر و الجنس و ساعات الاشتغال و الاجور المدفوعة و لعماله كافة، ويجب تلخيص هذه التقارير شهريا وأن تكون جاهزة لاطلاع المهندس خلال ساعات العمل الاعتيادية. و يجب تقديمها ضمن بقية التفاصيل الأخرى المطلوب تقديمها من المقاول الى المهندس بموجب الفقرة (11/6) (تقارير اشتغال العمال والمعدات).

المادة السابعة : التجهيزات الآلية والمواد والمصنوعة

7 - طريقة التنفيذ :

يتعين على المقاول أن يقوم بتصنيع التجهيزات الآلية، وانتاج وصناعة المواد، وجميع اعمال التنفيذ الأخرى على النحو الآتيه :

أ. بالطريقة المحددة في العقد (إن وجدت).

ب. بطريقة حرية ولاقعة باصول الصناعة المحترفة والمتعارف عليها.

ج. باستخدام مراافق مجهزة بصورة مناسبة ومواد غير خطيرة (ما لم ينص على خلاف ذلك في العقد).

2/ العينات :

يتعين على المقاول أن يقدم العينات الى صاحب العمل، للمراجعة بموجب الاجراءات المحددة في وثائق المقاول الموضحة بالفقرة (2/5) وكما مثبت بالعقد وعلى حسابه. على أن يتم وضع ملصق على كل عينة لبيان منشئها والغرض من استعمالها في الاشغال.

3/ التفتيش :

يجب أن يتمتع أفراد صاحب العمل في كل الاوقات المعقولة بما يأتي :

أ. الدخول بيسر الى كل اجزاء الموقع والى جميع الاماكن التي يتم الحصول على المواد الطبيعية منها.

ب. أن يمكن خلال الانتاج والتجميع والانتشاء، (في الموقع وخارجها)، من اختبار وتفتيش وقياس وفحص المواد والمصنوعة، والتحقق من تقدم تصنيع التجهيزات الآلية وانتاج وصناعة المواد.

يتعين على المقاول أن يتاح لافراد صاحب العمل الفرصة الكاملة للقيام بهذه الانشطة، بما في ذلك توفير حق الدخول والتسهيلات، والتصاريح، وادوات السلامة، علما بان قيام المقاول بمثل هذه الافعال لا يعفيه من أي التزام أو مسؤولية.

قدر تعلق الامر بالاشغال التي يتعين على ممثلي صاحب العمل فحصها أو تفتيتها، قياسها و/أو اختبارها. يتعين على المقاول اشعار صاحب العمل عندما يتم تجهيز مثل هذه الاشغال قبل تغطيتها أو حجبها عن النظر، توضيبها بقصد التخزين أو النقل. وعلى صاحب العمل بعدئذ أن يجري الفحص أو التفتيش أو القياس أو الاختبار دون أي تأخير، او ان يعلم المقاول انه لا حاجة لإجراء الكشف عليها. اما إذا اخفق المقاول في اشعار صاحب العمل، فإنه يتبرأ عليه - متى طلب منه صاحب العمل - ان يكشف عن الاشغال التي تمت تغطيتها، ثم يعودها الى وضعها السابق واصلاح العيوب فيها ويتحمل المقاول كل التكاليف التي تترتب على ذلك.

4/ الفحص :

ينطبق ما يرد في هذه "الفقرة" على جميع الفحوصات المنصوص عليها في العقد عدا الفحوصات التي يتم اجراؤها بعد الأكمال (إن وجدت).

ما لم ينص على خلاف ذلك في بيانات العقد، يتعين على المقاول أن يقدم جميع الادوات، والمواد المساعدة، والوثائق وغيرها من المعلومات، والكهرباء والمعدات والمحروقات والمستهلكات، والأدوات، والعملاء، والمواد، والملاءات المؤهلة والخبرة، وغيرها مما يلزم لإجراء الاختبارات المنصوص عليها بطريقة فعالة. كما يتعين عليه أن يتفق مع صاحب العمل على وقت ومكان اجراء الاختبار لأي من التجهيزات الآلية أو المواد والاجزاء الأخرى من الاشغال.

يجوز لصاحب العمل، اعملا لاحكام "المادة الثالثة عشرة" أن يغير مكان أو تفاصيل الفحوصات المنصوص عليها، أو أن يأمر المقاول القيام بفحوصات إضافية. وإذا تبين نتيجة لهذه الفحوصات المغيرة أو الإضافية أن التجهيزات الآلية أو المواد أو المصنوعات التي تم اختبارها لا تتوافق ومتطلبات العقد، فإن كلفة تنفيذ هذه التغييرات يتحملها المقاول بغض النظر عن احكام العقد الأخرى.

يتعين على صاحب العمل ان يرسل اشعاراً الى المقاول قبل (24) ساعة في الاقل يعلمه فيه عن نيته لحضور الفحوصات. وإذا لم يحضر صاحب العمل او من ينوب عنه في الموعد والمكان المتفق عليهما، فإنه يمكن للمقاول

مواصلة اجراء الفحوصات، الا إذا صدرت له تعليمات تحريرية من صاحب العمل بخلاف ذلك، وتعتبر هذه الفحوصات وكأنها قد تم اجراؤها بحضور صاحب العمل.

إذا تكبد المقاول تأخيراً او كلفة بسبب امثاله لهذه التعليمات، او نتيجة لتأخير يعتبر صاحب العمل مسؤولاً عنه، فإنه يتبعن على المقاول ان يقدم اشعاراً الى صاحب العمل لتقدير استحقاقاته بشأنها، مع مراعاة احكام الفقرة (1/20)، بخصوص :

أ. تمديد مدة الأكمال بسبب ذلك التأخير، إذا كان الأكمال قد تأخر او سوف يتاخر، وذلك بموجب احكام الفقرة (4/8).

ب. أو أية كلفة كهذه لإضافتها الى قيمة العقد.

ويتعين على صاحب العمل، بعد تسلمه لمثل هذا الاشعار، ان يقوم اعمالاً لاحكام الفقرة(5/3) بالاتفاق عليها، او اجراء التقديرات لهذه الامور.

يتبعن على المقاول ان يقدم لصاحب العمل، دون توافر شهادة الاختبار، او يصدر للمقاول كتاباً بهذا المضمون. ويتعين على صاحب الفحوصات قد اجيزت، يقوم باقرار شهادة الاختبار، او المصوّعات باشعار يرسله الى المقاول، مع بيان الاسباب الداعية للرفض. ويتعين على المقاول لاحقاً لذلك ان يصلح العيب في البند المرفوض حتى يصبح متواافقاً مع متطلبات العقد.

5/7 - الرفض :

إذا أخفق المقاول في اجراء اية فحوصات مطلوبة بموجب العقد او إذا وجد نتيجة لا يفحص او تفتیش او قياس او اختبار، ان ايّاً من التجهيزات الآلية او المواد او المصنوعيات معيب، او انه لا يتوافق مع متطلبات العقد، فان لصاحب العمل ان يرفض تلك التجهيزات الآلية او المواد او المصنوعات باشعار يرسله الى المقاول، مع بيان الاسباب الداعية للرفض. ويتعين على المقاول لاحقاً لذلك ان يصلح العيب في البند المرفوض حتى يصبح متواافقاً مع متطلبات العقد.

وإذا طلب صاحب العمل اعادة الفحص لا ي من التجهيزات الآلية او المواد او المصنوعيات، فإنه يجب اعادة اجراء الفحوصات تحت الشروط او الظروف ذاتها. وإذا ثبتت نتيجة لذلك ان صاحب العمل قد تكبد كلفة اضافية بسبب الرفض واعادة الفحص، فإنه يتبعن على المقاول اعمالاً للفقرة (5/2) ان يدفع هذه الكلفة الاضافية الى صاحب العمل.

6/7 - اعمال الاصلاحات :

على الرغم من اي فحص سابق او اصدار شهادة سابقة، يتمتع صاحب العمل بصلاحيات اصدار التعليمات الى المقاول بما يأتي :

أ. ابعاد اية تجهيزات الآلة او مواد مخالفة لمتطلبات العقد وأستبدالها.

ب. ازالة واعادة تنفيذ اي جزء من الاشغال مخالف لمتطلبات العقد.

ج. تنفيذ اي عمل يعتبر برأي صاحب العمل انه مطلوب بصورة مستعجلة من اجل سلامة الاشغال، بسبب حصول حادث ما، او واقعة غير منظورة، او لغير ذلك من الاسباب.

إذا أخفق المقاول في التقيد بأي من الارشادات المحددة بالفقرة (4/3) فان صاحب العمل مخول باستخدام اي شخص آخر لتنفيذ مثل هذا العمل والدفع له مقابل عمله. وفيما عدا ذلك الى الحد الذي يكون فيه المقاول مستحفاً لدفعه ما بخصوص هذا العمل. فإنه يتبعن على المقاول، اعمالاً للفقرة (5/2) أن يدفع لصاحب العمل كل النفقات المرتبة على مثل هذا الالفاق.

7/7 - ملكية التجهيزات الآلية والمواد :

ان اي بند من التجهيزات الآلية والمواد، والى الحد الذي ينسجم مع قوانين الدولة، يصبح ملكاً لصاحب العمل (حالياً من اي رهن او حقوق للغير) اعتباراً من التاريخ الاقرب مما يأتي :

أ. عندما يتم ادخالها او تركيبها في الاشغال.

ب. عندما يصبح المقاول مخولاً لقبض الدفعه التي تشمل بدل التجهيزات الآلية والمواد، في حالة تعليق العمل اعمالاً للفقرة (10/8).

8/7 - عوائد حق الملكية :

على المقاول - مالم ينص على خلاف ذلك في المواقف - ان يدفع عوائد الملكية وبدلات الایجار وغيرها من الدفعات المتعلقة بما يأتي :

- أ. المواد الطبيعية التي يتم الحصول عليها من خارج الموقع.
- ب. التخلص من الانقضاض وناتج الحفريات والمواد الفائضة الاخرى خارج الموقع (سواء كانت طبيعية او مصنعة)، الا إذا تضمن العقد تخصيص اماكن لطرح الانقضاض داخل الموقع .

المادة الثامنة : المباشرة، تأخر الأكمال وتعليق العمل

1/8 – مباشرة العمل :

مالم ينص خلاف ذلك في أتفاقية العقد.

- أ. يتعين على صاحب العمل أن يرسل الى المقاول أشعارا بتاريخ المباشرة قبل 7 أيام في الاقل.
- ب. فإن تاريخ المباشرة يجب أن يكون خلال 42 يوما من التاريخ الذي يصبح فيه العقد فعالاً ومؤثراً بموجب الفقرة (6/1).

يتعين على المقاول مباشرة التصميم والتنفيذ في أقرب وقت معقول عمليا بعد تاريخ المباشرة وأن يستمر في العمل بعد ذلك بالسرعة الواجبة دون أي تأخير.

2/8 – مدة الأكمال :

ينبغي على المقاول أن ينجذ جميع الأشغال، وأي قسم منها (إن وجد)، خلال مدة الأكمال المحددة للاشغال بكمالها، أو لأي قسم منها، (حسب واقع الحال)، ويشمل ذلك :

- أ. تحقيق نجاح "الفحوصات عند الأكمال".
- ب. أكمال كل الأشغال المحددة في العقد، كما هي مطلوبة للاشغال بكمالها أو لأي قسم منها، بحيث يمكن اعتبارها أنها قد أكتملت لاغراض تسللها بموجب الفقرة (10/1).

3/8 – منهج العمل :

يتعين على المقاول أن يقدم الى صاحب العمل منهج عمل زمني خلال (28) يوماً من تاريخ المباشرة. كما يتعين عليه أيضاً أن يقدم برنامجاً معدلاً في أي وقت يتبيّن فيه أن المنهاج السابق لم يعد يتناسب مع التقدم الفعلي أو مع التزامات المقاول. ومالم ينص على خلاف ذلك في العقد فإن أية من المناهج يجب أن تشتمل على ما يأتي :-

- أ. الترتيب الذي يعتزم المقاول تنفيذ الأشغال بمقتضاه، بما في ذلك التوقيت المتوقع لكل مرحلة من مراحل الأشغال.
- ب. فترات المراجعة لوثائق المقاول بموجب الفقرة (5/2).

ج. بيان تسلسل ومواعيد المعاينات والفحوصات المحددة في العقد.

د. تقريراً مسانداً يتناول :

- 1- الوصف العام لأساليب التنفيذ المقترن اعتمادها من المقاول لكل مرحلة رئيسية من مراحل التنفيذ.
- 2- الاعداد التقريبية لعداد مستخدمي المقاول مصنفين حسب المهارات وأعداد معدات المقاول لكل مرحلة من مراحل التنفيذ الرئيسية.

وما لم يقم صاحب العمل - خلال (21) يوما من تاريخ تسلمه للمنهاج - بتعليق عليه واعلام المقاول عن مدى عدم مطابقة المنهاج للعقد، فللمقاول حينئذ الحق في أن يقوم **بالتتنفيذ بموجبه**، مع مراعاة التزاماته الأخرى وفقاً للعقد. كما يعتبر أفراد صاحب العمل مخولين بالاعتماد على ذلك المنهاج عند التخطيط لاداء انشطتهم.

يتعين على المقاول ارسال اشعار الى صاحب العمل، فورا، عن أية احداث محتملة أو ظروف مستقبلية يمكن أن تؤثر تأثيرا عكسيًا على تنفيذ الاشغال أو تأخير تنفيذها.

وإذا أشعر صاحب العمل في أي وقت المقاول بأن منهج العمل لم يعد يتوافق مع العقد (مبينا مدى عدم التوافق) أو أنه لا يتاسب مع النظم الفعلى للتنفيذ ومقاصد المقاول المخطط لها، فإنه يتعين على المقاول تقديم برنامج معدل الى صاحب العمل إعمالا لاحكام هذه "الفقرة".

4/8 - تمديد مدة الأكمال :

يحق للمقاول – (مع الخصوص) الفقرة (1/20) – الحصول على تمديد لمدة الأكمال إذا حصل تأخير أو كان متوقعاً أن يحصل تأخير، ومدى تأثيره على موعد تسليم الاشغال لغرض تطبيق الفقرة (1/10)، وذلك لأي من الاسباب الآتية :

أ- التغير، الا إذا كان قد تم الاتفاق على تعديل مدة الأكمال بموجب الفقرة (3/13).

ب- أي سبب للتأخير يبرر تمديد مدة الأكمال بمقتضى أي من هذه الشروط.

ج- الظروف المناخية المعاكسة بصورة استثنائية.

د- النقص غير المنظور في توفير المستخدمين أو مستلزمات التنفيذ مما هو ناتج عن انتشار وباء أو تغيير الأجراءات الحكومية .

هـ - أي تأخير أو اعاقه أو منع يعزى الى تصرفات صاحب العمل أو افراده، أو أي من المقاولين الاخرين العاملين لحسابه في الموقع.

إذا اعتبر المقاول نفسه مخولاً لتمديد ما في "مدة الأكمال"، فإنه يتعين عليه ان يشعر صاحب العمل بذلك إعمالاً للفقرة (1/20). وعندما يقوم صاحب العمل بتقدير كل تمديد للمرة بموجب الفقرة (1/20)، فإن له أن يعيد النظر في التقديرات السابقة ويجوز له أن يزيد، ولكن ليس له أن ينقص التمديد الكلي لمدة الأكمال.

5/8 - التأخير بسبب السلطات :

يعتبر التأخير أو الاعاقه سبباً للتمديد بموجب البند (4/ب) و ذلك في الحالات الآتية:

أ. إذا تجاوب المقاول بجدية في أتباع الأجراءات الموضوعة من السلطات المختصة قانوناً.

ب. أن هذه السلطات تسببت بالتأخير أو اعاقت عمل المقاول.

ج. ان هذا التأخير أو الاعاقه لم يكن منظوراً بصورة معقولة حتى من مقاول ذي خبرة في موعد تسليم العطاء.

6/8 - نسبة تقدم العمل :

إذا تبين في أي وقت :

أ. أن التقدم الفعلى بطيء جدا بحيث يصبح الأكمال متعدراً خلال مدة الأكمال.

ب. أن تقدم العمل قد تختلف (أو سوف يتأخر) عن توقيت البرنامج الحالي المشار اليه في الفقرة (3/8).

ولم يكن ذلك راجعاً لسبب من تلك الاسباب الواردة في الفقرة (4/8)، عندئذ يمكن لصاحب العمل أن يصدر تعليماته إلى المقاول عملاً بالفقرة (3/8) ليقوم بإعداد برنامج عمل معدل، مدعماً بتقرير يبين الاساليب المعدلة التي ينوي المقاول اتباعها لتسريع معدل تقدم العمل واتمامه ضمن مدة الأكمال.

وما لم يصدر صاحب العمل تعليمات خلافاً لذلك، فإنه يتعين على المقاول ان يباشر باعتماد الاساليب المعدلة، التي قد تتطلب زيادة عدد ساعات العمل و/ او اعداد مستخدمي المقاول و/ او مستلزمات التنفيذ، على مسؤولية المقاول ونفقته.

اما إذا ادت هذه الاساليب المعدلة الى أن يتحمل صاحب العمل كلفة اضافية، فإنه ينبغي على المقاول – عملاً باحكام الفقرة (5/2) – ان يدفع هذه الكلفة الاضافية الى صاحب العمل، بالإضافة الى أية تعويضات عن التأخير (إن وجدت) بموجب الفقرة (7/8) لاحقاً.

7/8 - تعويضات التأخير :

إذا احفق المقاول في الالتزام بأكمال الاشغال وفقا لاحكام الفقرة (2/8)، فينبغي عليه أن يدفع إلى صاحب العمل إعمالا لاحكام الفقرة (5/2) الغرامات التأخيرية المترتبة على هذا الاحفاف، وتكون هذه الغرامات بالقدر المنصوص عليه في بيانات العقد، وذلك عن كل يوم يمر بين المدة المحددة للأكمال والتاريخ المحدد في شهادة الأسلام الأولى للأشغال، الا أن مجموع الغرامات المستحقة بموجب هذه الفقرة، يجب أن لا تتجاوز الحد الأقصى للغرامات التأخيرية (ان وجدت) كما هو منصوص عليه في بيانات العقد.

تعتبر الغرامات التأخيرية هذه هي كل ما يجب على المقاول دفعه نظير هذا الاحفاف، فيما عدا حالة انهاء العقد من صاحب العمل بموجب الفقرة (2/15) قبل أكمال الاشغال، ولا تعفي هذه الغرامات المقاول من التزامه بأكمال الاشغال او من اي من واجباته أو التزاماته أو مسؤولياته الأخرى التي تكون عليه بموجب العقد، ولا يدخل توقيع هذه الغرامات بحق صاحب العمل في التعويض عما يصيبه من اضرار نتيجة التأخير.

8/ تعليق العمل :

لصاحب العمل - في أي وقت - أن يصدر تعليماته إلى المقاول لتعليق العمل في أي جزء من الاشغال أو فيها كلها. وعلى المقاول خلال هذا التعليق، أن يحمي ويхран ويحافظ على الاشغال أو ذلك الجزء منها ضد أي تردي أو خسارة أو ضرر.

ولصاحب العمل ايضا أن يبين اسباب التعليق في اشعاره. فإذا كان سبب التعليق من مسؤولية المقاول، فلا تطبق احكام الفقرات الآتية (9/8 ، 10/8 ، 11/8).

9/ تبعات تعليق العمل :

إذا تكبد المقاول تأخرا في مدة الأكمال و/ أو كلفة ما بسبب امتناله لتعليمات صاحب العمل بتعليق العمل عملا بالفقرة (8/8)، و/ او استنفاف العمل، فلمقاول ان يقدم اشعارا الى صاحب العمل بذلك، لتقدير ما يستحقه المقاول عملا باحكام الفقرة (1/20) بخصوص :

أ. أي تمديد في مدة الأكمال بسبب هذا التأخير، إذا كان الأكمال قد تأخر او سوف يتاخر، وذلك بموجب الفقرة (4/8).

ب. دفع أي كلفة، لغرض أضافتها الى مبلغ العقد.

وبعد تسلم صاحب العمل للاشعار، يتعين عليه النظر فيه بموجب احكام الفقرة (5/3) لاتفاقه عليها او اعداد تقديراته بشأن هذه الامور .

علمباً على المقاول لا يستحق اي تمديد في مدة الأكمال أو استرداد الكلفة التي تكبدتها بسبب قيامه باصلاح ما هو ناتج عن عيب في تصاميمه أو مواده أو مصنعيته، أو عن أي احفاف منه في الحماية أو التخزين أو المحافظة على الاشغال عملا باحكام الفقرة (8/8).

10/ الدفع مقابل التجهيزات الآلية والمواد في حالة تعليق العمل:

يستحق المقاول أن تدفع له قيمة التجهيزات الآلية و/ أو المواد (كما هي بتاريخ تعليق العمل) والتي لم يتم توريدها بعد إلى الموقع، إذا :

أ. كان العمل في التجهيزات الآلية، او توريد التجهيزات الآلية و/ او المواد قد تم تعليقه لمدة تتجاوز (28) يوما.

ب. أعتبر المقاول أن تلك التجهيزات الآلية و/ او المواد قد أصبحت ملكاً لصاحب العمل وفقاً للتعليمات الصادرة عن صاحب العمل.

11/ التعليق المطول :

إذا استمر تعليق العمل بموجب الفقرة (8/8) لمدة تتجاوز (84) يوما، (ما لم يرد خلاف ذلك في الشروط الخاصة)، جاز للمقاول ان يطلب من صاحب العمل ان يصرح له باستنفاف العمل. فإذا لم يصرح صاحب العمل للمقاول باستنفاف العمل خلال الـ (28) يوما التالية لتاريخ الطلب، جاز للمقاول، بعد اشعار صاحب العمل، أن يتعامل مع ذلك التعليق وكأنه الغاء بموجب احكام "المادة الثالثة عشرة" لذلك الجزء المتأثر من الاشغال. أما إذا كان التعليق يؤثر على الاشغال بمجملها، جاز للمقاول ارسال اشعاراً بانهاء العقد منه عملا باحكام الفقرة (2/16).

12/8 – استئناف العمل :

إذا صدرت تعليمات أو اذن من صاحب العمل باستئناف العمل، فإنه يتبعين على الطرفين مجتمعين، ان يقوما بالكشف عن الاشغال والتجهيزات الآلية والمواد التي تأثرت بالتعليق، وعلى المقاول أن يقوم باصلاح أي اضرار أو عيب أو خسارة تكون قد لحقت بها خلال فترة التعليق تلك، بعد استلام توجيه من المهندس بذلك بموجب المادة الثالثة عشرة (التغييرات والتعديلات).

المادة التاسعة : الفحوصات عند الأكمال

1/9 – التزامات المقاول :

يتبعين على المقاول اجراء «الفحوصات عند الأكمال» طبقاً لاحكام هذا «المادة» و الفقرة (4/7)، وذلك بعد تقديم الوثائق المطلوبة منه بموجب الفقرة (6/5) (وثائق كما تم تنفيذه)، (7/5) (أدلة التشغيل و الصيانة).

يتبعين على المقاول أن يعلم صاحب العمل باشعار لا تقل مدته عن (21) يوماً من الموعد الذي يكون فيه المقاول مستعداً لإجراء أي من الفحوصات عند الأكمال. وما لم يتلق على خلاف ذلك، يتم اجراء هذه الفحوصات خلال (14) يوماً بعد هذا الموعد، في اليوم أو الايام التي يحددها صاحب العمل.

ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة يتم اجراء فحص الأكمال بموجب الخطوات الآتية:

أ. فحص ما قبل الاستلام الأولي للأشغال والذي يتضمن الفحص المناسب للمنظومات والمعدات الداخلة في الاشغال كذلك فحص الاداء لها بالتشغيل على (الحار أو البارد) لتحديد مدى قدرة تلك المنظومات والمعدات على تأدية عملها بصورة سلية تمهيداً للمرحلة الثانية المشار اليها بالفقرة (ب) لاحقاً.

ب. فحص الاستلام الأولي للأشغال والذي يتضمن فحوصات تشغيل محددة للتأكد بأن الاشغال أو الجزء المشمول بالتسليم ممكن تشغيله بصورة سلية وكما محدد له في ظروف التشغيل كافة.

ج. فحص تجاري للتأكد من أن الاشغال أو الجزء المشمول بالتسليم يعمل بصورة كفؤة وبموجب العقد.

يتبعين على المقاول أثناء الفحوصات التجريبية وعند ثبوت عمل الاشغال بظروف مستقرة تقديم إشعار الى صاحب العمل يعلمه بموجبه بجاهزية الاشغال لاجراء أي فحص من فحوصات الاصلاح بضمنها فحص الاداء والذي سيوضح مدى تحقيق الاشغال للمواصفات المحددة في متطلبات صاحب العمل ضمانات الاداء.

لا يتضمن التشغيل التجاري الاشعار بالاستلام الأولي للأشغال بموجب المادة العاشرة الا إذا أشير الى ذلك بموجب بيانات بالعقد.

أي ناتج ينجم عن تشغيل الاشغال سيكون من حق صاحب العمل.

يتبعين على صاحب العمل عند تقييم نتائج «الفحوصات عند الأكمال»، أخذ سماح مناسب لمراعاة أي استخدام للأشغال بمعرفة صاحب العمل على الاداء أو الخواص الأخرى للأشغال. يقدم المقاول تقريراً مصدقاً بتلك الفحوصات الى صاحب العمل عندما تعتبر الأشغال لأي قسم قد اجتاز مرحلة الفحوصات عند الأكمال بموجب البند (أ، ب، ج) المذكورة آنفاً.

2/9 – الفحوصات المتأخرة :

إذا قام صاحب العمل بتأخير الفحوصات عند الأكمال بدون مبرر، يتم تطبيق احكام الفقرة (4/7) و/or الفقرة (3/10) بخصوص التدخل في اجراء الفحوصات.

وإذا تم تأخير اجراء «الفحوصات عند الأكمال» من المقاول بدون مبرر، جاز صاحب العمل أن يرسل اشعاراً الى المقاول يطلب فيه منه أن يعد لاجراء الفحوصات خلال (21) يوماً من بعد تاريخ استلام الاشعار، ويتبعين على المقاول أن يجري الفحوصات خلال تلك الفترة في اليوم او الايام التي يحددها المقاول شريطة اشعار صاحب العمل بذلك.

اما إذا اخفق المقاول في اجراء «الفحوصات عند الأكمال» خلال فترة (21) يوماً، جاز لأفراد صاحب العمل ان يجرؤوا الفحوصات على مسؤولية ونفقة المقاول، وتعتبر تلك الفحوصات وكانها قد تم اجراؤها بحضور المقاول وتقبل نتائجها على انها صحيحة.

3/9 – اعادة الفحص:

إذا اخفقت الاشغال او اي قسم منها في احتياز “الفحوصات عند الامال”，فيتم تطبيق احكام الفقرة (5/7) عليها. ويجوز لصاحب العمل او للمقاول ان يطلب اعادة فحص ما اخفقت نتيجته لا ي جزء من الاشغال ذي علاقة، على ان تعاد الفحوصات تحت نفس الشروط والظروف.

4/9 – الاخفاق في احتياز الفحوصات عند الامال:

إذا اخفقت الاشغال، او اي قسم منها، في احتياز “الفحوصات عند الامال” بعد اعادتها بموجب الفقرة (3/9)، فان صاحب العمل مخول باتخاذ اي من الاجراءات الآتية :

أ. ان يامر بتكرار اعادة الفحوصات عند الامال مرة اخرى بموجب الفقرة (3/9).

ب. إذا كان هذا الاخفاق يؤدي الى فقدان صاحب العمل بشكل جوهري من الاستفادة الكاملة من الاشغال او اي قسم منها، بشكل جوهري فلصاحب العمل ان يرفض الاشغال او اي قسم منها (حسب واقع الحال)، وفي هذه الحالة يحق لصاحب العمل الحصول على نفس الغرامات المنصوص عليها ضمن احكام البند (4/11-ج).

ج. ان يصدر صاحب العمل شهادة الاسلام الاولى للاشغال.

في حالة تطبيق البند (ج) اعلاه، يتتعين على المقاول ان يستمر في اداء جميع التزاماته الاخرى وفقا للعقد، ويتم تخفيض مبلغ العقد بمبلغ يكون مناسبا لتفعيل نقصان القيمة المتحققة بالنسبة لصاحب العمل نتيجة لهذا الاخفاق. وما لم يكن هذا التخفيض المتعلق بهذا الاخفاق محددا في العقد (او حدث طريقة احتسابه)، فان لصاحب العمل ان يطلب تقدير التخفيض باحدى الطريقتين الآتتين :

1. ان يتم الاتفاق عليه فيما بين الطرفين (كتعرض كامل عن هذا الاخفاق فقط) ويدفع التعويض قبل اصدار شهادة الاسلام الاولى للاشغال.

2. ان يتم تقديره والدفع مقابلة بموجب احكام الفقرتين (5/2) و (5/3).

المادة العاشرة : تسلم الأشغال من صاحب العمل:

1/10 – تسلم الأشغال واقسام الاشغال :

باستثناء النص الوارد في الفقرة (4/9) بخصوص الاجرام في اجتياز "الفحوصات عند الامال" ، فإنه يتعين ان يتسلم صاحب العمل الأشغال عندما :

1. تكون الاشغال قد تم أكمالها وفقا للعقد، بما في ذلك الامور المحددة في الفقرة (2/8) المتعلقة بمدة الامال، وباستثناء ما يسمح به وفقا للبند (أ) أدناه، و... .

2. يكون قد تم اصدار شهادة الأسلام الأولى للاشغال، او تعتبر وكأنها قد تم اصدارها وفقا لاحكام هذه الفقرة.

يجوز للمقاول ان يتقدم بطلب الى صاحب العمل لاصدار "شهادة الأسلام الأولى للاشغال" في مدة لا تقل عن (14) يوما من التاريخ الذي تكون فيه الاشغال – برأي المقاول – انه قد تم اكمالها وانها جاهزة للتسلیم. وإذا كانت الاشغال مقسمة الى اقسام، فللمقاول ان يتقدم بطلب لتسلیم اي قسم منها بنفس الطريقة. يتعين على صاحب العمل أن يقوم بما، يأتي خلال (28) يوما من بعد تاريخ تسلمه طلب المقاول :

أ. اصدار شهادة الأسلام الأولى للاشغال للمقاول محددا فيها التاريخ الذي تعتبر فيه الاشغال، او اي قسم منها، قد تم اكمالها بموجب العقد، باستثناء أية أعمال ثانوية متبقية وعيوب لا تؤثر بشكل جوهري على استعمال الاشغال – او اي قسم منها – للغرض الذي أنشئت من أجله، (إلى أن يتم أكمال هذه الاعمال وتصلح هذه العيوب)، او...

ب. أن يرفض الطلب، مبينا الاسباب، ومحددا العمل الذي يترتب على المقاول أن يستكمله حتى يمكن اصدار شهادة الأسلام الأولى للاشغال. ويتعين على المقاول أن يستكمل مثل هذا العمل قبل النقدم بشعار آخر لتسلیم الاشغال بموجب أحكام هذه الفقرة.

اما إذا لم يصدر صاحب العمل شهادة الأسلام الأولى للاشغال او رفض طلب المقاول خلال فترة (28) يوما، وكانت الاشغال أو القسم (حسب واقع الحال) قد تم اكمالها بصورة جوهرية وفقا للعقد، فعندها يجب اعتبار شهادة الأسلام الأولى للاشغال وكأنها قد تم اصدارها بالفعل في اخر يوم من تلك الفترة.

2/10 – تسلم اجزاء من الاشغال:

لايجوز اجراء الأسلام لجزء من الاشغال او استخدامها من صاحب العمل الا إذا نص على ذلك في العقد او الاتفاق عليه بين الطرفين.

3/10 – التدخل في اجراء الاختبارات عند الامال :

إذا تذرع على المقاول اجراء "الفحوصات عند الامال" – لفترة تتجاوز (14) يوما – لأي سبب يعتبر صاحب العمل مسؤولا عنه، يتعين على المقاول اجراء الفحوصات عند الامال في وقت لاحق مناسب... إذا تකب المقاول تأخرا في مدة الامال و/أو كلفة ما نتيجة لمثل هذا التأخير في اجراء الفحوصات عند الامال، فللمقاول أن يرسل شعارا الى صاحب العمل لنقدير استحقاقاته بشأنها مع مراعاة أحكام الفقرة (1/20)، بخصوص :

أ. أي تمديد في مدة الامال مما نتج عن هذا التأخير، إذا كان الامال قد تأخر او سوف يتاخر، وذلك بموجب الفقرة (4/8).

ب. أي كلفة بهذه مع هامش ربح لضافتها الى مبلغ العقد.

وعلى صاحب العمل – بعد تسلمه شعار المقاول – أن يقوم إعمالا للفقرة (5/3) بالاتفاق عليها أو اعداد التقديرات المتعلقة بهذه الامور .

المادة الحادية عشرة : المسؤولية عن العيوب

1/11 - أكمال الاعمال المتبقية واصلاح العيوب :

لكي تكون الاشغال ووثائق المقاول، وأي قسم منها، في الحالة التي يتطلبها العقد (باستثناء ما قد ينجم عن الاستعمال العادي والاستهلاك المتوقع) عند انقضاء فترة الصيانة المتعلقة بها، أو بعدها مباشرة بأقصر فترة ممكنة عمليا، فإنه يتبع على المقاول :

- أ- أكمال أي عمل متبق اعتبارا من التاريخ المحدد في شهادة الاستلام الأولى للأشغال، خلال مدة معقولة وفقا لتعليمات صاحب العمل.
- ب- تنفيذ جميع الأعمال المطلوبة لاصلاح العيوب أو الضرر وفقا لتعليمات صاحب العمل (أو من ينوب عنه)، في أو قبل انقضاء فترة الصيانة في تلك الاشغال أو في أي قسم منها (حسب واقع الحال). وإذا ما ظهر عيب أو حدث ضرر، فإنه يتبع على صاحب العمل (أو من ينوب عنه) أن يرسل للمقاول اشعاراً بذلك.

2/11 - كلفة اصلاح العيوب :

يتحمل المقاول كلفة جميع الاعمال المشار اليها في البند (1/11 - ب) على مسؤوليته ونفقة الخاصة، إذا كانت والى المدى الذي تعزى فيه هذه الاعمال الى :

- أ- التصاميم للاشغال عدا أجزاء التصاميم التي هي من مسؤولية صاحب العمل (أن وجدت).
 - ب- تقديم تجهيزات آلية أو مواد مصنوعة مخالفة لشروط العقد.
 - ج- التشغيل والصيانة غير الدقيقة والتي نتجت عن أسباب تعود مسؤوليتها على المقاول بموجب الفقرة (6/5) ولغاية الفقرة (7/5) أو غيرها.
 - د- أي اخفاق من جانب المقاول في التقيد بأي التزام آخر.
- أما إذا كانت والى المدى الذي تعزى فيه هذه الاعمال الى أي سبب آخر "لا يخص المقاول"، كليا أو جزئيا فإنه يجب إبلاغ المقاول بذلك من صاحب العمل (أو نيابة عنه)، دون توان، وفي مثل هذه الحالة يتم تطبيق احكام الفقرة (3/13) المتعلقة بإجراء التغييرات.

3/11 - تمديد فترة الصيانة (خلال فترة الصيانة) :

لصاحب العمل الحق في تمديد فترة الاصلاح بإصلاح العيوب في الاشغال أو أي قسم منها، بموجب الفقرة (5/2)، بفترة تساوي فترة الصيانة الواردة في ملحق عرض المناقصة وبما لايزيد على سنتين، والى الحد الذي تكون فيه هذه الاشغال أو أي قسم منها، أو أي بند رئيسي من التجهيزات الآلية (حسب واقع الحال بعد تسلمه) لا يمكن استعمالها للاغراض المقصود منها، وذلك بسبب وجود عيب أو ضرر.

إذا تم تعليق توريد التجهيزات الآلية وأو المواد أو تركيبها بموجب احكام الفقرة (8/8) أو بناء على اجراءات المقاول بموجب احكام الفقرة (1/16)، فإن التزامات المقاول وفق احكام هذه "المادة" لا تطبق على أية عيوب أو ضرر قد يحصل بعد مرور سنتين من الموعد الذي سوف تقضي به فترة الصيانة لتلك التجهيزات الآلية وأو المواد، لو لم يحصل ذلك التعليق.

4/11 - الاخفاق في اصلاح العيوب :

إذا اخفق المقاول في اصلاح أي عيب أو ضرر خلال فترة معقولة، جاز لصاحب العمل (أو من ينوب عنه) أن يرسل اشعاراً بشكل معقول الى المقاول يحدد فيه موعداً آخر لاصلاح تلك العيوب أو الاضرار قبل انقضائه.

وإذا اخفق المقاول في اصلاح العيوب أو الضرر في الموعد المشار اليه، وترتبط على ذلك أن يتم الاصلاح على حساب المقاول وفق الفقرة (2/11)، جاز لصاحب العمل اتخاذ أي من الاجراءات الآتية (حسب اختياره) :

- أ- أن يقوم بتنفيذ العمل بنفسه أو بواسطة آخرين، بطريقة معقولة وعلى حساب المقاول، ولكن دون أن يتحمل المقاول أية مسؤولية عن هذا العمل المنفذ. وفي مثل هذه الحالة ينبغي على المقاول – وفق الفقرة (5/2) – أن يدفع إلى صاحب العمل ما تكبده بصورة معقولة من تكاليف لاصلاح العيوب أو الضرر.

بـ- أن يطلب إلى صاحب العمل أن يتوصل إلى اتفاق أو أن يعد تقديراته المعقولة لتخفيض مبلغ العقد مقابلها حسب إجراءات الفقرة (5/3).

جـ- إذا كان العيب أو الضرر يؤدي إلى حرمان صاحب العمل، من الاستفادة الكاملة من الأشغال أو أي جزء رئيس منها بصورة جوهرية، فله أن ينهي العقد بكتمه، أو إنهاؤه بالنسبة لذلك الجزء الرئيس منها مما لا يمكن استخدامه للغراض المقصود منه. وبدون الإجحاف بأية حقوق أخرى تترتب له بموجب العقد أو غير ذلك من الأسباب، فإن لصاحب العمل الحق في استرداد جميع المبالغ التي تم دفعها إلى المقاول عن الأشغال أو على ذلك الجزء (حسب واقع الحال)، مضافاً إليها نفقات التمويل ونفقات التفكير وخلافه الموقعة وإعادة التجهيزات الآلية والم المواد إلى المقاول.

5/11 - إزالة الأشغال المعيبة :

إذا كان العيب أو الضرر لا يمكن إصلاحه في الموقع بصورة عاجلة، فإنه يجوز للمقاول - بعد الحصول على موافقة صاحب العمل - أن ينقل من الموقع لغرض إصلاح أية أجزاء من التجهيزات الآلية تكون معيبة أو تالفة إلا أن مثل هذه الموافقة قد تتطلب تكليف المقاول أن يزيد قيمة ضمان حسن التنفيذ بما يعادل كامل قيمة الاستبدال لتلك التجهيزات الآلية المنقولة، أو أن يقدم ضماناً آخر مناسباً بشأنها.

6/11 - الفحوصات اللاحقة :

إذا كان لاعمال اصلاح أي عيب أو ضرر تأثير على أداء الأشغال، فإنه يجوز لصاحب العمل أن يطلب إعادة اجراء أي من الاختبارات الموصوفة في العقد بضمها اختبارات الأكمال و/أو فحوصات ما بعد الأكمال، على أن يتم ذلك الطلب خلال (28) يوماً من تاريخ اتمام اصلاح العيب أو الضرر.

يتم اجراء هذه الفحوصات ضمن نفس الشروط التي أجريت بموجبها الفحوصات السابقة، إلا أن كلفة اجرائها يتحملها الطرف الذي يعتبر مسؤولاً عن العيب أو الضرر حسبما يتم تحديده بموجب الفقرة (11/2) فيما يخص كلفة اعمال الاصلاح.

7/11 - حق الدخول إلى الموقع :

إلى أن يتم اصدار شهادة الأسلام الأولى للأشغال يكون للمقاول الحق في الدخول إلى أجزاء الأشغال كافة و الإطلاع على سجلات تشغيلها وأدائها. إلا فيما يتعارض مع الاعتبارات الامنية المعقولة لصاحب العمل .

8/11 - واجب المقاول في البحث عن الأسباب :

يتبعين على المقاول - إذا طلب صاحب العمل ذلك - أن يبحث تحت اشراف صاحب العمل عن أسباب أي عيب في الأشغال. وما لم تكن كلفة اصلاح العيوب على حساب المقاول بموجب احكام الفقرة (11/2)، فإنه يتبعين على صاحب العمل أن يقدر الكلفة المترتبة على عملية البحث.

عن الأسباب، مع هامش ربح معقول، بموجب أحكام الفقرة (3/5) إما بالاتفاق أو بإعداد التقدير اللازم لها، لإضافتها إلى مبلغ العقد.

9/11 - شهادة الأداء:

لا يعتبر المقاول أنه قد أتم اداء التزاماته الا بعد أن يقوم صاحب العمل بإصدار "شهادة الأسلام النهائي للأشغال" للمقاول، مبينا فيها التاريخ الذي يعتبر فيه المقاول أنه قد أكمل الالتزامات المطلوبة منه بموجب العقد.

يتعين على صاحب العمل أن يصدر "شهادة" خلال (28) يوما من بعد انقضاء آخر فترة من فترات الصيانة، أو في أقرب فرصة ممكنة بعد أن يكون المقاول قد قدم جميع "وثائق المقاول" وأكمل الاشغال وتم فحصها بكاملها بما في ذلك اصلاح أية عيوب فيها، إذا لم يتمكن صاحب العمل من إصدار شهادة الأسلام النهائي للأشغال في ضوء ذلك :

أ- يفترض صدور شهادة الأسلام النهائي للأشغال في اليوم (28) من تاريخ المحدد لصدورها بموجب هذه الفقرة.

ب- يتم أخلاق الموقعا بموجب الفقرة (11/11) وتوقف مسؤولية صاحب العمل بموجب الفقرة (1) من الفقرة (14/14).

ان "شهادة الأسلام النهائي للأشغال" وحدها دون غيرها تعتبر ممثلا لقبول الاشغال.

10/11 - الالتزامات غير المستوفاة :

بعد أن يتم صدور "شهادة الأسلام النهائي للأشغال" يبقى كل طرف مسؤولا عن الوفاء بأي التزام لم ينجذب إلى تاريخه. عليه، يظل العقد ساري المفعول بين الطرفين إلى أن يتم تحديد طبيعة ومدى الالتزامات غير المستوفاة.

11/11 - أخلاق الموقعا:

يتعين على المقاول عند تسليمه لشهادة الأسلام النهائي للأشغال، أن يزيل عن الموقعا ما تبقى من معدات المقاول، والمواد الفائضة، والحطام والنفايات والأشغال المؤقتة.

وإذا لم تكن جميع هذه المعدات ومستلزمات التنفيذ قد تمت إزالتها خلال (28) يوما من بعد تاريخ تسليم صاحب العمل لنسخة "شهادة الأسلام النهائي للأشغال" فإنه يحق لصاحب العمل أن يبيع أو يتخلص من بقائهاها. ويكون صاحب العمل مخولاً بأن يسترد التكاليف التي تكبدها لاتمام عملية البيع أو التخلص واستعادة الموقعا.

يدفع للمقاول أي رصيد فائض من حصيلة البيع. أما إذا كانت قيمة ماتم تحصيله نقل عما انفقه صاحب العمل، فإنه يتعين على المقاول أن يدفع الرصيد المتبقى إلى صاحب العمل .

المادة الثانية عشرة: الفحوصات بعد الأكمال

1/12 - الاجراءات للفحوصات بعد الأكمال:

إذا نص في العقد على فحوصات بعد الأكمال، ولم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة يتم أ عملاً بأحكام هذه المادة:-

أ- يتبعن على صاحب العمل تأمين الكهرباء والوقود، والمواد وتواجد كل من ممثليه والمعدات اللازمة لإجراء الفحص.

ب- يتبعن على المقاول تأمين أي معدات، والاليات، والعدد المناسب اللازم من مستخدميه ذوي الكفاءة والخبرة لأجراء فحوصات بعد الأكمال بصورة كفؤة.

ج- ويتبعن على المقاول أجراء فحوصات بعد الأكمال بحضور صاحب العمل و/أو ممثليه كما يتم طلبه من قبل أي من الطرفين.

يتم أجراء فحص بعد الأكمال بأقرب فرصة معقولة بعد استلام الاشغال أو جزء من الاشغال من صاحب العمل. و يتبعن على صاحب العمل أن يقدم أشعاراً إلى المقاول في مدة 21 يوماً من التاريخ المتوقع لإجراء فحص بعد الأكمال. مالم يتم الاتفاق خلاف ذلك تجري الاختبارات خلال 14 يوماً من هذا التاريخ وفي الايام التي يحددها صاحب العمل.

يتبعن على المقاول تنسيق نتائج الفحوصات وتقييمها وأعداد تقرير مفصل بذلك ويتم اتخاذ الاجراء المناسب بتأثير الا ضرار الناجمة من الاستخدام المبكر للاشغال من صاحب العمل.

2/12 - تأخير الفحوصات :

إذا تكبد المقاول أية مبالغ إضافية نتيجة تأخير أجراء صاحب العمل للفحوصات بعد الأكمال يتبعن على المقاول:

أ- تقديم أشعار بذلك إلى صاحب العمل.

ب- تقديم مطالبة بأية مبالغ تكبدها نتيجة ذلك مضافاً إليها هامش ربح بموجب الفقرة (1/20) وتضاف إلى كلفة العقد.

حال استلام صاحب العمل لأشعار المقاول يتبعن عليه المباشرة في تحديد هذه المبالغ وهامش الربح والاتفاق عليها وبموجب الفقرة (3/5).

وإذا لم يتحقق أكمال فحص بعد الأكمال للاشغال أو لا ي جزء منها خلال فترة الصيانة (وأي فترة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين) لاي أسباب لا تعود إلى المقاول، عند ذلك تعتبر الاشغال أو الجزء من الاشغال المطلوب أجراء فحص الأكمال له قد نجح في فحص الأكمال المطلوب.

3/12 - إعادة الفحص :

إذا فشلت الاشغال أو جزء من الاشغال في فحص بعد الأكمال :

أ- يتم العمل بموجب البند (11/1 ب).

ب- يتم إعادة الفحص لجزاء من العمل التي أظهرت فشل في الفحص أو الحاجة إلى إعادة فحص بعد الأكمال بموجب نفس الأحكام والشروط.

إذا تكبد صاحب العمل لأية مبالغ إضافية تعزى إلى الأسباب المشار إليها بالبند (11/2 أ- د)، يتبعن على المقاول وبموجب الفقرة (5/2) دفع تلك المبالغ إلى صاحب العمل.

4/12 - الفشل في تحقيق النجاح في فحوصات بعد الأكمال :

يمكن اعتبار الاشغال أو أجزاء الاشغال قد حفقت النجاح في الفحص استناداً إلى الشروط الآتية :

أ- فشل الاشغال أو أي جزء منها في النجاح في أي أو الفحوصات كافة بعد الأكمال.

ب- إذا تمت الاشارة إلى المبالغ الواجب دفعها من المقاول في العقد (أو إلى طريقة أحتسابها) عن الضرر (عدا تلك المتعلقة بكفاءة الأداء) والناجمة عن فشل الاشغال في الفحوصات.

ج- دفع المقاول هذه المبالغ إلى صاحب العمل خلال فترة الصيانة.

إذا فشلت الاشغال أو جزء من الاشغال في النجاح في فحص بعد الأكمال وقدم المقاول مقرضاً لمعالجة أو أصلاح الاشغال أو ذلك الجزء المماثل بالفشل في الفحص عند ذاك يمكن لصاحب العمل (أو ممثليه) أن يقدم أشعاراً إلى المقاول بالدخول إلى الاشغال في الأوقات الملائمة له بالدخول إلى الاشغال لتنفيذ تلك الاصلاحات ويعين على المقاول التواجد لتنفيذ تلك الاصلاحات أو المعالجات وتحقيق الفحص خلال فترة معقولة من تاريخ استلام الاشغال من صاحب العمل (أو ممثليه) وخلال الفترة المناسبة لصاحب العمل. لا أنه في حالة عدم استلام المقاول ذلك الاشعار خلال الفترة المحددة لاصلاح العيوب يتم أخلاه مسؤولية المقاول من هذا الالتزام وتعتبر الاشغال أو ذلك الجزء من الاشغال (كما تنص عليه الحالة) قد نجحت في فحص بعد الأكمال.

إذا تكب المقاول أية مبالغ إضافية نتيجة أي تأخير غير معقول من صاحب العمل في تأمين دخول المقاول إلى الاشغال أو المعدات الداخلة في العمل للكشف عن الاسباب التي دعت إلى فشل الاشغال والمعدات في الفحص بعد الأكمال أو لتنفيذ المعالجات والاصلاح يتعين على المقاول أجراء ما يأتي:

أ- تقديم أشعار لصاحب العمل بذلك.

ب- تقديم مطالباته بالمبالغ المرتبطة عن ذلك التأخير مع هامش ربح بموجب الفقرة (1/20) وتضاف إلى كلفة العقد. يتعين على صاحب العمل بعد استلام اشعار المقاول المضي بموجب الفقرة (3/5) للاتفاق أو تحديد تلك المبالغ وهامش الربح المتحقق إلى المقاول.

المادة الثالثة عشرة : التغييرات والتعديلات

1/13 - صلاحية احداث التغيير :

بإمكان صاحب العمل، في أي وقت قبل صدور شهادة تسلم الاشغال وبعد موافقة صاحب العمل أن يبادر إلى إحداث تغييرات في الاشغال، سواء من خلال تعليمات يصدرها، أم بالطلب إلى المقاول أن يقدم اقتراحاً للنظر فيه. و أن هذه التغييرات لن تتضمن حذف أي شغل يتم تنفيذه من مقاولين آخرين.

يتعين على المقاول أن يتلزم بكل تغيير (أمر تغيير) وينفذه، إلا إذا قدم المقاول أشعاراً بدون توان، إلى صاحب العمل يعلمته فيه :

أ- بأنه لا يستطيع أن يحصل على مستلزمات التنفيذ المطلوبة لتنفيذ أعمال التغييرات في الوقت المحدد .

ب- بأن التغيير سوف يقلل من سلامته أو صلاحية الاشغال.

ج- بأن التغيير سوف يؤثر بشكل كبير في تحقيق جدول التعهدات.

يتعين على صاحب العمل خلال استلامه لأشعار المقاول الغاء ، أو تأكيد، أو مراجعة التوجيه بصدق التغيير المقترن منه.

2/13 - التقييم الهندسي :

يمكن للمقاول في أي وقت أن يقدم إلى صاحب العمل اقتراحاً خطياً، يعرض فيه رأيه، الذي إن تم اعتماده، فإنه :

أ- يعدل في أكمال العمل ،

ب- يخفض كلفة الاشغال (المصلحة صاحب العمل) فيما يخص عمليات التنفيذ أو صيانة أو تشغيل الاشغال.

ج- يرفع من كفاءة أو قيمة الاشغال المنجزة لما فيه مصلحة صاحب العمل.

د- يحقق منفعة أخرى لصاحب العمل بصورة عامة .

يتعين أن يتم اعداد الاقتراح على حساب المقاول، وان يكون مستوفياً لمتطلبات اجراء التغييرات المحددة في الفقرة (3/13) لاحقاً.

3/13 - اجراءات التغيير:

إذا طلب صاحب العمل اقتراحاً من المقاول، قبل اصدار التعليمات بتغيير ما، فإنه يتتعين على المقاول أن يستجيب للطلب تحريراً في أسرع وقت ممكن عملياً، إما بإيداع اسباب عدم قدرته على الامتنال (ان كان هذا هو الحال)، أو بأن يقدم ما يأتي :

أ- وصفاً للاشغال المقترح القيام بها و المنهاج الزمني لتنفيذها .

ب- مقترحات المقاول لأي تعديل يلزم ادخاله على المنهاج الزمني وفقاً للفقرة (3/8)، واثره على مدة أكمال الأشغال .

ج- اقتراح المقاول لاحتساب قيمة التغيير.

ويتعين على صاحب العمل، بأسرع ما يمكن عملياً، بعد تسلمه لاقتراح المقاول (بموجب الفقرة (2/13) أو لغير ذلك) أن يرد على المقاول إما بالموافقة أو عدم الموافقة، أو أن يرسل ملاحظاته عليه، علماً بأنه يتتعين على المقاول أن لا يؤجل تنفيذ أي عمل خلال فترة انتظاره لتسلم الرد.

وإن أية تعليمات لتنفيذ تغيير ما، مع أي طلب لمتطلبات تسجيل التكاليف، يجب أن تصدر عن صاحب العمل إلى المقاول، وعلى المقاول أن يعلمه بتسليم تلك التعليمات.

وحال الاليعاز بأجراء التغيير أو الموافقة عليه يتتعين على صاحب العمل وبموجب الفقرة (5/3) الاتفاق على أو تحديد المبلغ الواجب أضافته إلى مبلغ العقد وسوف تتضمن هذه المبالغ هامش ربح معقول ويتم تحديد تلك المبالغ بموجب مطالبة المقاول بموجب الفقرة (2/13) إذا أنطبقت.

4/13 - الدفع بالعملات الواجب الدفع بها:

إذا نص العقد على دفع مبلغ العقد بأكثر من عملية واحدة، فعند الاتفاق على أي تعديل للأسعار أو الموافقة عليه، أو اجراء تقدير بشأنه، كما ذكر في أعلاه، فإنه يجب تحديد المبلغ الذي سيدفع بكل عملية من العملات الواجب الدفع بها. وبناء عليه، فإنه يجب الاشارة الى النسبة الفعلية أو المتوقعة للعملات التي يتتعين الدفع بها فيما يخص كلفة العمل المغير، ونسب العملات المختلفة المحددة لدفع قيمة العقد.

5/13 - المبلغ الاحتياطي العام :

يتم استخدام كل مبلغ احتياطي عام تم تخصيصه كلياً أو جزئياً وفقاً لتعليمات صاحب العمل فقط، ويتم تعديل مبلغ العقد وفقاً لذلك.

ولا يشمل المبلغ الاجمالي الذي يدفع الى المقاول الا تلك المبالغ المتعلقة بالعمل أو مستلزمات التنفيذ أو الخدمات التي تم رصد المبلغ الاحتياطي لأجلها، وفقاً لتعليمات صاحب العمل. وكل مبلغ احتياطي يجوز لصاحب العمل أن يصدر تعليماته بخصوص ما يأتي :

أ- لعمل ينفذه المقاول (بما في ذلك التجهيزات الآلية أو المواد أو الخدمات المطلوب تقديمها)، ويتم تقدير قيمته كتغيير بموجب الفقرة (3/13).

ب- التجهيزات الآلية أو المواد أو الخدمات التي يتم شراؤها من المقاول، والمطلوب أضافتها الى مبلغ العقد .

1- المبالغ الفعلية التي دفعها المقاول (أو المستحقة الدفع منه).

2- مبلغاً مقابل المصارييف الإدارية والربح، محسوباً كنسبة مئوية من هذه المبالغ الفعلية بتطبيق النسبة المئوية ذات الصلة (إن وجدت) كما حدثت في بيانات العقد.

ويتعين على المقاول، عندما يطلب صاحب العمل منه ذلك، ان يقدم له العروض المسورة والفواتير والمستندات والحسابات او الالصارات الاثبتانية.

13 - العمل باليومية:

يمكن لصاحب العمل، أن يصدر تعليماته لتنفيذ التغيير على اساس العمل باليومية للأعمال الصغيرة أو ذات الطبيعة الطارئة، وعندئذ يتم تقييمه بموجب جدول "العمل باليومية"المشمول بالعقد، وبالاجراءات المحددة لاحقاً. أما إذا لم يوجد جدول "العمل باليومية"المشمول بالعقد، فإن احكام هذه الفقرة لا تطبق.

ويتعين على المقاول – قبل تثبيت طلبات شراء مستلزمات التنفيذ – أن يقدم الى صاحب العمل العروض المسورة، كما أنه يتعين عليه عندما يتقدم بطلبات الدفع أن يقدم الفواتير والمستندات والحسابات او الالصارات المتعلقة بأي من هذه مستلزمات التنفيذ.

وباستثناء أية بنود لم يتم تحديدها في جدول العمل باليومية للدفع مقابلها، فإنه يتعين على المقاول أن يقدم كشوفا يومية دقيقة (على نسختين) تتضمن التفاصيل الآتية للموارد التي تم استخدامها في تنفيذ عمل اليوم السابق:

أ- أسماء ووظائف ومدة عمل مستخدمي المقاول.

ب- تحديد أنواع ومدة تشغيل معدات المقاول واستعمال الأشغال المؤقتة.

ج- كميات وأنواع التجهيزات الآلية والمواد المستعملة.

يوقع صاحب العمل نسخة واحدة من كل كشف إذا وجده صحيحاً أو وافق عليه، ومن ثم يعيدها إلى المقاول. ثم يقوم المقاول بتقديم كشف مسرع بهذه الموارد إلى صاحب العمل قبل تضمينها في كشف الدفعية التالية بموجب احكام الفقرة (3/14).

7/13 - التعديلات بسبب تغير التشريعات :

ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة، فإنه يتعين أن تعدل قيمة العقد لمراعاة أية زيادة أو نقصان في الكلفة نتيجة أي تغيير في قوانين الدولة (بما في ذلك سن قوانين جديدة والغاء أو تعديل قوانين قائمة) أو في التفسيرات القضائية أو الحكومية الرسمية لها، إذا حصل ذلك التغيير بعد التاريخ الاساس، ونتج عنه تأثير على أداء المقاول لالتزاماته بموجب العقد.

إذا تكبد المقاول (أو كان سيتكبد) تأخيراً وأو كلفة اضافية نتيجة لهذه التغييرات في القوانين أو في تلك التفسيرات، مما حصل بعد التاريخ الاساس، فإنه يتعين على المقاول أن يرسل اشعاراً الى صاحب العمل بذلك لتقدير استحقاقاته بشأنها، مع مراعاة احكام الفقرة (20/1)، بخصوص :

أ- تمديد مدة الأكمال بسبب التأخير الحاصل، إذا كان الأكمال قد تأخر أو سوف يتاخر، وذلك بموجب الفقرة (4/8).

ب- أي كلفة كهذه، لاضافتها الى مبلغ العقد.

وبعد تسلم صاحب العمل لمثل هذا الاشعار، فإنه يتعين عليه – عملاً بأحكام الفقرة (5/3)، أن يتوصل الى اتفاق عليها أو أن يعد التقديرات اللازمة بخصوص هذه الامور.

بالاضافة الى ما ورد اعلاه، فلن يستحق المقاول أية تمديقات في مدة العمل إذا كان ذلك التأخير قد سبق وان اخذ بنظر الاعتبار في تمديد مدة العقد، ولن يتم دفع الكلفة عن ذلك إذا كانت اخذت بالحسبان في مدخلات قائمة المراجعات للأسعار بموجب الفقرة (8/13) (التعديلات بسبب تغير التكاليف).

8/13 - التعديلات بسبب تغير التكاليف :

إذا ورد نص يسمح بمراجعة وتعديل قيمة العقد للزيادة أو النقصان التي تحصل في أجور العمل وأسعار المواد وأية من مكونات التنفيذ فيتم احتساب التعديل لقيمة العقد وفق الآلية المحددة في بيانات العقد.

المادة الرابعة عشر : مبلغ العقد والدفعات

1/14 - مبلغ العقد :

ما لم ينص على خلاف ذلك في بيانات العقد :

أ- يتبعن الدفع عن الاعمال المنجزة بالاعتماد على المبلغ الاجمالي للعقد وأية تعديلات تجري عليها بموجب العقد.

ب- يتبعن على المقاول ان يدفع جميع الضرائب والرسوم والاجور المطلوب دفعها منه بموجب العقد، ولا يتم تعديل مبلغ العقد بسبب أي من هذه النفقات باستثناء ما هو منصوص عليه في، الفقرة (7/13).

ج- اضافة الى ما ورد في البند (ب) انفا فان معدات المقاول بضمنها المواد الاحتياطية اللازمة لصيانتها والمستوردة منه لاغراض تنفيذ الاشغال ستكون مغوفة من الرسوم الكمركية والضرائب عند استيرادها وللمعدات الداخلة على سبيل الأدخال الكمركي المؤقت.

2/14 - السلفة المقدمة :

على صاحب العمل ان يدفع الى المقاول سلفة مقدمة كقرض بدون فائدة لاغراض التهيئة للعمل وتأمين السيولة النقدية عندما يقدم المقاول الكفالة المطلوبة منه بموجب احكام هذه "الفقرة". بالإضافة الى الالية المشار اليها في بيانات العقد.

في حالة عدم الاشارة في بيانات العقد الى ما يأتي:-

أ- مبلغ السلفة المقدمة عند ذاك لن يتم العمل بأحكام هذه الفقرة.

ب- طريقة دفع السلفة المقدمة (تحديد عدد أقساطها وتوفيقيات دفعها) عند ذاك يتم دفعها بالكامل لمرة واحدة.

ج- أسلوب تحديد دفع العملات للسلفة المقدمة فيتم اعتماد نفس النسبة المحددة لها في أسلوب دفع مبلغ العقد.

د- أسلوب ونسبة استرداد السلفة المقدمة عند ذاك. يتم استردادها بنفس نسبة ما تمثله قيمتها من مبلغ العقد بعد طرح مبلغ الاحتياط ومن السلف المرحلية.

يتبعن على صاحب العمل دفع القسط الاول من السلفة المقدمة بعد استلام :-

1- طلب المقاول بموجبه عملا بأحكام الفقرة (3/14).

2- ضمان حسن الأداء بموجب الفقرة (2/4).

3- كفالة السلفة مساوية في قيمتها وعمالتها لمبلغ السلفة المقدمة وبحيث تكون صادرة عن مصرف أو مؤسسة مالية يوافق عليه صاحب العمل وتكون هذه الكفالة بالصيغة المرفقة بالشروط الخاصة أو أي صيغة أخرى يقبل بها صاحب العمل.

يتبعن على المقاول ضمان نفاذ صلاحية كفالة السلفة المقدمة حتى سداد قيمة السلفة المقدمة الى صاحب العمل بكاملها، ولكن يجوز تخفيض قيمة تلك الكفالة اولا بأول بالقدر المسترد من المقاول، و إذا نصت شروط الكفالة على تاريخ انقضائها، ولم يتم استرداد السلفة المقدمة بفترة (28) يوم قبل تاريخ انقضاء الكفالة، فإنه يتبعن على المقاول في مثل هذه الحالة، أن يمدد صلاحيتها الى حيث أن يتم تسديد قيمتها بالكامل.

ما لم ينص على خلاف ذلك في بيانات العقد يتم استرداد السلفة المقدمة باستقطاعات جزئية من السلف المرحلية وتحدد الاستقطاعات الجزئية بموجب النسب المحددة في بيانات العقد (أو إذا تم تحديد ذلك بموجب البند (د) انفا) ويتم الاستقطاع من صافي مبلغ السلفة المرحلية المتحقق للمقاول بعد طرح السلفة المقدمة والاستقطاعات النقدية ولحين استرداد مبلغ السلفة المقرحة.

وإذا لم يكن قد تم استرداد السلفة المقدمة قبل اصدار شهادة الأولى للأشغال او قبل انهاء العقد بموجب احكام "المادة الخامس عشرة" ، او انهاء العقد بموجب احكام "المادة السادسة عشرة" ، او انهاء العقد بموجب احكام "المادة التاسعة عشرة" - حسب واقع الحال - فان رصيد السلفة المقدمة غير المسدد يصبح مستحقا وواجب السداد فورا من المقاول الى صاحب العمل، كذلك الأمر في حالة انهاء العقد بموجب المادة الخامسة عشرة (انهاء المقاولة من صاحب العمل) والفقرة (6/19) (انهاء العقد الاختياري، الدفع والاخلاط من مسؤولية الاداء).

3/14 - تقديم طلبات شهادات السلف المرحلية :

يتعين على المقاول ان يقدم الى صاحب العمل بعد نهاية المدة المحددة في العقد (إذا لم ينص في نهاية كل شهر) كشف سلفة عن الأعمال المنجزة (بعد النسخ المطلوبة) وبحيث يكون الكشف منظما على النموذج المعتمد من صاحب العمل، ومبينا فيه تفاصيل المبالغ التي يعتبر المقاول انها تستحق له، ومرفقا به الوثائق المؤيدة، بما في ذلك التقرير الشهري عن تقدم العمل خلال هذا الشهر بموجب احكام الفقرة (4/21).

يجب ان يتضمن كشف المطالبة بالسلف المفردت الآتية، حسب انطباقها، والتي يجب ان يعبر عنها بعملات الدفع المختلفة التي تدفع بها مبلغ العقد، وبالتالي ترتيب الآتي :

أ- القيمة التعاقدية التقديرية للأشغال المنفذة ووثائق المقاول المقدمة حتى نهاية الشهر وتشمل التغييرات، باستثناء ما ورد في (ب) و(و) أدناه.

ب- آية مبالغ يجب اضافتها او استقطاعها مقابل تعديل الاسعار بسبب تغيير التشريعات او بسبب تغير التكاليف، عملا باحكام الفقرتين (7/13 ، 8/13)

ج- اي مبلغ يجب استقطاعه كاستقطاعات نقدية، الواقع النسبة المئوية المحددة في بيانات العقد اقتطاعا من اجمالي المبالغ المستحقة اعلاه، الى ان تبلغ الاستقطاعات النقدية لدى صاحب العمل الحد الاقصى لقيمة الاستقطاعات النقدية (ان وجد) كما هو محدد في بيانات العطاء.

د- آية مبالغ يجب اضافتها الى السلفة المقدمة (إذا كان هناك أكثر من قسط) وأستقطاعها لأغراض استردادها، بموجب احكام الفقرة (2/14).

هـ- آية مبالغ او استقطاعات اخرى تكون قد تحققت بموجب اي من احكام العقد، او غيره، بما في ذلك تلك الناجمة عن احكام "المادة العشرين".

و- استقطاع المبالغ التي تم دفعها في جميع شهادات السلف السابقة.

4/14 - جدول الدفعات :

إذا تضمن العقد جدولا للدفع محددا فيه طريقة دفع مبلغ العقد على اقساط، عندئذ وما لم يكن قد نص على ذلك في الجدول المذكور فإن:

أ- الاقساط المحددة في جدول الدفعات يجب ان تكون الأقيم التعاقدية التقديرية لاغراض البند (3/14-أ) اعلاه عملا باحكام الفقرة (5/14).

ب- إذا لم تكن هذه الاقساط معرفة بالرجوع الى التقدم الفعلي في تنفيذ الاشغال، ووجد بان التقدم الفعلى للأشغال المنفذة يقل أو يزيد على ما هو محدد في جدول الدفعات، فلصاحب العمل عندئذ، ان يشرع بتطبيق احكام الفقرة (5/3) للاتفاق على او اعداد اقساط مصححة تأخذ في الاعتبار المدى الذي تأخر به تقدم العمل عن ذلك الذي تم على اساسه التحديد السابق للاقساط.

اما إذا لم يحتو العقد على جدول للسلف، فإنه يتعين على المقاول ان يتقدم بتقديرات غير ملزمة للسلف التي يتوقع انها تستحق له في نهاية كل دورة ربع سنوية، على ان يتم تقديم التقدير الاول خلال (42) يوما من بعد تاريخ المباشرة، ويستمر تقديم التقديرات المصححة في نهاية كل فصل(ربع سنوي)، الى ان يتم اصدار شهادة تسلم الاشغال .

5/14 - التجهيزات الآلية والمعدات المقصود استعمالها في الاشغال (التحضيرات) :

إذا استحق المقاول سلفة مرحلية (موجب العقد) عن المعدات الداخلة في العمل والمواد التي لم تصل لغاية تاريخ تقديم الطلب للسلف لموقع العمل. فلن يتم صرف الدفعة الا إذا :-

أ- كانت المعدات والمواد قد وصلت الى بلد المشروع وتم تأشير عائديتها الى صاحب العمل بموجب تعليمات صاحب العمل.

ب- أو قام المقاول بتسلیم صاحب العمل وثائق التأمين وكفالة مصرافية صادرة بالنموذج وعن جهة مقبولة من صاحب العمل وبمبلغ ونوع العمل للسلف المرحلية.

ويجوز اعتماد نفس الصيغة للكفالة المصرفية الخاصة بالسلفة المقدمة المشار إليها في الفقرة (2/14) وتبقى سارية لحين وصول المعدات والمواد إلى الموقع وخزنها بصورة نظامية وتأمين الحماية الالزامية لها من الفقدان والاضرار والتأكل.

6/14 - أصدار السلف المرحلية :

لن يتم دفع أي مبلغ إلى المقاول، إلى حين تسلم صاحب العمل ضمان حسن الأداء ويوافق عليه. وبعدها يتعين على صاحب العمل خلال مدة (28) يوماً من تاريخ استلامه لكشف السلفة والوثائق المؤيدة لها. أن يقوم بأشعار المقاول بتحفظاته أجزاء آية فقرة في الكشف موضحاً الأسباب المبررة، ولن يتم إيقاف دفع أي سلفة إلا في الحالات الآتية:-

أ- إذا كان أي شيء عتم توريده أو أي عمل تم تنفيذه من المقاول غير مطابق للعقد. فيمكن حجز كلفة الاصلاح أو الاستبدال حتى إكمال ذلك الاصلاح أو الاستبدال.

ب- إذا كان المقاول قد أخفق (أو هو مخفي) في أداء أي عمل أو التزام وفقاً للعقد، وتم إشعاره بذلك من صاحب العمل، جاز حجز قيمة هذا العمل أو الالتزام حتى يكون العمل أو الالتزام قد تم تنفيذه.

يجوز لصاحب العمل في آية شهادة سلفة، أن يقوم بعمل أي تصحيح أو تعديل كان يجب أجراوه بشكل مناسب على قيمة أي شهادة سلفة سابقة. كما أن آية سلفة لا يمكن اعتبارها مؤشراً على رضا صاحب العمل أو موافقته أو قبوله أو افتتاحه.

7/14 - الدفع للمقاول :

ما لم ينص خلاف ما ورد في الفقرة (5/2) يتعين على صاحب العمل أن يدفع إلى المقاول:

أ- القسط الأول من السلفة المقدمة خلال (42) يوماً من تاريخ سريان العمل بالعقد، أو خلال (21) يوماً من تاريخ تسلم صاحب العمل لضمان حسن الأداء ، عملاً بالفقرة (2/4) ولتكلفة السلفة المقدمة عملاً بالفقرة (2/14) أيهما كان الأخير.

ب- المبلغ المصدق لكل سلفة مرحلية عدا السلفة النهائية، خلال 56 يوماً بعد استلام الكشف والوثائق المؤيدة له.

ج- المبلغ المصدق للسلفة النهائية الواجب الدفع خلال 42 يوماً بعد استلام كشف السلفة النهائية وخطاب أطلاق السلفة النهائية عملاً بأحكام الفقرة (11/14) و الفقرة (12/14).

ويتعين أن يتم الدفع إلى المقاول عن كل مبلغ مستحق بالعملة المحددة، وأيداع المبلغ في الحساب المصرفي الذي يعينه المقاول في دولة الدفع (لهذه العملة) المحددة في العقد.

8/14 - السلف المتأخرة :

إذا لم يتسلم المقاول آية سلفة مستحقة له بموجب الفقرة (7/14)، فإنه يحق له أن يتناقضى نفقات التمويل عن آية مبالغ يتأخر دفعها له، بحساب مركب شهرياً عن مدة التأخير، وتحسب هذه المدة اعتباراً من تاريخ الدفع المنوه عنه في الفقرة (7/14) بغض النظر عن تاريخ إصدار السلفة المرحلية (في حالة البند (7/14- ب)).

وما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة، فإن نفقات التمويل تحسب على أساس نسبة الخصم السنوية التي يحددها البنك المركزي في دولة عملة الدفع، مضافة إليها (3%)، ويتعين دفعها بالعملة المحددة لها.

ويكون المقاول مستحفاً لتناقضى هذه الدفعة بدون أي إشعار رسمي أو تصديق، وبدون الإجحاف باي حق او تعويض اخر، وعلى ان لا تتجاوز نسبة نفقات التمويل النسبة المئوية طبقاً للقوانين النافذة في بلد تنفيذ الاشغال، ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة.

9/14 - دفع الاستقطاعات النقدية :

عندما يتم إصدار شهادة الأسلام الأولى للأشغال وكانت الاشغال قد نجحت في الفحوصات المطلوبة كافة (بضمها فحوصات بعد الأكمال)، يتعين على صاحب العمل أطلاق نصف رصيد الاستقطاعات النقدية إلى المقاول. وإذا تم إصدار شهادة الأسلام الأولى لجزء من الأشغال فيتم اطلاق نصف الاستقطاعات النقدية بنسبة ما يمثله قيمة ذلك الجزء من قيمة الأشغال الكلية وبعد نجاح ذلك الجزء في الفحوصات كافة.

يحق للمقاول عند انقضاء آخر فترة من فترات الصيانة استرداد رصيد الاستقطاعات النقدية المتبقى لدى صاحب العمل وفي حالة انقضاء فترة الصيانة لقسم ما من الاشغال فيتم رد النسبة المماثلة لذلك الجزء من رصيد الاستقطاعات النقدية المتبقى .

و إذا ظهر وجود أصلاحات للاشغال بموجب أحكام المادة الحادية عشرة أو الثانية عشرة . فإن لصاحب العمل الحق بحجب الكلفة التقديرية لتلك الاصلاحات من قيمة الاستقطاعات النقدية المتبقى إلى أن يتم إكمال تنفيذها.

أن نسبة تمثل أي جزء من الاشغال ستكون النسبة المماثلة لقيمة ذلك الجزء إلى قيمة الاشغال الكلي كما موضحة في الفقرة . وإذا لم ترد نسبة ذلك الجزء في العقد فلن يتم إطلاق أي من الاستقطاعات النقدية لذلك الجزء بموجب هذه الفقرة.

ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة يحق للمقاول بعد صدور شهادة الأسلام الاولى للاشغال وحصول موافقة صاحب العمل على اطلاق النصف الاول من الاستقطاعات النقدية، تقديم خطاب ضمان مصري من مصرف معتمد (بالصيغة المشار إليها بملحق الشروط الخاصة) مقابل اطلاق النصف الثاني من الاستقطاعات النقدية وان يكون خطاب الضمان الذي بنفس المبالغ والعملات للنصف الثاني من الاستقطاعات النقدية ملزماً وساري المفعول الى حين إكمال المقاول للاشغال واصلاحه لآية عيوب اسوة بخطاب الضمان لحسن حسن التنفيذ المشار اليها بالفقرة (2/4).

وحال استلام صاحب العمل لخطاب الضمان مقابل اطلاق الاستقطاعات النقدية، على صاحب العمل دفع الاستقطاعات النقدية . إن هذه الصيغة لاطلاق النصف الثاني للأستقطاعات النقدية المعايرة لما ورد في العبارة الثانية من هذه الفقرة هو مقترح بديل وعلى صاحب العمل اطلاق خطاب ضمان مقابل اطلاق النصف الثاني للأستقطاعات النقدية خلال 21 يوما من تاريخ استلامه شهادة الأسلام النهائي للاشغال.

إذا كان خطاب الضمان لا يزيد على نصف الأستقطاعات النقدية عند صدور شهادة الأسلام الاولى فيتم اطلاق نصف الأستقطاعات النقدية الثانية دون الحاجة إلى خطاب ضمان جديد مقابل مبلغها.

اما إذا كان مبلغ خطاب الضمان لحسن التنفيذ يقل عن نصف الأستقطاعات النقدية فعند ذلك يتم اطلاق نصف الأستقطاعات النقدية المتبقية مقابل خطاب ضمان بالفرق بين مبلغ خطاب الضمان لحسن التنفيذ ونصف الأستقطاعات النقدية المتبقية.

10/14 - كشف السلفة النهائية (كشف سلفة الأكمال) :

يعين على المقاول ان يقدم الى صاحب العمل خلال فترة لاتتجاوز (84) يوما من تاريخ تسلمه لشهادة الأسلام الأولى للاشغال، كشف السلفة النهائية - بـ (6) نسخ - مع الوثائق المؤيدة، حسب متطلبات الفقرة (3/14)، مبينا فيه :

- أ- قيمة جميع الاشغال التي تم تنفيذها بموجب العقد حتى التاريخ المحدد في شهادة الأسلام الأولى للاشغال.
- ب- آية مبالغ اخرى يعتبر المقاول ان له حقا فيها.

ج- تقديرات آية مبالغ اخرى مما يعتبرها المقاول انها ستصبح مستحقة له بموجب العقد، على ان يتم تقديم تفاصيل مستقلة لكل مبلغ من هذه المبالغ المقدرة في كشف سلفة الأكمال.

ومن ثم يقوم صاحب العمل بالتصديق على السلفة المستحقة بموجب أحكام الفقرة (6/14) والدفع بموجب أحكام الفقرة (7/14) من هذا ولن يتم صرف السلفة النهائية الا بعد تقديم المقاول تأييد استلام المقاولين الثانويين و مجهزي المواد المعتمدين لمستحقاتهم حتى السلفة السابقة لسلفة الأكمال.

11/14 - طلب شهادة الحساب النهائي:

ينبغي على المقاول ان يقدم الى صاحب العمل خلال فترة (56) يوما من تاريخ تسلمه شهادة الأسلام النهائي للاشغال، مسودة كشف الحساب النهائي - بعد النسخ المطلوبة - مع الوثائق المؤيدة، بالنموذج الذي يوافق عليه صاحب العمل، ومبينا فيها تفاصيل ما يأتي :

- أ- قيمة جميع الاشغال التي تم تنفيذها بموجب العقد.
- ب- آية مبالغ اخرى يعتبرها المقاول ان له حقا فيها بموجب العقد، او خلافه.

وإذا لم يوافق صاحب العمل على مسودة كشف الحساب النهائي، او لم يتمكن من التثبت من صحة جزء ما منه، فإنه يتبعين على المقاول ان يقوم بتقديم تلك المعلومات الاضافية الازمة التي يطلبها صاحب العمل بصورة معقولة، وعلى المقاول ان يعدلها بالصورة التي يتفقان عليها، مع ملاحظة ان هذا الكشف بالصورة المتفق عليها، يسمى في هذه الشروط بـ (كشف الحساب النهائي).

ومع ذلك، إذا تبين نتيجة للمناقشات اللاحقة بين الطرفين، وآية تعديلات لمسودة كشف الحساب النهائي التي يتم الاتفاق عليها، وجود خلاف ما، فإنه يتبعين على صاحب العمل دفع الاجراء المتفق عليها من مسودة كشف الحساب النهائي عملاً بأحكام الفقرة (14/6) و الفقرة (14/7).

بعد ذلك، إذا تم فض الخلاف نهائياً بموجب أحكام الفقرة (4/20)، او تمت تسويته بموجب أحكام الفقرة (5/20)، فإنه يتبعين على المقاول عندئذ اعداد وتقديم "كشف الحساب النهائي" إلى صاحب العمل، معززاً بالوثائق المدرجة لاحقاً وحسب ما يتم النص عليه في الشروط الخاصة بالعقد:-

- 1- براءة الذمة من الجهات المختصة بخصوص العاملة الوافدة لهذا العقد.
- 2- براءة ذمة من الجهات المختصة تثبت قيامه بدفع جميع مستحقات العاملين المسجلين على العقد.
- 3- براءة الذمة الصادرة عن الهيئة العامة للكمارك و الهيئة العامة للضرائب .
- 4- تأييد أسلام المقاولين الثانويين و مجهزي المواد المعتمدين كافة لمستحقاتهم.

12/14 - خطاب أطلق شهادة السلفة النهائية :

ينبغي على المقاول، عند تقديمها كشف الحساب النهائي ان يسلم صاحب العمل اقراراً خطياً يثبت فيه ان "كشف الحساب النهائي" يشكل التسوية الكاملة والنهاية لجميع المبالغ المستحقة للمقاول بموجب العقد او ما يتصل به. ويمكن النص في هذا الاقرار على انه لا يصبح نافذ المفعول الا بعد اعادة ضمان حسن الأداء الى المقاول وتسلمه لما تبقى له من رصيد المبالغ المستحقة له، وفي هذه الحالة يعتبر أطلاق شهادة الحساب النهائي نافذاً من هذا التاريخ.

13/14 - أصدار شهادة السلفة النهائية :

عملاً بأحكام البند (ج) من الفقرة (14/7) يتبعين على صاحب العمل دفع المستحقات النهائية للمقاول بعد احتساب مبالغ السلف السابقة التي تم صرفها له وآية استقطاعات بموجب الفقرة (5/2).

14/14 - انتهاء مسؤولية صاحب العمل :

لا يعتبر صاحب العمل مسؤولاً تجاه المقاول عن اي امر او شيء ناتج عن هذا العقد (او متصل به)، او عن تنفيذ الاشغال، الا الى المدى الذي قدم المقاول بشأنه مطالبة بمبلغ ما صرامة :

- أ- ضمن "كشف الحساب النهائي" ، وايضاً...
- ب- ضمن "كشف السلفة النهائية" الموصوف في الفقرة (10/14)، باستثناء الامور او الاشياء المستجدة بعد اصدار شهادة الأسلام الأولى الاشغال.

وعلى كل حال، فإن ما يرد في هذه "الفقرة" لا يحد من مسؤولية صاحب العمل بموجب التزاماته في التعويض، او من مسؤولية صاحب العمل عن اي من حالات الغش او التقصير المتعمد، او المسلط اللامبالي منه.

15/14 - عملات الدفع :

يتم دفع "مبلغ العقد" بالعملة او العملات المحددة في جدول عملات الدفعات. وما لم ينص على خلاف ذلك في بيانات العقد، وإذا كان الدفع سيتم باكثر من عملة واحدة، فيجب ان يتم الدفع على النحو الآتي :

- أ. إذا كان "مبلغ العقد" محدداً بالعملة المحلية فقط :
 - 1- تكون النسب او المبالغ للعملة المحلية والعملات الاجنبية واسعار الصرف الثابتة التي سوف تستخدم في حساب الدفعات، كما تم تحديدها في اتفاقية العقد، الا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك.

- 2- يتم الدفع واجراء الخصومات فيما يخص المبالغ الاحتياطية، عملاً باحكام الفقرة (5/13)، وتعديل الاسعار بسبب التشريعات عملاً باحكام الفقرة (7/13)، بالعملات والنسب الواجبة التطبيق.
- 3- اما الدفعات والخصومات الاخرى المشار اليها في البنود (3/14 – أ، ب، ج، د)، فيتم دفعها بالعملات والنسب المحددة في البند “(أ – ١) ”اعلاه.
- ب. الدفع مقابل التعويضات المحددة في الشروط الخاصة، يجب ان يتم بالعملات والنسب المحددة في جدول عملات الدفع.
- ج. اما الدفعات الاخرى التي يسدها المقاول الى صاحب العمل فيجب ان تسدد بالعملة التي تم انفاق المبالغ بها بمعرفة صاحب العمل، او بآية عملة اخرى يتم الاتفاق عليها فيما بين الطرفين.
- د. إذا كان المبلغ المستحق سداده الى صاحب العمل من المقاول بعملة محددة تتجاوز المبلغ المستحق دفعه من صاحب العمل الى المقاول بتلك العملة، فإنه يجوز لصاحب العمل ان يخصم رصيد هذا المبلغ من المبالغ التي استحقت للمقاول بعملات اخرى.
- هـ. إذا لم يتم تحديد اسعار تبديل العملات في جدول عملات الدفعات، فتعتمد اسعار تبديل العملات التي كانت قائمة في موعد التاريخ الاساس كما قررها البنك المركزي في الدولة (بلد التنفيذ).

المادة الخامسة عشر : سحب العمل وانهاء العقد من صاحب العمل

1/15 - الاشعار بالتصحيح (الأنذار) :

لصاحب العمل بعد اعطاء (المقاول) أنذاراً تحريراً لمدة (15) خمسة عشر يوماً أن يسحب العمل ويضع اليد على الموقع والأعمال ويخرج المقاول منها .

2/15 - سحب العمل من قبل صاحب العمل :

يحق لصاحب العمل سحب العمل في الحالات الآتية دون الرجوع الى المحكمة :

- أ. إذا اخفق المقاول في تقديم ضمان الأداء بموجب الفقرة (2/4) أو في الاستجابة لاشعار بالتصحيح أعلاه (في حالة طلب المقاول تقديم كفالة حسن الأداء بعد توقيع العقد) .
 - ب. إذا أفلس (المقاول) أو أشهى أسعاره .
 - ج. إذا تقدم (المقاول) بطلب لأشهر أفالسه أو أسعاره .
 - د. إذا صدر قرار من المحكمة المختصة بوضع أموال (المقاول) في يد أمينة التفليسية (الستنديك) .
 - هـ. إذا عقد المقاول صلحاً يقيه الأفلاس أو تنازل عن حقوقه لصالح دائنيه .
 - و. إذا وافق المقاول على تنفيذ المقاولة تحت إشراف هيئة مراقبة مؤلفة من دائنيه .
 - زـ. إذا كان المقاول شركة أعلنت تصفيتها عدا التصفية الأخبارية لأغراض الاندماج أو إعادة التكوين .
 - حـ. إذا تنازل المقاول عن المقاولة .
 - طـ. إذا أحال المقاول أجزاء من الإشغال الى مقاول ثانوي دون الحصول على موافقة صاحب العمل .
 - يـ. إذا وقع الحجز على أموال المقاول من محكمة ذات اختصاص وكان من شأن هذا الحجز أن يؤدي الى عجز المقاول عن الأيفاء بالتزاماته .
 - وـ. إذا قدم المقاول او عرض على اي شخص (بصورة مباشرة او غير مباشرة) رشوة او هدية او منحة او عمولة او هبة مالية كترغيب او مكافأة مقابل :
- 1- أداء عمل او امتياز عن اداء عمل له علاقة بالعقد.

2- اظهار المحاباة او عدمها لمصلحة اي شخص له علاقة بالعقد، او إذا وعد اي من مستخدمي المقاول او وكلائه او مقلوليه الثنويين او وعد باعطاء اية رشوة (بشكل مباشر او غير مباشر) لاي شخص او مكافأة حسبما هو موصوف في الفقرة (و)، الا ان تقديم اية حواجز ومكافآت قانونية لمستخدمي المقاول لا يستوجب انهاء العقد.

كـ. اذا بلغت نسبة التأخير في تقديم سير العمل في اي وقت خلال مدة تنفيذ الأشغال أكثر من ما هو منصوص عليها في الشروط الخاصة .

لـ. اذا أيد المهندس تحريرياً لصاحب العمل تحقق اي من الحالات التالية :

- أن المقاول قد تخلى عن المقاولة أو أنه أمتنع عن التوقيع على صيغة التعاقد على الرغم من مباشرته العمل .

- أن المقاول قد عجز بدون عذر مشروع عن الاستمرار بالأعمال أو وقف تقديم الأعمال لمدة (30) ثلاثون يوماً بعد تسليمه من المهندس أشعاراً تحريرياً بلزم الاستمرار بالأعمال .

- أن المقاول قد أخفق في رفع المواد من الموقع أو في هدم الأعمال أو في استبدالها خلال ثلاثة أيام بعد تسليمه من المهندس أشعاراً تحريرياً بأن المواد والأعمال المذكورة قد تقرر رفضها بمقتضى أحكام المقاولة .

- أن المقاول غير قائم بتنفيذ الأعمال طبقاً للمقاولة أو أنه متعمد الأهمال وعدم المبالغة في تنفيذ التزاماته بموجب المقاولة .

- أن المقاول قد تعاقد من الباطن بخصوص أي قسم من المقاولة بشكل يضر بجودة العمل أو يخالف تعليمات المهندس .

نـ. إذا أتضح لصاحب العمل ممارسة المقاول لأي من ممارسات الفساد الأداري أو الأحتيال أو التواطؤ أو القهر أو الأعقة ... الخ المبينة في الفقرة (6/15) أدناه .

ويحق لصاحب العمل عند أخلال المقاول في تنفيذ أعمال المقاولة وصول العمل إلى المراحل النهائية وجود فرقة لديه على تنفيذ باقي الأعمال تشكيل لجنة أسراع تأخذ على عاتقها أكمال الأعمال وفق للشروط والإجراءات المثبتة في دليل التعاقدات بهذا الشأن .

3/15 - التقييم بتاريخ سحب العمل :

على صاحب العمل – وباسرع ما يمكن عملياً – بعد ان يكون الاشعار بانهاء العقد قد اصبح نافذاً بموجب الفقرة (2/2)، ان يقوم عملاً باحكام الفقرة (5/3) بالاتفاق على قيمة الاشغال ومستلزمات التنفيذ ووثائق المقاول وایة مبالغ أخرى تستحق للمقاول مقابل الاشغال المنفذة بموجب العقد، او اجراء تقديراته بشأنها.

4/15 - الدفع بعد سحب العمل :

لصاحب العمل، بعد ان يكون الاشعار بانهاء العقد قد اصبح نافذاً بموجب الفقرة (2/2)، ان يقوم بما يأتي :

أـ. المباشرة باتخاذ الاجراءات المتعلقة بمطالباته وفقاً لاحكام الفقرة (5/2).

بـ. أيقاف دفع اية مبالغ الى المقاول الى حين التحقق من تكاليف تنفيذ الاشغال وأكمالها واصلاح اية عيوب فيها، وتحديد الغرامات التأخيرية المتحققة على المقاول (ان وجدت)، وایة تكاليف اخرى تكبدتها صاحب العمل.

جـ. اقتطاع اية خسائر واضرار تكبدتها صاحب العمل وایة تكاليف اضافية تم صرفها لغاية اكمال الاشغال من حساب المقاول، وذلك بعد احتساب اية مبالغ تستحق للمقاول مقابل انهاء العقد بموجب الفقرة (2/2)، وبعد استرداد مثل هذه الخسائر والاضرار والتکاليف الاضافية يدفع صاحب العمل اى رصيد متبقى للمقاول وحسب التشريعات النافذة .

5/15 - حق صاحب العمل في انهاء العقد :

اولا : يحق لصاحب العمل انهاء العقد في الحالات الآتية :

- i. يحق لصاحب العمل ان ينهي العقد في اي وقت لما يخدم المصلحة العامة، بحيث يصدر اذارا بذلك الى المقاول. ويعتبر الانهاء نافذا بعد مرور (28) يوما من بعد تاريخ تسلم المقاول للانذار المذكور او من تاريخ اعادة ضمان حسن الاداء اليه من قبل صاحب العمل، ايهما لاحق المصلحة العامة وفقا لامر سلطة الالتفاف المؤقتة المنحلة رقم (87) لسنة 2004 او اي قانون يحل محله .
 - ii. اذا تعذر على المقاول اكمال تنفيذ جزء كبير من المقاولة لفترة تجاوز (90) تسعون يوما لأسباب خارجة عن ارادته وفق للشروط والاجراءات المثبتة في دليل التعاقدات بهذا الشأن .
 - iii. اذا اصبح تنفيذ الالتزام التعاقدى مستحيلا وانقق الطرفان على الانهاء .
- ثانيا : لا يحق لصاحب العمل ان ينهي العقد بموجب هذه الفقرة "ل يقوم بتنفيذ الاشغال بنفسه او لترتيب تنفيذها من مقاول اخر او لتقاضي انتهاء المقاولة من المقاول بموجب الفقرة (2/16) (الانهاء من المقاول).
- ثالثا : بعد هذا الانهاء، يتبعن على المقاول التوقف عن العمل وازالة معداته وفقا لاحكام الفقرة (3/16)، ومن ثم تتم تسوية حساباته بتطبيق احكام الفقرة (4/16) (الدفع عند انتهاء المقاولة).

6/15 - ممارسات الاحتيال والفساد

إذا اتضح لصاحب العمل قيام المقاول باى من ممارسات الفساد الاداري أو الاحتيال أو التواطؤ أو القهر أو الاعاقة أو اثناء المنافسة للحصول على العقد او تنفيذه، عند ذلك يحق لصاحب العمل وخلال 14 يوما بعد اشعار المقاول بذلك، انتهاء العقد وأبعاده من الموقع وتطبيق احكام المادة الخامسة عشرة كما لو ان الأبعاد قد تم بموجب الفقرة (2/15) (الانهاء من صاحب العمل).

وإذا اتضح باى من مستخدمي المقاول متورط بممارسة الفساد الاداري أو الاحتيال أو التواطؤ أو القهر أو الاعاقة خلال تنفيذ الاشغال فيجب أبعاد هذا المستخدم من الموقع طبقا لاحكام الفقرة (9/6) (مستخدمو المقاول).

يعتمد صاحب العمل التعريف الأتية لغرض هذه النصوص:

1. "الممارسات الفاسدة" وتعني تقديم او اعطاء او استلام او التماس بشكل مباشر او غير مباشر اي غرض ذي قيمة للتاثير على عمل مسؤول في موقع مسؤولية عامة خلال اجراءات التعاقد او تنفيذ العقد.
2. "مارسات احتيالية" تعني اي سوء تمثيل او حذف لأى من الحقائق بهدف التاثير على اجراءات التعاقد او تنفيذ العقد.
3. "مارسات التواطؤ" تعني اي تخطيط او تنسيق بين اثنين او اكثر من مقدمي العطاء، بعلم او دون علم صاحب العمل بهدف وضع اسعار وهمية وغير تنافسية.
4. "مارسات قهريه" تعني إيذاء او التهديد بآيذاء، بشكل مباشر او غير مباشر، الأشخاص او ممتلكاتهم للتاثير على مشاركتهم في اجراءات التعاقد او التاثير على تنفيذ العقد.
5. ممارسة الاعاقة وتعني ما يأتي:

اولا - الالتفاف المعتمد او التزوير او التغيير في الوثائق او حجب الأدلة الازمة للتحقيق او الأدلة بشهادة زور للمحققين لاعاقة اجراءات التحقيق من صاحب العمل في ممارسات الفساد الادارية أو الاحتيال او التواطؤ او الممارسات القهريه او التهديد او التحرش او اعاقه اي طرف ومنعه من تقديم أي معلومات تتعلق بالتحقيق او معنه من متابعة اجراءات التحقيق.

ثانيا - الممارسات التي تعيق صاحب العمل عن متابعة اجراءات التدقيق والمراجعة بالاستناد الى البند (3-1-هـ) من التعليمات لمقدمي العطاء.

المادة السادسة عشرة : تعليق العمل وانهاء العقد من المقاول

1/16 - حق المقاول في تعليق العمل :

إذا أخفق صاحب العمل في تأمين الترتيبات المالية الازمة للعقد بموجب الفقرة (4/2) ، أو إذا لم يتقييد صاحب العمل بمواعيد الدفعات المستحقة للمقاول عملا بأحكام الفقرة (7/14)، فإنه يجوز للمقاول، بعد توجيهه إشعار مدة لاتقل عن 21 يوما إلى صاحب العمل، أن يعلق العمل (أو أن يعطيه عملية التنفيذ) حتى يتسلم المقاول الدفعة المستحقة له حسب واقع الحال وحسب ما هو وارد في الإشعار.

ان اجراء المقاول هذا، لا يجحف بحقه في استيفاء نفقات التمويل التي قد تتحقق له بموجب احكام الفقرة (14/8)، و لا بحقه في انهاء العقد عملا باحكام الفقرة (2/16).

إذا تسلم المقاول لاحقا الدفعة المستحقة له قبل قيامه بتوجيهه إشعار الانهاء، فإنه يتبع عليه ان يستأنف العمل المعتمد وباسرع وقت ممكن عمليا.

اما إذا تකد المقاول تاخرا في مدة الأكمال و/ او كلفة ما نتيجة لتعليق العمل (او ابطاء عملية التنفيذ) بموجب احكام هذه الفقرة " فعليه ان يرسل اشعارا الى صاحب العمل بالامر، لتقدير استحقاقاته بشأنها، مع مراعاة احكام الفقرة (1/20)، بخصوص :

أ- تمديد مدة الأكمال بسبب ذلك التأخير، إذا كان الأكمال قد تأخر او سوف يتاخر، وذلك بموجب احكام الفقرة (4/8).

ب- اي كلفة بهذه مع هامش ربح معقول، لضافتها الى قيمة العقد.

وبعد تسلم صاحب العمل لمثل هذا الاشعار، يتبع عليه المضي بالاجراءات بموجب احكام الفقرة (5/3) لاتفاق عليها او اجراء التقديرات بشأن هذه الامور .

2/16 - انهاء العقد من المقاول :

يحق للمقاول انهاء العقد في الحالات الآتية :

أ- إذا لم يستلم المقاول الدليل المعقول على تأمين صاحب العمل الترتيبات المالية الازمة للعقد بموجب الفقرة (4/2) (حق المقاول في تعليق العمل) وبعد 42 يوما من تقديمها اشعار بذلك الى صاحب العمل عملا باحكام الفقرة (1/16) (حق المقاول في تعليق العمل).

ب- إذا لم يتسلم المقاول أي مبلغ استحق دفعه له بموجب شهادة دفع مرحلية خلال (42) يوما من انقضاء المهلة التي يتبعين على صاحب العمل الدفع خلالها بموجب أحكام الفقرة (7/14) (باستثناء الخصومات التي يتحقق أقتطاعها بخصوص مطالبات صاحب العمل بموجب الفقرة (5/2)).

ج- إذا أخل صاحب العمل بصورة جوهرية في أداء التزاماته بموجب العقد بصورة قد تتسبب بالتاثير المادي والمعاكس على التوازن الاقتصادي للعقد و/ او على قابلية المقاول لتنفيذ العقد .

د- إذا أخل صاحب العمل بالالتزام بأحكام الفقرة (7/1) المتعلقة بالتنازل.

هـ- إذا حدث تعليق مطول للعمل، مما يؤثر على تنفيذ الاشغال بكمالها، حسبما هو منصوص عليه في الفقرة (11/8).

و- إذا ثبتت بان صاحب العمل قد اصبح مفلسا او وقع تحت التصفية، او فقد السيولة، او صدر امر اداري ضده او انه قد اجرى تسوية مالية مع دائنه، او قد حدث اية واقعة لها نفس التاثير لاي من هذه الافعال او الحوادث (بموجب القوانين الواجبة التطبيق).

ففي اي من هذه الاحاديث او الظروف، يمكن للمقاول بعد اشعار صاحب العمل خطيا في مدة (14) يوما، ان ينهي العقد، الا انه يمكن للمقاول باشعار ان ينهي العقد فورا إذا حصلت اي من الحالتين (هـ) او (و) اعلاه.

ان اختيار المقاول لانهاء العقد يجب ان لا يجحف بآية حقوق اخرى تتحقق له بموجب العقد او لغير ذلك من الاسباب .

3 - التوقف عن العمل وازالة معدات المقاول :

بعد ان يصبح اي من الاشعارات المتعلقة بانهاء العقد من صاحب العمل بموجب احكام الفقرة (5/15)، او بانهاء العقد من المقاول بموجب احكام الفقرة (2/16)، او بالانهاء الاختباري المترتب على حصول قوة قاهرة بموجب احكام الفقرة (6/19)، نافذا، فانه يتبعين على المقاول ان يباشر على الفور بما يأتي :

أ- التوقف عن تنفيذ اي عمل، الا إذا كان تنفيذ مثل هذا العمل قد صدرت تعليمات بشانه من صاحب العمل لغرض حماية الاشخاص او الممتلكات او لسلامة الاشغال .

ب- تسليم وثائق المقاول (والوثائق المتعلقة بالعقد) والتجهيزات الالية والمواد والاسغال الاخرى التي تم دفع مقابلها اليه.

ج- إزالة كل مستلزمات التنفيذ الاخرى عن الموقع، باستثناء ما يلزم منها لامور السلامة، وان يغادر الموقع.

4/16 - الدفع عند انهاء العقد :

يتبعين على صاحب العمل، بعد ان يكون الاشعار الصادر بانهاء العقد بموجب الفقرة (2/16) قد اصبح نافذا، ان يقوم بما يأتي :

أ- اعادة ضمان حسن الأداء الى المقاول.

ب- دفع استحقاقات المقاول حسب احكام الفقرة (6/19).

ج- دفع المبالغ الناجمة عن اي ضرر او خسارة اخرى تكبدتها المقاول نتيجة لهذا الانهاء.

المادة السابعة عشر : المخاطر والمسؤولية

1/17 - الغرامات :

يتعين على المقاول أن يعوض ويحمي من الضرر كلا من صاحب العمل وأفراده ووكالاتهم ضد جميع المطالبات والاضرار والاعباء والنفقات (بما فيها اتعاب ونفقات التقاضي)، وذلك فيما يتعلق بما يأتي :

أ- الاصابات الجسدية او المرض او الاعتلal او الوفاة التي تلحق باي شخص مهما كان إذا كانت ناجمة عن او اثناء او بسبب التصاميم، أو عن تنفيذ الاشغال وأكمالها وصلاح اية عيوب فيها، ما لم تكن معززة الى الاهمال او الفعل المتعمد او نقض العقد من صاحب العمل او افراده او اي من وكالائهم .

ب- الضرر او الخسارة التي تلحق بالمتطلكات العقارية او الشخصية (فيما عدا الاشغال) وذلك الى المدى الذي يكون فيه هذا الضرر او الخسارة :

1- ناجما عن او اثناء او بسبب التصاميم او تنفيذ او اكمال الاشغال او اصلاح اية عيوب فيها.

2- ما لم يكن ذلك ولل مدى الذي يعزى الى اي اهمال او فعل متعمد او نقض للعقد من صاحب العمل او مستخدميه واي من وكالائهم او اي شخص مستخدم من اي منهم بصورة مباشرة او غير مباشرة.

كما يتعين على صاحب العمل ان يعوض ويحمي المقاول ومستخدميه ووكالائهم ضد اية مطالبات او اضرار او خسائر او نفقات (بما فيها اتعاب ونفقات التقاضي) بخصوص ما يأتي :

(1) الاصابات الجسدية او المرض او الاعتلal او الوفاة التي تعزى الى الاهمال او الفعل المتعمد او نقض العقد من قبل صاحب العمل او افراده او اي من وكالائهم.

(2) اية امور اخرى تكون المسؤلية عنها مستثناء من التغطية التأمينية، المنوه عنها في البنود (د-1 ، 2 ، 3) من الفقرة (3/18).

2/17 - اعتناء المقاول بالاشغال :

يتحمل المقاول المسؤلية الكاملة عن العناية بالاشغال ومستلزمات التنفيذ ابتداء من تاريخ المباشرة وحتى صدور "شهادة الأسلام الأولى للاشغال" (او تعتبر انها قد صدرت) بموجب الفقرة (10/11)، حيث تنتقل هذه المسؤلية الى صاحب العمل، وينطبق هذا المفهوم على اي قسم او جزء من الاشغال تم اصدار "شهادة الأسلام الأولى للاشغال" (او تعتبر انها قد صدرت) بخصوصه.

وبعد ان تنتقل المسؤلية الى صاحب العمل وفقا لذلك، يظل المقاول مسؤولا عن العناية باي عمل متبقى بالتاريخ المحدد في "شهادة الأسلام الأولى للاشغال" الى ان يتم استكمال هذه الاعمال المتبقية.

إذا لحق بالاشغال او وثائق المقاول اي ضرر او خسارة خلال فترة مسؤولية المقاول عن العناية بها، لا يسبب من الاسباب (باستثناء المخاطر المبينه في الفقرة (17/3) لاحقا)، فإنه يتعين على المقاول ان يصلح تلك الخسارة او الضرر على حسابه الخاص ومسؤوليته، حتى تصبح الاشغال ومستلزمات التنفيذ ووثائق المقاول مطابقة للعقد.

ويظل المقاول مسؤولا عن اي ضرر او خسارة قد تنتج عن افعال المقاول بعد صدور شهادة الأسلام الأولى للاشغال بشأنها، و عن اية اضرار او خسائر قد تحصل بعد اصدار شهادة الأسلام الأولى للاشغال ولكنها ناتجة عن واقعة سابقة كان المقاول مسؤولا عنها .

3/17 - مخاطر صاحب العمل (المخاطر المستثناء) :

- إن المخاطر المشار إليها في الفقرة (4/17) والمدرجة لاحقا هي تلك التي لها تأثير مباشر على تنفيذ الأشغال :
- أ- الحرب او الاعمال العدوانية (سواء اعلنت الحرب او لم تعلن) او الغزو، او افعال الاعداء الاجنبي.
 - ب- التمرد او اعمال الارهاب او التخريب من اشخاص ليسوا من مستخدمي المقاول والثورة او العصيان او الاستيلاء على الحكم بالقوة، او الحرب الاهلية في الدولة.
 - ج- الاضرابات او المشاغبات او حركات الاخلاص بالنظام داخل الدولة من اشخاص ليسوا من مستخدمي المقاول..
 - د- الاعتداء الحربي، او المواد المتفجرة او الاشعاعات الایونية او التلوث بالاشعاعات النووية داخل الدولة، باستثناء ما هو ناتج عن استخدام المقاول لمثل هذه الاعتداء او المواد المتفجرة او الاشعاعات.
 - هـ- موجات الضغط الناتجة عن الطائرات أو وسائل النقل الجوية المنفذة بسرعة الصوت او بسرعة تفوق سرعة الصوت.
 - وـ- استخدام صاحب العمل او اشغاله لا ي جزء من الأشغال الدائمة، باستثناء ما هو منصوص عليه في العقد.
 - زـ- تصميم اي جزء من الاشغال تم اعداده من مستخدمي صاحب العمل او من اخرين يعتبر صاحب العمل مسؤولا عنهم. و...
 - حـ- أية عملية لقوى الطبيعة مما يعتبر امرا غير منظور، او مما لا يمكن توقع اتخاذ الاجراءات الوقائية المناسبة ضده من مقاول متضرس.

4/17 - تبعات مخاطر صاحب العمل :

إذا نتج عن اي من المخاطر المدرجة في الفقرة (3/17) اعلاه أية خسارة او ضرر للاشغال او مستلزمات التنفيذ او وثائق المقاول، فإنه يتبع على المقاول ان يشعر صاحب العمل بذلك فورا، وان يصلح الضرر او الخسارة الناتجة الى المدى الذي يطلبها صاحب العمل.

وإذا تكبد المقاول تاخيراً في التنفيذ و/او كلفة ما بسبب اصلاح تلك الاضرار او الخسائر، فإنه يتبع عليه ارسال اشعار اخر الى صاحب العمل لتقدير استحقاقاته بشأنها، مع مراعاة احكام الفقرة (1/20)، بخصوص :

- أـ- تمديد مدة الأكمال لقاء ذلك التأخير، إذا كان الأكمال قد تأخر او سوف يتاخر، وذلك بموجب احكام الفقرة (4/8).
- بـ- اي كلفة كهذه، لاضافتها الى قيمة العقد.

ويتعين على صاحب العمل، بعد تسلمه للأشعار اللاحق، ان يتصرف وفقا للفقرة (5/3) بالاتفاق عليها او اجراء التقديرات بشأن هذه الامور.

5/17 - حقوق الملكية الفكرية والصناعية :

يعني مصطلح “التعدي” في هذه الفقرة : اي تعد (او زعم بالتعدي) على اية حقوق كبراءة الاختراع او التصاميم المسجلة او حقوق التأليف او العلامات او الاسماء التجارية او الاسرار التجارية او غيرها من حقوق الملكيات الفكرية او الصناعية المتعلقة بالاشغال، كما يعني مصطلح “مطالبة” اية مطالبة (او اجراءات للمطالبة) بادعاء حصول تعد ما.

إذا لم يرسل اي طرف اشعاراً الى الطرف الآخر حول اية مطالبة خلال (28) يوما من تاريخ تسلم مطالبة ما، اعتبر الطرف الاول (في هذه الفقرة) متنازاً عن حقه في التعويض بموجب احكام هذه “الفقرة”.

يتبع على صاحب العمل ان يعوض المقاول وبحميه من اي ادعاء بالتعدي، إذا كان الادعاء :

- أـ- قد حصل نتيجة لامتنال المقاول لاحكام العقد، مما لم يكن بامكانه تجنبه .

بـ- ناتجا عن استخدام صاحب العمل لایة اشغال :

- 1- لغرض غير المقصود منها، او مما يمكن استنتاجه من العقد، بصورة معقولة.
- 2- متصلابا ي شيء لم يقم المقاول بتوريده، الا إذا كان هذا الاستخدام معروفا للمقاول قبل "التاريخ الاساس" او انه منصوص عليه في العقد.

يتعين على المقاول ان يعوض صاحب العمل ويحميه ضد اية مطالبة اخرى قد تنشأ عن او تكون متعلقة :

- 1- بتصاميم المقاول وتصنيع وتنفيذ وتركيب الاشغال.
- 2- استخدام معدات المقاول.
- 3- للاستخدام الامثل للأشغال.

إذا استحق اي طرف تعويضا بموجب احكام هذه "الفقرة"، فإنه يتتعين على الطرف المعرض التفاوض على حسابه لتسوية الادعاء بالإجراءات القضائية او التحكيمية التي قد تترجم عنه، وعلى الطرف الآخر ان يساعد في منازعة الادعاء بناء على طلب الطرف المعرض وحسابه. كما يتتعين على الطرف الآخر ومستخدميه ان يتمتع عن تقديم اي اقرار يمكن ان يكون مجحفا بحق الطرف المعرض، الا إذا كان هذا الطرف المعرض قد اخفق في اجراء التفاوض او القاضي او التحكيم بناء على طلب من الطرف الآخر.

6/17 - تحديد المسؤولية :

لا يعتبر اي طرف مسؤولا تجاه الطرف الآخر ازاء فقدان استخدام اي من الاشغال، او فوات ربح عن اي عقد، او فقدان الفرصة للحصول على عقود اخرى، او لاي ضرر او خسارة غير مباشرة او بالتتابع مما قد يلحق بالطرف الآخر بسبب العقد، باستثناء ما تم النص عليه في الغرامات التأخيرية بموجب الفقرة (7/8) وكلفة اصلاح العيوب بموجب الفقرة (2/11)، والدفع بعد انتهاء العقد بموجب الفقرة (4/15)، و الدفع عند الانتهاء بموجب الفقرة (4/16) والغرامات بموجب الفقرة (1/17) وتبعات مخاطر صاحب العمل بموجب البند (4/4-ب)، وحقوق الملكية الفكرية الصناعية بموجب الفقرة (5/17).

ان المسؤولية الكلية التي يتحملها المقاول تجاه صاحب العمل بموجب العقد او فيما هو متصل به، يجب ان لا تتجاوز المبلغ المحدد في الشروط الخاصة او "مبلغ العقد" المحددة في العقد(ان لم يكن قد تم تحديد مبلغ ما في بيانات العقد) وذلك فيما عدا :

- التزود بالكهرباء والماء بموجب الفقرة (19/4).
- معدات صاحب العمل والمواد المقدمة مجانا منه، بموجب الفقرة (20/4).
- التعويضات، بموجب الفقرة (1/17).
- حقوق الملكية الفكرية والصناعية، بموجب الفقرة (5/17).

ولا تحد احكام هذه "الفقرة" من مسؤولية الطرف المخل في اي من حالات الغش او التقصير المتعمد او سوء التصرف بلا مبالغة منه .

7/17 - استخدام مقرات دوائر وأقامة صاحب العمل :

على المقاول تحمل المسؤلية الكاملة للعناية بمقرات دوائر وأقامة ممثلي صاحب العمل في المواقع (إذا وجدت) وكما محدد في متطلبات صاحب العمل ابتداء من تاريخ تسليم الموقع للمقاول ولغاية تاريخ الالء بسبب اخلاء الاشغال (أن كان الالء يتم في تاريخ لاحق للموعد المحدد في شهادة الاستلام الأولى للأشغال).

إذا حدث اي فقدان او ضرر في المقرات المشار إليها اتفا اثناء سريان مسؤولية المقاول عليها ناتج عن أي سبب مهما كان الا انه لا يعود الى صاحب العمل. يتبعين على المقاول وعلى نفقته الخاصة أصلاح الاضرار وتعويض الاجزاء المفقودة وحسب متطلبات صاحب العمل.

المادة الثامنة عشر : التأمين

1/18 - المتطلبات العامة للتأمينات :

يعني مصطلح "الطرف المؤمن" في "هذه المادة" – لكل نوع من التأمينات، ذلك الطرف المسؤول عن استصدار وادامة التأمين المنصوص عليه من اي من "مداد" هذه المادة.

وحيثما يكون المقاول هو "الطرف المؤمن" فإنه يتبع عليه التأمين لدى جهات تامينية وبشروط تامين مقبولة لدى صاحب العمل، وبحيث تكون هذه الشروط متناسبة مع اي شروط عامة اتفق عليها الطرفان قبل تاريخ "كتاب الأحالة"، اذ ان هذه الشروط المتفق عليها لها الاولوية على ما يرد في هذه "المادة" من احكام .

حيثما يكون صاحب العمل هو "الطرف المؤمن" فإنه يتبع ان يتم التأمين لدى جهات تامينية وبشروط مقبولة من المقاول ويجب ان تكون هذه الشروط متناسبة مع الشروط المتفق عليها من الطرفين قبل تاريخ كتاب الأحالة ويجب ان تكون للشروط المتفق عليها الاولوية على الشروط الوراءة من هذه المادة.

إذا كان مطلوبا في وثيقة التأمين تقديم تعويض لتأمين مشترك (اي للطرفين مجتمعين)، فإنه يجب تطبيق التغطية التامينية لكل طرف مؤمن له بصورة مستقلة وكأنه قد تم استصدار وثيقة منفردة له. اما إذا نصت وثيقة التأمين على تقديم تعويضات "لمشترين اضافيين" اي لأشخاص اخرين غير الطرفين المؤمن لهم بموجب احكام هذه "المادة" ، فإنه يتبع :

- 1- ان ينوب المقاول عن هؤلاء المشترين الاضافيين فيما عدا افراد صاحب العمل اذ يعتبر صاحب العمل نائبا عنهم.
- 2- لا يعتبر هؤلاء المشترين الاضافيين مخولين بتسلمه الدفعات مباشرة من الجهة التامينية او ان يكون لهم اي تعامل مباشر مع تلك الجهة التامينية.
- 3- للطرف المؤمن ان يطلب من جميع هؤلاء المشترين الاضافيين الالتزام بالشروط الواردة في وثيقة التأمين. كما يشترط في كل وثيقة تامين ضد الخسارة او الضرر، ان يتم دفع تعويضاتها بالعملات الازمة لتعويض الخسارة والضرر، وان تستخدم الدفعات التي تقدمها الجهات التامينية لغرض تعويض الخسارة او الضرر.
يتبع على "الطرف المؤمن" ذي العلاقة ان يقدم الى الطرف الآخر، خلال الفترات المحددة في بيانات العقد (والتي يتم احتساب بدايتها من تاريخ المباشرة) ما يأتي :
 - أ- اثباتا بأنه قد تم استصدار وثائق التأمين المطلوبة بموجب هذه "المادة".
 - ب- نسخا من وثائق التأمين المتعلقة بتأمين الاشغال ومعدات المقاول بموجب الفقرة (18/2) والتامين ضد اصابة الاشخاص وتضرر الممتلكات بموجب الفقرة (18/3).

كما يتبع على "الطرف المؤمن" ، عند سداد كل قسط، ان يقدم نسخا من ايسارات السداد الى الطرف الآخر .
يتبع على كل طرف ان يلتزم بالشروط المدرجة في اي من وثائق التأمين. كما يتبع على "الطرف المؤمن" ان يعلم الجهة التامينية بأية تغيرات تحصل في الاشغال وان يتأكد من ادامة سريان الوثائق التامينية بموجب احكام هذه "المادة".

لا يحق لاي طرف ان يجري اي تعديل جوهري على شروط اي من وثائق التأمين بدون الحصول على موافقة مسبقة من الطرف الآخر. وإذا أجرت جهة تامينية (او حاولت اجراء) اي تعديل على شروط التأمين، فإنه يتبع على الطرف الذي اشعرته تلك الجهة التامينية بامر التعديل أولا ان يعلم الطرف الآخر فورا بالامر.

إذا تخلف "الطرف المؤمن" عن استصدار وادامة اي من التأمينات المطلوبة منه وفقا لشروط العقد، او اخفق في تقديم اثبات مقبول ونسخ الوثائق وفقا لمتطلبات هذه "الفقرة" ، فإنه يحق للطرف الآخر (باختياره وبدون اجحاف باي من حقوقه او اجراءاته) ان يستصدر وثائق التأمين بالتطبيقات المطلوبة، وان يدفع ما يتربط عليها من اقساط، وعلى الطرف المؤمن له ان يسدد قيمة هذه الاقساط الى الطرف الآخر ، ويتم تعديل قيمة العقد بمقدار المبالغ المدفوعة.

ان اي حكم من احكام هذه "المادة" لا يشكل تحديدا على اي من واجبات او التزامات او مسؤوليات المقاول او صاحب العمل بموجب اي احكام اخرى في العقد او لغيرها من الاسباب. ويتعين على كل من المقاول و/او صاحب العمل ان

يتحمل اية مبالغ لم يتم التامين عليها او لم يتم تحصيلها من الجهات التامينية كل حسب ما هو مطلوب منه بموجب هذه الواجبات او الالتزامات او المسؤوليات، باستثناء الحالة التي يخفق فيها "الطرف المؤمن" باستصدار وادامة وثيقة تامين يمكن استصدارها، وتكون مطلوبة بموجب احكام العقد، ولم يوافق الطرف الآخر على اسقاطها ولم يقم هو الآخر بابرام تامينات لتفادي هذا الاخلاص، فان اية مبالغ كان يمكن استردادها من التامين لقاء استصدار الوثيقة تلك، يتحملها "الطرف المؤمن".

ان الدفعات التي يدفعها اي طرف للطرف الاخر، يجب ان تكون خاضعة لاحكام الفقرة (5/2) المتعلقة بطالبات صاحب العمل او الفقرة (1/20) المتعلقة بطالبات المقاول، حسبما ينطبق.

يحق للمقاول ان يقوم بالتامين المتعلق بالعقد (متضمنا ولكن ليس محددا بالتامين المشار اليه في المادة الثامنة عشرة لدى شركات التامين ودول مؤهلة).

2/18 - التامين على الاشغال ومعدات المقاول:

يتبعن على "المقاول" ان يؤمن على الاشغال والتجهيزات الالية والمواد ووثائق المقاول بمبلغ يعادل قيمتها الاستبدالية الكلمة مضافا اليها كلفة الهدم ونقل الانقاض ورسوم الاتعاب المهنية والربح، ويجب ان يسري هذا التامين اعتبارا من التاريخ المطلوب به تقديم الاثبات بموجب البند (1/1-أ) وحتى تاريخ اصدار "شهادة الاسلام الاولى للاشغال".

كما يتبعن على "المقاول" ان يحافظ على ادامة الغطاء التاميني الى تاريخ اصدار "شهادة الاداء" ضد اية خسارة او ضرر، يكون المقاول او مقاولوه الثنائيون مسؤولين عنه لاسباب سبق حدوثها صدور "شهادة الاسلام الاولى للاشغال"، وضد اية خسارة او ضرر قد يتسبب بها المقاول او المقاولون الثنائيون خلال قيامهم بعمليات اصلاح العيوب عملا باحكام المادة "الحادية عشرة" والمادة "الثانية عشرة".

يتبعن على "المقاول" ان يؤمن على معدات المقاول بمبلغ لا يقل عن كامل قيمتها الاستبدالية بما في ذلك نفقات ايجارها الى الموقع، مع مراعاة ان يكون هذا التامين نافذا لكل معدة اثناء نقلها الى الموقع وحتى تنتهي الحاجة اليها كمعدات للمقاول.

ما لم ينص على خلاف ذلك في بيانات العقد، فإن التامين وفقا لهذه الفقرة يجب :

أ- أن يكون فعالاً ومستداماً من المقاول بأعتباره الطرف المؤمن.

ب- ان يكون التامين باسم الطرفين مجتمعين، وللذان يستحقان بصورة مشتركة الحصول على مبالغ التامين من الجهات التامينية، ويتم من ثم حفظها أو تخديصها للطرف الذي سيتحمل كلفة أصلاح الضرر أو الخسارة.

ج- ان يكون مغطياً لكل ضرر او خسارة ناتجة عن اية حالة لم ترد ضمن مخاطر صاحب العمل المدونة في الفقرة (3/17).

د- أن تكون مغطياً أيضا لكل ضرر او خسارة متعلقة بالمخاطر المدرجة في البند (ج) من الفقرة (3/17) من مخاطر صاحب العمل مع مبلغ خصم لكل حادث بما لا يزيد عن المبلغ المحدد في بيانات العقد، (وإذا لم يتم تحديد مبلغ ما فيه، فإن البند (د) لا ينطبق).

هـ- ومع ذلك يجوز استثناء التامين على الضرر او الخسارة او الاستبدال عما يأتي :

1- اي جزء من الاشغال يكون في حالة معيبة بسبب اي عيب في التصميم او المواد او النصنيع (الا انه يجب المحافظة على غطاء تاميني لایة اجزاء اخرى لحق بها ضرر ناتج عن هذه الحالة بصورة مباشرة ولكن ليس عن الاسباب المبينة في البند (2) لاحقا).

2- اي جزء من الاشغال لحق به الضرر او الخسارة بسبب اعادة انشاء اجزاء اخرى من الاشغال، إذا كان هذا الجزء الاخر في حالة معيبة بسبب عيب في التصميم او المواد او النصنيع.

3- اي جزء من الاشغال كان قد تم تسليميه الى صاحب العمل، باستثناء المدى الذي يكون معه المقاول مسؤولا عن تعويض الضرر او الخسارة.

4- مستلزمات التنفيذ عندما لا تكون موجودة في الدولة، مع مراعاة احكام الفقرة (5/14) فيما يخص التجهيزات الالية والمواد المقصود استخدامها في الاشغال.

إذا تبين – بعد مرور سنة واحدة من تاريخ توقيع العقد – بان الغطاء التاميني الموصوف في البند (د) اعلاه لم يعد متوفرا على اسس تجارية معقولة، فانه يتبع على المقاول “كطرف مؤمن” ان يرسل اشعارا الى صاحب العمل بشان الموضوع، مرفقا به التفاصيل المؤيدة. ويكون صاحب العمل عنده :

1- مستحقا – مع مراعاة احكام الفقرة (5/2) - الحصول على مبلغ من المقاول مساو لهذه التغطية التامينية التجارية المعقولة التي يكون المقاول قد توقع دفعها مقابل تلك التغطية.

2- يعتبر صاحب العمل، ما لم يحصل على التغطية التامينية على اسس تجارية معقولة، انه قد صادق على الغائها من التامين بموجب احكام الفقرة (1/18).

3/18 - التامين ضد اصابة الاشخاص والاضرار بالممتلكات :

يتبع على “الطرف المؤمن” ان يؤمن ضد مسؤولية كل من الطرفين بسبب اي وفاة او اصابة جسدية او اي خسارة او ضرر يمكن ان يلحق باية ممتلكات مادية (باستثناء الاشغال ومعدات المقاول المؤمنة بموجب احكام الفقرة (2/18) او باى اشخاص مؤمنين بموجب احكام الفقرة (4/18)، وذلك لما يمكن ان ينتج عن عمليات التنفيذ التي يقوم بها المقاول قبل صدور “شهادة الاسلام النهائي للاشغال”.

يجب ان لا تقل قيمة هذا التأمين لكل حادث عن المبلغ المحدد في بيانات العقد، دون ان يكون هناك حد اقصى لعدد مرات الحدوث، (وإذا لم يذكر اي مبلغ بهذا الخصوص في العقد فان احكام هذه الفقرة لا تطبق).

ما لم ينص على خلاف ذلك في بيانات العقد، فإنه يتبع مراعاة ما يأتي بالنسبة للتامينات الواردة في هذه “الفقرة” :

أ- ان يتم استصدارها وادامتها من المقاول “كطرف مؤمن”.

ب- ان يكون التامين باسم الطرفين مجتمعين.

ج- ان يتم توسيع مادتها لتشمل المسؤولية ضد الخسارة والضرر الذي يلحق بمتلكات صاحب العمل مما قد ينجم عن تنفيذ المقاول لاشغال العقد، (باستثناء الاشياء التي تم تأميمها وفقا للفقرة (2/18)).

د- وعلى الرغم ذلك فإنه يمكن استبعاد المسؤولية الى المدى الذي قد تنشأ معه عن :

1- حق صاحب العمل في ان ينفذ الاشغال الدائمة على او فوق او تحت او عبر اي ارض، وان يقوم باشغال هذه الارض لاغراض الاشغال الدائمة.

2- الضرر الذي يعتبر نتيجة لا يمكن تقاديمها للتزامات المقاول بتنفيذ الاشغال واصلاح اية عيوب فيها.

3- اية حالة مدرجة ضمن مخاطر صاحب العمل في الفقرة (3/17) ما لم يكن الغطاء التاميني لها متاحة بشروط تجارية معقولة.

4/18 - التامين على مستخدمي المقاول :

يتبع على المقاول ان يستصدر ويحافظ على سريان التامين على المسؤولية ضد المطالبات والاضرار والخسائر والنفقات (بما فيها اتعاب ومساريف التقاضي) التي قد تنتج عن اصابة مرض او اعتلال او وفاة اي شخص يستخدمه المقاول او اي من العاملين لديه.

كما يجب شمول صاحب العمل وممثليه في التعويض بموجب وثيقة التامين هذه، باستثناء ان هذا التامين يمكن ان لا يشمل اية خسائر او مطالبات الى المدى الذي ينتج عن اي فعل او اهمال من صاحب العمل او ممثليه.

يجب ادامة هذا التامين بشكل فعال ومستمر طيلة المدة التي يكون فيها هؤلاء الاشخاص مشتركين في تنفيذ الاشغال، اما بالنسبة لمستخدمي اي مقاول ثانوي، فان بامكان المقاول الفرعى ان يقوم بتامينهم، ولكن يظل المقاول مسؤولا عن الالتزام باحكام هذه “المادة”.

المادة التاسعة عشر : القوة القاهرة

1/19 - تعريف القوة القاهرة :

يعني مصطلح "القوة القاهرة" في هذه "المادة" أية واقعة أو ظرف استثنائي يتصنف بأنه :
أ- خارج عن سيطرة أي طرف.

ب- لم يكن بوسع ذلك الطرف ان يترى منه بصورة معقولة قبل ابرام العقد.

ج- لم يكن بوسع ذلك الطرف ان يتجلبه او يتلاهاه بصورة معقولة عند حدوثه.

د- لا يعزى بشكل جوهري الى الطرف الآخر .

ان القوة القاهرة يمكن ان تشمل، ولكنها ليست محسوبة في أي من انواع الواقع أو الظروف الاستثنائية الآتية، طالما تحققت فيها الشروط المدرجة أعلاه (أ، ب، ج، د) جميعها :

- 1- الحرب أو الاعمال العدوانية (سواء اعلنت الحرب أو لم تعلن)، أو الغزو، أو افعال الاعتداء الاجنبي.
- 2- التمرد أو اعمال الارهاب أو التخريب من اشخاص ليسوا من مستخدمي المقاول أو الثورة أو العصيان أو الاستيلاء على الحكم بالقوة، أو الحرب الاهلية.
- 3- الاضطرابات أو المشاغبات او حركات الاخلاع بالنظام، او الاضرابات او الحصار من اشخاص من غير افراد المقاول.
- 4- الأعدة الحربية أو المواد المتفجرة أو الاشعاعات الاليونية، أو التلوث بالاشعاعات النووية، باستثناء ما يمكن أن يعزى الى استخدام المقاول لمثل هذه الأعدة أو المتفجرات أو الاشعاعات.
- 5- الكوارث الطبيعية مثل الزلازل أو الاعاصير أو العواصف العاتية أو النشاط البركاني.

2/19 - الاشعار بوجود القوة القاهرة :

إذا تعذر على أحد الطرفين (أو كان سيعذر عليه) اداء أي من التزاماته التعاقدية بسبب حصول القوة القاهرة، فإنه يتتعين عليه ان يرسل اشعارا الى الفريق الآخر يعلميه بالواقعه أو الظروف التي تشكل القوة القاهرة، وان يحدد في هذا الاشعار الالتزامات التي أصبح (أو سيصبح) متغيرة عليه أداؤها. ويتعين ان يصدر هذا الاشعار خلال (14) يوما من بعد التاريخ الذي أصبح فيه هذا الطرف على دراية (أو يفترض فيه أنه قد درى) بالحدث أو الظرف الذي يشكل القوة القاهرة.

يعتبر الطرف الذي ارسل الاشعار مدعورا من اداء الالتزامات المنوه عنها طيلة بقاء مفعول القوة القاهرة المانعة له من ادائها.

وعلى الرغم من أي حكم آخر في هذه "المادة" يجب أن لا يطبق حكم القوة القاهرة على التزامات أي طرف بأن يدفع إلى الطرف الآخر استحقاقاته بموجب العقد.

3/19 - واجب التقليل من التأخير :

يتتعين على كل طرف ان يبذل قصارى جهوده المعقولة، في كل الاوقات، للتقليل من التأخير في اداء التزاماته بموجب العقد، كنتيجة للقوة القاهرة.

كما يتتعين على كل طرف أن يعلم الطرف الآخر عند توقيف تأثيره بالقوة القاهرة.

4/19 - تبعات القوة القاهرة :

إذا من المقاول من أداء أي من التزاماته الأساسية بموجب العقد نتيجة لقوة قاهرة تم ارسال اشعار بشأنها عملاً بحكم الفقرة (19/2)، وتکد بسببها تأخيراً في مدة التنفيذ و/أو كلفة ما، يصبح للمقاول، مع مراعاة أحكام الفقرة (20/1)، مستحفاً لما يأتي :

- أ- تمديد مدة الأكمال بسبب هذا التأخير، إذا كان الأكمال قد تأخر أو سوف يتاخر، وذلك بموجب أحكام الفقرة (8/4).
 - ب- استرداد أية كلفة شاملة كلفة اصلاح او اعادة تنفيذ الاشغال و/او استبدال السلع المتضررة او تعرضت للتلف بسبب اي من القوى القاهرة للمدى الذي لايمكن تعويضها من خلال وثيقة تامين المشار إليها بالفقرة (18/4)، إذا كانت الواقعة أو الظرف من النوع الموصوف في أي من البنود (1، 2، 3، 4) من الفقرة (19/1)، وفيما إذا حصل أي من الاحداث الموصوفة بالبنود (4، 3، 2) في دولة الاشغال.
- يتعين على صاحب العمل بعد تسلمه هذا الاشعار أن يباشر بموجب الفقرة (3/5) للاتفاق على أو اعداد تقديراته للكلف المذكورة.

5/19 - القوة القاهرة التي تؤثر على المقاول الفرعى :

إذا كان أي مقاول فرعى مستحفاً بموجب أي عقد أو انفاقية بالاشغال أي أعفاء نتيجة القوة القاهرة بموجب شروط اضافية او شروط أوسع من تلك المحددة في هذه المادة، فإن تلك الأحداث أو الظروف الإضافية أو الأوسع للقوة القاهرة لا تغفى المقاول في حالة عدم أدائه ولا تحوله أي اعفاء بموجب أحكام هذه "المادة".

6/19 - انهاء العقد اختيارياً، الدفع والاخلاع من مسؤولية الأداء :

إذا تعذر الاداء في تنفيذ كل الاشغال بصورة جوهرية لمدة (84) يوماً باستمرار بسبب القوة القاهرة التي تم ارسال اشعار بشأنها بموجب الفقرة (19/2) أو لفترات متتابعة تتجاوز بمجموعها أكثر من (140) يوماً بسبب نفس القوة القاهرة التي تم ارسال الاشعار بشأنها، فعندها يمكن لأي طرف ان يرسل الى الطرف الآخر اشعاراً بانهاء العقد. وفي هذه الحالة، يصبح انهاء العقد نافذاً بعد (7) أيام من تاريخ ارسال الاشعار، ويتعين على المقاول المباشرة باتخاذ اجراءات التوقف عن العمل وازالة معداته، عملاً بأحكام الفقرة (16/3).

وعند انهاء العقد بهذه الصورة، يتعين على صاحب العمل ان يدفع الى المقاول :

- أ- المبالغ الواجبة الدفع مقابل أي عمل تم تنفيذه وله سعر محدد في العقد.
- ب- كلفة التجهيزات الآلية والمواد التي جرى تثبيت شرائها والتي تم تسلمهما من المقاول أو تلك التي تعاقد على توریدها، وفي مثل هذه الحالة تصبح هذه التجهيزات الآلية والمواد ملكاً لصاحب العمل (و ضمن مسؤوليته) حال تسديده لاثمنتها، ويتعين على المقاول تسليمها ووضعها تحت تصرف صاحب العمل.
- ج- أية كلفة أو مسؤولية أخرى تکد بها المقاول في تلك الظروف بشكل معقول و ضروري نتيجة توقعه لأكمال الاشغال.
- د- كلفة إزالة الاشغال المؤقتة ومعدات المقاول عن الموقع، واعادتها الى مخازنه في بلده (أو الى أي مكان آخر شريطة عدم تجاوز كلفة اعادتها الى بلده).
- هـ- كلفة ترحيل مستخدمي المقاول وعماله الذين كان قد استخدمهم لتنفيذ الاشغال بصورة متفرغة، وذلك عند انهاء هذا العقد.

7/19 - الاخاء من مسؤولية الاداء بموجب القانون :

على الرغم من اي حكم اخر في هذه المادة، إذا نشأ اي حادث او ظرف خارج عن سيطرة الفريقين (بما في ذلك القوة القاهرة ولكن ليست محصورة بها)، وجعل وفاء احد الطرفين او كليهما بالالتزامات التعاقدية مستحيلا او مخالف للقانون، او يؤدي بمقتضى القانون الذي يحكم العقد الى اعفاء الطرفين من الاستمرار في اداء اي التزام اخر بموجب العقد.

عندئذ وبعد اشعار من اي من الطرفين الى الطرف الآخر بذلك الظرف او الحدث :

أ- يعفي الطرفان من الاستمرار في اداء اي التزام اخر، ولكن بدون الاجحاف بحقوق اي منهما بخصوص اي اخلال سابق بالعقد.

ب- يكون المبلغ الذي يتربت على صاحب العمل ان يدفعه الى المقاول، هو نفس ما يستحق دفعه بموجب احكام الفقرة (6/19) افأ، كما لو ان العقد قد تم انهاؤه بموجبه.

المادة العشرون : المطالبات والخلافات والتحكيم

1/20 - مطالبات المقاول :

إذا كان المقاول يعتبر نفسه مستحقو للحصول على تمديد في "مدة الأكمال" و/او اية دفعه اضافية بموجب اي "مادة" من هذه الشروط، او لغير ذلك من الاسباب المتعلقة بالعقد، فإنه يتبعن عليه ان يرسل الى صاحب العمل اشعارا مبينا فيه الواقعه او الظرف الذي ادى الى هذه المطالبة. يتبعن ارسال هذا الاشعار في اقرب فرصة ممكنة عمليا، وذلك خلال مدة لا تتجاوز (28) يوما من تاريخ دراية المقاول او وجوب درايته بتلك الواقعه او الظرف.

إذا اخفق المقاول في ارسال الاشعار خلال فترة الـ(28) يوما تلك، فإنه لن يتم تمديد مدة الأكمال، ولن يكون المقاول مستحقو للحصول على اية دفعه اضافية، وبذلك يعتبر صاحب العمل انه قد اخللت مسؤوليته فيما يتعلق بتلك المطالبة. وفيما عدا ذلك فإنه ينبغي تطبيق الاحكام الآتية من هذه "الفقرة".

كما يتبعن على المقاول ايضا ان يرسل اية اشعارات اخرى تكون مطلوبة بموجب العقد، وان يقدم التفاصيل المؤيدة للمطالبة، وذلك لكل ما له علاقة بالواقعه او الظرف المذكورين.

على المقاول ان يحتفظ بالسجلات المعاصرة مما قد تستلزم الضرورة لتعزيز المطالبة، اما في الموقع او في اي مكان اخر مقبول لدى صاحب العمل.

ويمكن لصاحب العمل - دون ان يكون مضطرا للقرار بمسؤوليته عنها - بعد تسلمه لاي اشعار بموجب هذه "الفقرة"، ان يرصد حفظ السجلات و/او ان يوعز الى المقاول بمواصلة تدوين السجلات المعاصرة. ويتبعن على المقاول ان يتيح لصاحب العمل فرصة الاطلاع على السجلات وتفحصها، وان يقدم له نسخا منها (إذا طلب منه ذلك).

وعلى المقاول أيضاً ان يرسل الى صاحب العمل خلال (42) يوما من تاريخ درايته بالواقعه او الظرف الذي ادى الى هذه المطالبة (او من التاريخ الذي كان مفروضا فيه ان يكون قد درى بها)، او خلال اية فترة اخرى يقترحها المقاول ويوافق عليها صاحب العمل، مطالبة مفصلة بصورة وافية و شاملة لتفاصيل المؤيدة لأسس المطالبة وتمديد المدة و/او الدفعه الاضافيه المطالب بها. اما إذا كان للواقعه او الظرف الذي ادى الى هذه المطالبه مفعول مستمر، فإنه :

أ- تعتبر المطالبة المفصلة التي تم تقديمها مطالبة مرحلية.

ب- يتبعن على المقاول أن يواصل إرسال المطالبات المرحلية الأخرى شهريا، مبينا في كل منها مدة التأخير المتراكם و/أو المبلغ المطالب به، وغيرها من التفاصيل المؤيدة حسبما يطلب صاحب العمل بصورة معقولة .

ج- على المقاول أن يرسل مطالبه النهائيه خلال (28) يوما من بعد تاريخ إنتهاء الاثار الناجمة عن الواقعه او الظرف، او خلال أي فترة أخرى يقترحها المقاول ويوافق عليها صاحب العمل.

يتبعن على صاحب العمل، خلال (42) يوما من تاريخ تسلمه مطالبة ما ، او أي تفاصيل أخرى مؤيدة لمطالبة سابقة - او خلال أي فترة يقترحها ويوافق عليها المقاول - أن يقيم المطالبه ويرد عليها أما بالموافقة، أو عدم الموافقة مع

بيان تعليقاته مفصلة عليها، وله أيضاً أن يطلب أية تفاصيل أخرى ضرورية. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يعتبر ملزماً بتقديم رده على أسس المطالبة خلال تلك الفترة المشار إليها آنفاً.

يتعين على صاحب العمل خلال 42 يوماً المشار إليها آنفاً المضي بإجراءات التقديرات بموجب الفقرة (3/5) لتحديد أو تقدير ما يأتي :

1- أي تمديد في مدة الأكمال (سواء قبل أو بعد انقضائها) عملاً بآحكام الفقرة (4/8) و/او ...

2- الدفعة الإضافية (إن وجدت) التي يستحقها المقاول بموجب آحكام العقد.

يجب أن تتضمن كل شهادة دفع تلك المبالغ الخاصة بأية دفعة إضافية أمكن إثباتاً إستحقاقها بصورة معقولة بموجب أي من آحكام العقد ذات الصلة ، والى أن يتم تقييم التفاصيل الوافية التي تثبت صحة الإدعاء لكاملاً المطالبة، فإن إستحقاق المقاول بشأنها، يكون محصوراً بذلك الجزء من المطالبة الذي تمكن من أن يثبت صحة إدعائه بشأنه.

إذا لم يستجب صاحب العمل ضمن السقف الزمني المحدد في هذا الماده، فيتحقق لا ي طرف اعتبار المطالبة مرفوضة من صاحب العمل ويتحقق لا ي من الطرفين احالة المطالبة الى مجلس فض الخلافات لاتخاذ القرار المناسب عملاً بآحكام الفقرة (4/20) .

تعتبر متطلبات هذه "الفقرة" إضافية إلى تلك الواردة في آية "فقرة" "أخرى" قد تتطبق على المطالبة، وإذا اخفق المقاول في الالتزام بآحكام هذه "الفقرة" أو آية "فقرة" "أخرى" فيما يتعلق بأية مطالبة، فينبغي أن يؤخذ في الإعتبار مدى (إن وجد) أثر هذا الإخفاق على القصوى المناسب للمطالبة عند تقدير أي تمديد في "مدة الأكمال" و / أو آية دفعه إضافية بصورة ملائمة، إلا إذا كانت المطالبة قد تم إستبعادها بموجب هذه "الفقرة" .

2/20 - تعين مجلس فض الخلافات (المجلس) :

يتم فض الخلافات "في مجلس فض الخلافات" عملاً لأحكام الفقرة (4/20). ويتعين على الطرفين أن يقوما بتسمية أعضاء المجلس بصورة مشتركة خلال 28 يوماً من أشعار أحد الطرفين الطرف الآخر بأنه سيلجأ إلى تقديم شكواه إلى "مجلس فض النزاعات" عملاً لأحكام الفقرة (4/20).

يتكون "المجلس" كما هو محدد في بيانات العقد، من شخص واحد أو ثلاثة أشخاص ذوي تأهيل مناسب (الأعضاء). ويجب أن يجيد الاتصالات المحددة في العقد بطلاقه وان يكون خبيراً في اسلوب الانشاء المستخدم في تنفيذ الاشتغال و كذلك له الخبرة في تفسير وثائق العقد وإذا لم يكن قد تم تحديد عدد الاعضاء ولم يتم الاتفاق من الطرفين على ذلك فان العدد يعتبر ثلاثة.

إذا كان "المجلس" يتكون من ثلاثة أعضاء، يقوم كل طرف بتسمية عضو واحد للحصول على موافقة الطرف الآخر عليه، ومن ثم يقترح العضوان المعينان العضو الثالث وعلى الطرفين الاتفاق على العضو الثالث الذي يتم تعينه رئيساً للمجلس.

و إذا كانت هنالك قائمة حكام مرشحين مشاراً إليها في العقد، فإنه يتم اختيار أسماء الأعضاء من بين الأسماء الواردة فيها، بإستثناء أي شخص غير قادر أو غير راغب في قبول التعيين كعضو في المجلس.

تتم صياغة الإنقاقية بين الطرفين وعضو المجلس الوحيد (الحكم) أو كل عضو من الأعضاء الثلاثة بحيث يشار إلى الشروط العامة المتعلقة "باتفاقية فض الخلافات" المرفقة كملحق بهذه الشروط العامة للعقد، مع إدخال آية تعديلات يتفق عليها فيما بينهم.

أما بالنسبة لاجور عضو المجلس الوحيد أو كل من الأعضاء الثلاثة واجور أي خبير آخر يقوم "المجلس" بإستشارته، فإنه يجب تحديدها فيما بين الطرفين عند الإنفاق على شروط تعيين "الأعضاء" ، كما يتعين على الطرفين أن يدفعوا تلك الأجر مناصفة .

إذا عزف أي عضو من الأعضاء مجلس فض الخلافات عن العمل او انه اصبح غير قادر على اداء مهمته بسبب العجز او الوفاة او بسبب الاستقالة او انهاء التعيين فيتم تعيين البديل بنفس الطريقة التي تم بموجبها تعيين العضو المستبدل او الإنفاق عليه كما موضح في هذه الفقرة .

يمكن أنهاء تعيين أي عضو باتفاق الفريقيين مجتمعين، وليس من صاحب العمل أو المقاول منفرداً. وما لم يتم الإنفاق على خلاف ذلك من الطرفين، فإن مدة تعيين "المجلس" (بما في ذلك كل عضو فيه) تنتهي عندما يقدم مجلس فض

النزاعات قراره بصدق موضوع النزاع أ عملاً لاحكام الفقرة (4/20)، الا إذا تم رفع خلافات أخرى إلى ”مجلس فض الخلافات“ في نفس الوقت عملاً بأحكام الفقرة (4/20) عند ذاك يوجل الأنتهاء إلى حين أكمال المجلس تقديم قراراته بصدق تلك الخلافات.

٣- الأخفاق في الاتفاق على تعيين (المجلس) :

إذا انتهت أي من الحالات التالية تحديداً :

- أ- لم يتفق الطرفان على تعيين عضو المجلس المنفرد في الموعد المحدد في الفقرة (2/20).
- ب- أخفق أي طرف في تسمية عضو ما (للموافقة عليه من الطرف الآخر) او أخفق في الموافقة على العضو المقترن من الطرف الآخر لمجلس فض النزاعات المتكون من ثلاثة اعضاء في الموعد المذكور اعلاه.
- ج- لم يتفق الطرفان على تعيين العضو الثالث (رئيس المجلس) في الموعد المذكور في اعلاه.
- د- لم يتفق الطرفان على تعيين أي عضو بديل خلال مدة (42) يوماً من أنتهاء مهمة العضو المنفرد للمجلس، أو أحد الأعضاء الثلاثة للمجلس، بسبب امتناعه أو بسبب الوفاة أو العجز عن اداء المهام أو بسبب الاستقالة أو أنتهاء التعيين.

فعدنها تقوم جهة التعيين أو الشخص المسمى في بيانات العقد، بناء على طلب أي من الطرفين أو كليهما وبعد إجراء التشاور اللازم مع كلا الطرفين - بتعيين عضو المجلس هذا. ويكون هذا التعيين نهائياً وباتاً، كما يتعين على الطرفين أن يدفعوا مكافأة الجهة أو الشخص الذي قام بالتعيين مناصفة.

٤- اتخاذ القرار من مجلس فض الخلافات (المجلس) :

ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة، فإنه :

إذا نشأ خلاف من أي نوع كان بين الطرفين، فيما يتصل أو ينشأ عن العقد أو تنفيذ الأشغال، بما في ذلك أي خلاف حول أية شهادة أو تغيرات أو تعليمات أو رأي أو تحديد قيمة من قبل المهندس عند ذاك وبعد تعيين ”مجلس فض الخلافات“ عملاً بأحكام الفقرتين (2/20) و (3/20)، فإنه يمكن لأي طرف أحالة الخلاف تحريرياً إلى ”المجلس“ لدراسته وأنأخذ قرار بشأنه، مع أرسال نسختين من ذلك الأشعار إلى الطرف الآخر والمهندس، وعلى أن يتم التنوية بأن أحالة الخلاف هذا يتم وفقاً لأحكام هذه ”الفقرة“.

وإذا كان ”المجلس“ مكوناً من ثلاثة أعضاء، فإن المجلس يعتبر أنه قد تسلم أشعار أحالة الخلاف إليه وفقاً لأحكام هذه ”الفقرة“ في التاريخ الذي يتسلم فيه رئيس المجلس مثل هذا الأشعار.

يتبعن على الطرفين أن يقدما إلى المجلس كل المعلومات الإضافية بدون توان، وأن يوفران امكانية الدخول إلى الموقع والتسهيلات المناسبة مما قد يتطلبها ”المجلس“ لغرض تمكين المجلس من اتخاذ قرار بشأن ذلك الخلاف، ويفترض ضمناً أن المجلس لن يعمل كهيئة تحكيم.

يتبعن ”على مجلس فض الخلافات“ خلال مدة لا تتجاوز (84) يوماً من تاريخ تسلمه أشعار أحالة الخلاف إليه أو استلام الدفعية المقدمة أيهما أبعد تاريخاً بموجب المادة (6) من ملحق الشروط العامة لاتفاقية فض الخلافات أو أية فترة أخرى يقترحها ”المجلس“ ويوافق عليها الطرفان أن يتخذ قراره بشأنه ويشترط في هذا القرار أن يكون معللاً وأن يتضمن الإشارة إلى أنه تم أصداره عملاً بأحكام هذه الفقرة. إلا أنه في حالة عدم صرف أي من الطرفين المبالغ المستحقة لاي من المحكمين بالكامل عملاً بأحكام المادة (6) من الملحق المشار إليه أعلاه. فلن يتعين على المجلس تقديم قراره بصدق موضوع الخلاف إلى حين تسديد المستحقات كاملة. ويعتبر قرار ”المجلس“ ملزماً للطرفين ويتعين عليهما تنفيذه، إلا إذا تمت (أو إلى حين أن يتم) مراجعته بطريقة التسوية الودية أو من خلال أجراءات التحكيم كما سيرد لاحقاً. ومالم يكن قد جرى التخلص عن العقد أو نقضه أو أنهائه، فإنه يتعين على المقاول في مثل هذه الحالة أن يستمر في تنفيذ الأشغال وفقاً لاحكام العقد.

إذا لم يرضى أي فريق بقرار ”المجلس“، فعليه خلال (28) يوماً من بعد تاريخ تسلمه للقرار، أن يرسل أشعاراً للطرف الآخر يعلمبه فيه بعدم رضاه. وإذا لم يتمكن ”المجلس“ من أصدار قراره خلال فترة (84) يوماً (أو حسبما يتفق عليه خلافاً لذلك) من تاريخ تسلمه طلب أحالة الخلاف إليه (أو استلامه لمستحقاته)، عندئذ يجوز لأي طرف

خلال فترة الـ(28) يوماً التالية لفترة الـ(84) يوماً المقتضية، أن يعلم الفريق الآخر بعدم رضاه ورغبته في اللجوء إلى التحكيم.

في أي من هاتين الحالتين، يتبعن بيان موضوع الخلاف وأسباب عدم الرضا في ذلك الأشعار، وكذلك التنويه أنه قد تم أصداره بموجب أحكام هذه "الفقرة" وباستثناء ما يرد لاحقاً في الفقرتين (7/20 و 8/20) فإنه لا يجوز لأي طرف المباشرة بإجراءات التحكيم حول الخلاف، إلا إذا تم أصدار الأشعار بعدم الرضا على النحو المحدد في هذه "الفقرة".

اما إذا قام "المجلس" بأصدار قراره المتعلق بأمر مختلف عليه بين الطرفين، ولم يرد إليه أي أشعار بعدم الرضا من قبل أي طرف خلال (28) يوماً من بعد تاريخ تسلمه القرار، فإن قرار "المجلس" يصبح نهائياً وملزماً لكلا الطرفين .

5/20 - التسوية الودية:

إذا صدر أشعار بعدم الرضا إعمالاً للفقرة (4/20) أعلاه، فإنه يتبعن على الطرفين محاولة تسوية الخلاف بشكل ودي قبل المباشرة بإجراءات التحكيم. وما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، فإنه يجوز البدء بإجراءات التحكيم في أو بعد اليوم السادس والخمسين من تاريخ أرسال الأشعار بعدم الرضا والرغبة في اللجوء إلى التحكيم ، حتى لو لم تتم محاولة تسوية الخلاف بينهما ودياً .

6/20 - التحكيم:

ما لم ينص على خلاف ذلك في الشروط الخاصة و مالم يكن قد تمت تسوية الخلاف وديا فان اي خلاف حول قرار المجلس (ان وجد) بشانه، بما لم يصبح نهائيا وملزما يتم تسويته بواسطة التحكيم. ومالم يتفق الطرفان على غير ذلك فإنه

أ- للعقود مع المقاولين الاجانب يتم التحكيم بموجب أجراءات و قواعد التحكيم العالمية المتتبعة من هيئة التحكيم الدولية المحددة في بيانات العقد كتلك الصادرة عن غرفة التجارة العالمية او ينستراول او غرفة التحكيم العربية للمقاولين.

ب- ما لم ينص على خلاف ذلك، يتم اجراء التحكيم في العراق .
ج تخضع قرارات التحكيم لقوانين العراقية .

د- يتم اعتماد لغة الاتصالات المحددة بموجب الفقرة (4/1) (القانون واللغة) في اجراءات التحكيم المتتبعة.

ه- للعقود مع المقاولين المحليين يتم اعتماد قواعد التحكيم وفقاً لقوانين العراقية.

تتمتع هيئة التحكيم بصلاحية كاملة للكشف ومراجعة وتنقيح أية شهادة أو تقديرات أو تعليمات أو أراء أو تقييم، وأي قرار صدر عن مجلس فض الخلافات فيما يتعلق بالخلاف.

كما ينبغي عدم تقييد أي من الطرفين بالأجراءات أمام هيئة التحكيم بخصوص البيانات أو الحجج التي سبق طرحها أمام "المجلس" قبل اتخاذ قراره، أو الأسباب المذكورة في أشعار عدم الرضا، كما يعتبر أي قرار "المجلس" بينية مقبولة في التحكيم.

يجوز المباشرة قبل أو بعد أنجاز الأشغال، ويجب أن لا تتأثر التزامات أي من الطرفين أو "المجلس" إذا تمت المباشرة بإجراءات التحكيم أثناء تنفيذ الأشغال .

7/20 - عدم الامتثال لقرار "المجلس":

في حالة اخفاق أحد الطرفين في الامتثال لقرار النهائي والملزم الصادر من مجلس فض الخلافات، يحق للطرف الثاني دون الإجحاف بأي من حقوقه الأخرى حالة عدم الامتثال هذا إلى التحكيم بموجب أحكام الفقرة (6/20) و في مثل هذه الحالة لاتطبق أحكام الفقرتين (4/20) (المتعلقة بقرار المجلس) و (5/20) المتعلقة بالتسوية الودية.

٨/٢٠ - أنقضاء فترة تعيين (المجلس) :

إذا نشأ أي خلاف بين الطرفين فيما يتصل بالعقد أو بما هو ناشئ عنه أو عن تنفيذ الأشغال، ولم يكن هنالك وجود "مجلس فض الخلافات" سواء بسبب انقضاء فترة تعيينه، أم غير ذلك من الأسباب فإنه :

- أـ لا يتم تطبيق الفقرة (4/20) المتعلقة بقرار المجلس، ولا الفقرة (5/20) المتعلقة بالتسوية الودية .
- بـ يمكن أن يحال الخلاف مباشرة إلى التحكيم بموجب أحكام الفقرة (6/20).

القسم الثامن : الشروط الخاصة بالعقد

لعقود تسلیم المفتاح

إن الشروط الخاصة المبينة لاحقاً تكون مكملة للشروط العامة للعقد كلما وحينما يكون هناك نزاع ، و إن أحكامها تسود على تلك المنصوص عليها في الشروط العامة للعقد.

أ- بيانات العقد

البيانات	رقم الفقرة	الشروط العامة
(أدخل صاحب العمل) (أدخل عنوانه متضمنا الهاتف ، البريد الإلكتروني،موقعه على الشبكة الدولية والفاكس)	2/2/1/1 3/1	اسم صاحب العمل و عنوانه
(أدخل اسم ممثل صاحب العمل) (أدخل عنوانه و الهاتف و البريد الإلكتروني)	2/4 و 1/3	ممثل صاحب العمل
() يوم إذا كانت الأشغال إلى عدة أجزاء فتتم الأشارة إلى جدول خلاصة بمدة أنجاز كل جزء	3/3/1/1	مدة أكمال الأشغال
() يوميا إذا كانت الأشغال مقسمة إلى عدة أجزاء فتتم الأشارة إلى جدول أجزاء الأشغال	7/3/1/1 6/5/1/1	فترة الصيانة أجزاء الأشغال
(ينطوي ، لا ينطوي) (أدخل القانون الذي يخضع له العقد)	3/1 4/1	تقديم العطاءات الكترونيا القانون الذي يحكم العقد
(أدخل اللغة (اللغات) المعتمدة)	4/1 4/1	اللغة المعتمدة في العقد لغة الاتصال
(أدخل التاريخ) يجب أن يكون تاريخ إستلام الموقع من تاريخ المباشرة، باستثناء الأجزاء المبنية لاحقاً (إذا كان معمولاً بذلك، مع وصف تفصيلي لهذه الأجزاء : ----- يوم بعد تاريخ المباشرة.	6/1 1/2	تاريخ أبرام العقد تاريخ تسليم الموقع
ضمان حسن الأداء بصيغة ضمان مصرفي قدره (أدخل النسبة المئوية التي يمثلها من قيمة العقد المقبولة وبنفس العملة (العملات) لقيمة العقد المقبولة)	2/4	ضمان حسن الأداء
(أدخل ساعات العمل اليومية) في حالة فشل المقاول في تقديم برنامج تقدم العمل ساري المفعول سيتعرض إلى الغرامة البالغة (أدخل الغرامة المقترحة)	5/6 3/8	ساعات العمل اليومية جدول تقدم العمل
ومعادلة (أدخل مبلغ الغرامة التأخيرية باليوم احتسابها) إذا تضمن العقد تسليم أجزاء المشروع على مراحل يلاحظ الجدول في نهاية البيانات	& 7/8 15/14 (ب)	تعويضات التأخير (الغرامة التأخيرية)
----% من مبلغ العقد النهائي	7/8	الحد الأعلى للغرامات التأخيرية
إذا استمر تعليق العمل بموجب الفقرة (8/8) لمدة تتراوž () يوماً جاز للمهندس ان يصرح للمقاول باستئناف العمل	8/11	تعليق طويل الامد
(في حالة وجود مبلغ الاحتياطي العام أدخل	5/13 (ب)	المبالغ الاحتياطية

نسبة من مبلغ العقد	ثانياً	
اذا استمر تعليق العمل بموجب الفقرة (8/8) لمدة تتجاوز () يوماً جاز للمهندس ان يصرح للمقاول باستئناف العمل	7/13	التعديلات بسبب تغيير التشريعات
(أدخل يسمح أو لا يسمح) في حالة يسمح ادخل الأالية لتعديل الكفة	8/13	التعديلات بسبب متغيرات الكفة
إذا لم يتسلم المقاول آية سلفة مستحقة له بموجب الفقرة (7/14)، فإنه يحق له ان يتلقاضى نفقات التمويل عن آية مبالغ يتاخر دفعها له ادخل (ينطبق ، لا ينطبق)	8/14	السلف المتأخرة
مبلغ العقد معفو من الضرائب والرسوم الكندية (أدخل نعم أم لا)	1/14 (ب)	قيمة العقد
----% من مبلغ العقد (على جهة التعاقد مراعاة النسب المحددة في تعليمات تنفيذ الموازنة الاستثمارية السارية والإجراءات الخاصة باستيفاء هذه السلف)	2/14	الحد الأعلى للدفعة المقدمة
(أدخل الموعد لاسترداد الاقساط) (أدخل نسبة الأسترداد لكل قسط) (على جهة التعاقد مراعاة حدود هذه النسب وفقا لتعليمات تنفيذ الموازنة الاستثمارية النافذة في حينه والإجراءات الخاصة باستيفاء هذه السلف)	2/14	استرداد الدفعة المقدمة
%-----	3/14	نسبة الأستقطاعات النقدية
-----% من مبلغ العقد المقبول	3/14	حدود الأستقطاعات النقدية
اذا كان ينطبق (أدخل أسم المؤسسة المالية) ، لا (ينطبق)	8/14	أسم الجهة التي تصدر عنها نسبة الخصم السنوية لأغراض تحديد مبلغ نفقات التمويل عن التأخير في صرف الدفعات المرحلة
يتعين على المقاول ان يقدم الى المهندس خلال فترة لا تتجاوز () يوماً من تاريخ تسليمه لشهادة الاستلام الاولى للاشغال كشف السلفة النهائية.	10/14	السلفة النهائية (عند تسليم الاشغال)
(يتم مراعات التشريعات النافذة في دفع مستحقات المقاول)	4/15	الدفع بعد سحب العمل
ادخل (ينطبق ، لا ينطبق)	2/16	حق المقاول في انهاء العقد
(أدخل أحد البديلين المبينين لاحقاً) حاصل ضرب (معامل يقل أو يزيد عن واحد) في قيمة العقد المقبولة، أو (ادخل قيمة أعلى حد لالتزام المقاول)	6/17	الحد الأعلى للمسؤولية الكلية التي يتحملها المقاول تجاه صاحب العمل
(أدخل الفترة المحددة لتقديم الوثائق بالتأمين، وبوليصة التأمين. الفترة تتراوح بين 14-28 يوماً ----- يوم	1/18	تقديم وثائق التأمين تأييد أجراء التأمين

بوليصات التأمين	الحد الأعلى لمبلغ الخصومات في التأمين عن مخاطر الأضرار الناجمة عن أشغال صاحب العمل لأي جزء من الأشغال	2/18 (د)	----- يوم
(أدخل الحد الأعلى لمبلغ الخصومات)	الحد الأدنى لمبلغ التأمين عن مخاطر الطرف الثالث	3/18	(أدخل مبلغ التأمين عن الطرف الثالث)
اذا كان ينطبق ادخل المدة () يوماً من تاريخ المباشرة	فترة تعين مجلس فض الخلافات	2/20	
() أما (عضو واحد) () أو (ثلاثة أعضاء)	تشكيل مجلس فض النزاعات	2/20	
فقط عندما يتكون مجلس فض النزاعات من شخص واحد أدرج قائمة بالخبراء المعتمدين: وإذا كان أكثر من شخص واحد	قائمة بأسماء الخبراء المعتمدين لمجلس فض النزاعات	2/20	
(أدخل اسم الجهة التي يتم اللجوء إليها لترشيح الخبراء لمجلس فض النزاعات)	الجهة التي تعين أعضاء مجلس فض الخلافات في حالة عدم الاتفاق بين الطرفين	3/20	
(أدخل القواعد المعتمدة في التحكيم)	القواعد الأجرائية للتحكيم	6/20 أ	
(أدخل مكان التحكيم والقانون الحاكم)	التحكيم	6/20 ب	

جدول: خلاصة الأجزاء المكونة للأشغال

الغarama التأخيرية بموجب الفقرة (7/8)	تاريخ الأكمال للجزء بموجب الفقرة (3/3/1/1)	أسم الجزء / وصفه بموجب الفقرة (6/5/1/1/1)

ب - الشروط الخاصة

المادة 1-14 قيمة العقد

(النص البديل للفقرة (هـ))

بالإضافة إلى الأحكام المحددة بالفقرة (ب). تخضع معدات المقاول مع المواد الاحتياطية الأساسية لها المستوردة حصرياً لأغراض تنفيذ المشروع إلى الأعفاء المؤقت من الضريبة والرسوم الكمركية عند دخولها لأول مرة على أن يعهد المقاول لدى الجهات الكمركية عند الموانئ أو النقاط الحدودية كفالة مصرافية بضمان التصدير نافذة لغاية موعد أكمال العقد مضافاً لها ستة أشهر بقيمة متساوية ل كامل مبلغ الرسوم الكمركية و الضريبة الواجبة الدفع عن هذه المعدات والمواد الاحتياطية الخاصة بها في حالة عدم قيام المقاول بتصديرها إلى خارج العراق عند أكمال العقد ، و على المقاول أيضاً تقديم نسخة من هذه الكفالة مصدقه من هيئة الكمارك إلى صاحب العمل حال دخول أي من معدات التنفيذ المختلفة و موادها الاحتياطية العائدة إليه إلى العراق . كما يتبعين على المقاول حال أعادة تصدير أي من المعدات والمواد الاحتياطية هذه أو عند أنجاز العقد تقديم كشف بقيمة هذه المعدات والمواد الاحتياطية بوضعها اللاحق إلى هيئة الكمارك المطلوب أخراجها ، بأعتماد معايير الأندثار والمعايير الأخرى المستخدمة من هيئة الكمارك لهذا الغرض وفق القوانين السارية المعمول.

تحقق على المقاول الضريبة والرسوم الكمركية الواجبة الدفع عن معدات التنفيذ و موادها الاحتياطية كما مبين في أدناه:

(أ) عن الفرق بين قيمة المعدات والمواد الاحتياطية بوضعها عند دخولها للعراق لأول مرة و قيمتها عند تصديرها إلى خارج العراق .

(ب) و عن قيمة المعدات و المواد الاحتياطية بوضعها عند دخولها للعراق لأول مرة في حالة الأبقاء عليها داخل العراق و عدم تصديرها بعد أنجاز العقد .

في حال دفع الضريبة والرسوم الكمركية عن أي من المعدات و المواد الاحتياطية من المقاول خلال 28 يوماً من مطالبتها بها من هيئة الكمارك يتم تخفيض مبلغ الكفالة المصرية لضمان التصدير بنسبة المعدات و المواد الاحتياطية التي تم تصديرها إلى خارج العراق ، وبخلاف ذلك يتم الأحتفاظ بمبلغ الكفالة بالكامل من هيئة الكمارك .

المادة 23-6 منظمات العمل :

(فقرة مضافة إلى الفصل السادس من الشروط العامة للعقد)

يتبعن على المقاول العمل الالتزام والتقييد بأحكام قانون العمل و الضمان الاجتماعي النافذ في العراق و يشمل ذلك حقوق العمل للأنضمام و اختيار نقاباتهم المهنية

المادة 24-6 عدم التمييز والفرص المتساوية :

(فقرة مضافة إلى الفصل السادس)

يتبعن على المقاول عدم إصدار قرارات التعيين بالأعتماد على مواصفات الشخصية لا علاقة لها بالمتطلبات المهنية ، و عليه أعتماد مبدأ المساواة في الفرص والعدالة في التعيين للعاملين و عدم التمييز و المحاباة في علاقات العمل في كل ما يتعلق بتحديد الأجور أو الحوافز أو ظروف العمل أو فرص التدريب أو الترقية أو إنهاء العقد أو الأحوال إلى القاعدة أو الانضباط . و عليه العمل وفق القوانين الوطنية الخاصة بالعمل لتحقيق متطلبات هذه الفقرة ، أن أي إجراءات تتخذ من المقاول لتصحيح أي من ممارسات المحاباة السابقة لن تعتبر حالة تمييز .

القسم التاسع : ملحق الشروط الخاصة وإستمارات العقد

لعقود تسلیم المفتاح

- الاشعار بالاحالة
- اتفاقية العقد
- ضمان حسن الاداء
- ضمان الدفعه المقدمة
- ضمان مصرفي مقابل اطلاق نصف الاستقطاعات النقدية الثانية

إشعار بالإحالة
(خطاب القبول)

{ يكتب على ورق متوج بشعار صاحب العمل }

[ادخل العدد]
[ادخل التاريخ]

الى : (اسم المقاول و عنوانه)
م / أحالة اشغال [ادخل رقم وتعريف العقد وعنوانه]

نود ان نعلمكم بحصول الموافقة على عطائكم المؤرخ [ادخل التاريخ] لتنفيذ الاشغال [اسم العقد ورقمه كما محدد في بيانات العقد] وبقيمة العقد المقبولة البالغة [ادخل المبلغ بالارقام والكلمات] [ادخل العملة] كما تم تصديقه وتعديليه بحسب التعليمات لمقدمي العطاء وقد تم قبوله .

يرجى التفضل بالاطلاع وتزويدنا بضمان حسن الاداء خلال 28 يوماً من تاريخ خطاب القبول في أعلىه وبموجب النموذج المحدد في القسم التاسع (ملحق الشروط الخاصة بالعقد واستمرارات العقد في وثائق العطاء) ونرفق لكم طيأ نسخة من استماراة اتفاقية العقد.

مع التقدير

المرفقات
استماراة اتفاقية العقد

توقيع المخول:

..... اسم وصفة الموقعة:

..... اسم صاحب العمل

اتفاقية العقد

ابرمت هذه الاتفاقية بتاريخ [ادخل اليوم ، شهر ، سنة] بين الطرف الاول [ادخل جهة التعاقد وعنوانها] (الذي يدعى صاحب العمل فيما يلي) والطرف الثاني [ادخل اسم وعنوان المقاول] وحيث ان صاحب العمل يرغب في ان ينفذ المقاول الاشغال المحددة في العقد [ادخل اسم ورقم العقد] وقد وافق صاحب العمل على عطاء المقاول لتنفيذ وامانة هذه الاشغال ومعالجة اي خلل فيها .
فلقد اتفق الطرفان على ما ياتي :

1. معاني الكلمات والعبارات الواردة في هذه الاتفاقية لها نفس المعاني التي وردت ازاءها في وثائق العقد
2. كل من الوثائق المدرجة في أدناه تعتبر كأنها تشكل أو تقرأ أو تفسر ، كجزء لا يتجزء من اتفاقية العقد هذه ، وان اتفاقية العقد هذه تسود على كل بقية وثائق العقد .
 - (1) - خطاب القبول (الاحالة).
 - (2) الشروط الخاصة بالعقد .
 - (3) - الشروط العامة .
 - (4) - المواصفات .
 - (5) - المخططات . و
 - (6) - الجداول الكاملة .
 - (7) - خطاب العطاء
 - (8) - التعديلات على خطاب العطاء المرقمة (اذا وجدت) .
3. يتبعه المقاول بتنفيذ الاشغال وامانة ومعالجة اي خلل فيها من النواحي كافة بموجب متطلبات وشروط العقد مقابل المبالغ التي يستدعي من صاحب العمل اليه وكما محدد في اتفاقية العقد .
4. يتبعه صاحب العمل بالدفع الى المقاول مقابل تنفيذه وامانة الاشغال و معالجته اي خلل فيها ، قيمة العقد او اي مبلغ اخر مستحق بموجب احكام العقد في الاوقات والطرق المنصوص عليها في العقد .

تشهد الاطراف الذين قاموا بعقد هذه الاتفاقية على تنفيذها بموجب القوانين السارية [ادخل رقم القوانين وتاريخها] في اليوم والشهر والسنة المشار اليها انفا .

توقيع [ادخل اسم ومنصب وعنوان ممثل صاحب العمل]

توقيع [ادخل اسم ومنصب وعنوان ممثل المقاول]

ضمان حسن التنفيذ

ضمان حسن التنفيذ المصرفـي (غير مشروطة)

[يملاً المصرف/مقدم العطاء الفائز، الذي يوفر الضمان، نموذج ضمان حسن التنفيذ هذا حسب التعليمات المشار إليها بين الأقواس، إذا كان صاحب العمل يحتاج هذا النوع من الضمان]

[أدخل اسم المصرف وعنوان الفرع أو المكتب المصدر]

المستقـيد : [أدخل اسم وعنوان صاحب العمل]

التاريخ: [أدخل التاريخ]

ضمان حسن التنفيذ رقم : [أدخل الرقم]

تم إبلاغنا بأن [أدخل اسم المقاول] (يسمى فيما يلي "المقاول") قد تعاقد في عقد رقم [أدخل رقم العطاء] المؤرخ لديكم، لتنفيذ [أدخل اسم العقد ووصف موجز للأعمال المفروضة عليه] (يسمى فيما يلي "العقد")

و عليه، فإننا نعي، حسب شروط العقد، بأن ضمان حسن التنفيذ مطلوب.

طلب من المقاول، نحن [أدخل اسم المصرف] نلتزم بشكل غير قابل للنقض بدفع أي مبلغ أو مبالغ لا تتجاوز بمجملها مبلغ [أدخل المبلغ بالأرقام] ([أدخل المبلغ بالكلمات])¹ ديناراً عراقياً، فور تسلمنا منكم أول طلب خطـي مصحوباً بإفادة خطـية تفيد بأن مقدم العطاء قد أخل بالتزامـه (بالالتزامـات) تحت العقد دون الحاجة لأن تثبـتوا أو توـضـحـوا الأساس لطلـبـكم.

تنتهي صلاحـية هذا الضمان بعد قـبل 28 يوماً من تاريخ إصدار شهـادة القـبول المـحدد في نسـخـة الشـهـادة التي سـتقـدم لنا، أو في تاريخ [أدخل التاريخ بالـيوم والـشهر والـسنة]²، أيـهما أـسبقـ. وبالتاليـ، فإنـ أيـ طـلـبـ للـدـفـعـ تحتـ هـذاـ الضـمـانـ يجبـ أنـ نـسـتـلمـهـ فيـ هـذاـ المـصـرـفـ فيـ ذـلـكـ التـارـيخـ أوـ قـبـلـهـ. يخـضعـ هـذاـ الضـمـانـ لـلـقوـانـينـ الـموـحدـةـ لـطـلـبـ الضـمـانـاتـ، إـصـدـارـاتـ غـرـفـةـ التـجـارـةـ الدـولـيـةـ رـقـمـ 458ـ ، عـدـاـ الفـقرـةـ الفـرعـيـةـ (2)ـ مـنـ المـادـةـ الفـرعـيـةـ 20ـ (أـ)ـ التـيـ تـمـ حـذـفـهـاـ هـنـاـ.

[توقيع (توقيع) الممثل (الممثلين) المخول (المخولين) من المصرف]

¹ الكـفـيلـ (المـصـرـفـ)ـ سـيـدـخـ مـبـلـغاـ يـمـثـلـ نـسـبةـ مـئـويةـ مـنـ قـيـمةـ الـعـقـدـ المـحـدـدـ فـيـ الـعـقـدـ.

² أـدخـلـ التـارـيخـ لـثـمـانـيـةـ وـعـشـرـينـ يـوـمـاـ بـعـدـ تـارـيخـ الـانتـهـاءـ المتـوقـعـ. عـلـىـ صـاحـبـ الـعـملـ أـنـ يـعـلـمـ بـأـنـهـ فـيـ حـالـ تمـدـيدـ مـدةـ اـنـتـهـاءـ الـعـقـدـ، سـيـحـتـاجـ صـاحـبـ الـعـملـ إـلـيـ طـلـبـ تمـدـيدـ لـهـذـاـ الضـمـانـ مـنـ الكـفـيلـ. يـجـبـ أـنـ يـكـونـ هـذـاـ طـلـبـ تـمـرـيـرـيـاـ وـقـبـلـ تـارـيخـ الـانتـهـاءـ المـنـصـوصـ عـلـيـهـ فـيـ الـضـمـانـ. فـيـ إـعـادـهـ هـذـاـ الضـمـانـ، قـدـ يـرـىـ صـاحـبـ الـعـملـ إـضـافـةـ النـصـ الـأـتـيـ إـلـيـ النـمـوذـجـ، فـيـ نـهـاـيـةـ الـفـقـرـةـ قـبـلـ الـأـخـيـرـ: "يـوـافـقـ الكـفـيلـ عـلـىـ تـمـدـيدـ هـذـاـ الضـمـانـ لـمـرـةـ وـاحـدـةـ وـلـفـرـقـةـ لـاـ تـتـعـدـىـ [سـنـةـ وـاحـدـةـ]ـ، رـدـاـ عـلـىـ طـلـبـ صـاحـبـ الـعـملـ خـطـيـ لـمـثـلـ هـذـاـ التـمـدـيدـ، عـلـىـ أـنـ يـقـدـمـ مـثـلـ هـذـاـ طـلـبـ إـلـيـ الكـفـيلـ قـبـلـ اـنـتـهـاءـ هـذـاـ الضـمـانـ".

ضمان الدفعة المقدمة

[بملا المصرف/مقدم العطاء الفائز، الذي يوفر الضمان، نموذج الضمان المصرفي هذا بحسب التعليمات المشار إليها بين الأقواس، إذا ما طلب صاحب العمل هذا النوع من الضمان]

[أدخل اسم المصرف وعنوان الفرع أو المكتب المصدر]

المستفيد : [أدخل اسم وعنوان صاحب العمل]

التاريخ: [أدخل التاريخ]

ضمان الدفعة المقدمة : [أدخل الرقم]

تم بإبلاغنا بأن [أدخل اسم المقاول] (يسمى فيما يلي "المقاول") قد دخل في العطاء رقم [أدخل رقم العطاء] المؤرخ لديكم، لتنفيذ [أدخل اسم العقد ووصفا موجزا للأعمال] (يسمى فيما يلي "العقد")

إننا نعي، بحسب شروط العقد، أنه يجب تقديم دفعة مقدمة مقابل ضمان الدفعة المقدمة بالمبلغ المذكور لاحقا.

بطلب من المقاول، نحن [أدخل اسم المصرف] نلتزم بشكل غير قابل للنقض بدفع أي مبلغ أو مبالغ لا تتجاوز بمجملها مبلغ [أدخل المبلغ بالأرقام] ([أكتب المبلغ بالكلمات]³) فور تسلمنا منكم أول طلب خططي مرافق ببيان خطي ينص على إن المقاول مخل بالتزامه تجاه العقد لأن المقاول قام باستخدام الدفعة المقدمة لأغراض غير تكاليف الإعداد للأشغال.

يشترط هذا الضمان لدفع أية مطالبة أو دفعية تحت هذا الضمان ضرورة أن يكون المقاول قد استلم الدفعة المقدمة المذكورة سابقا على رقم حسابه [أدخل الرقم] في [أدخل اسم وعنوان المصرف].

سوف يتم تقليص المبلغ الأقصى لهذه الضمانة باستمرار بمقدار المبلغ المسترد من الدفعة المقدمة المعادة من المقاول كما تشير لها نسخ البيانات المرحلية أو شهادات الدفع التي تقدم لنا. ستنتهي صلاحية هذا الضمان، بحد أقصى، فور استلامنا لنسخة من شهادة الدفع المرحلية التي تشير إلى أن 80 بالمائة من قيمة العقد قد تمت المصادقة عليها للدفع، أو بتاريخ [أدخل التاريخ باليوم والشهر والسنة]⁴، أيهما أسبق. وبالتالي، فإن أية مطالبة بالدفع تحت هذا الضمان يجب أن تتسلمها في هذا المكتب في ذلك التاريخ أو قبله.

يخضع هذا الضمان للقوانين الموحدة لطلب الضمانات، إصدارات غرفة التجارة الدولية رقم 458 .

[أدخل توقيع (توقيع) الممثل (الممثلين) المخول (المخولين) عن البنك]

³ الكفيل سيدخل مبلغا يمثل مبلغ الدفعة المقدمة.

⁴ أدخل التاريخ المتوقع لانقضاء وقت الانتهاء. على صاحب العمل أن يعلم بأنه في حال تمديد مدة انتهاء العقد، سيحتاج صاحب العمل إلى طلب تمديد لهذا الضمان من الكفيل. يجب أن يكون هذا الطلب تحريراً وقبل تاريخ الانتهاء المنصوص عليه في الضمان. في إعداد هذا الضمان، قد يرى صاحب العمل إضافة النص الآتي إلى النموذج، في نهاية الفقرة قبل الأخيرة: "يوافق الكفيل على تمديد هذا الضمان لمرة واحدة ولفترة لا تتعدي [ستة أشهر] [سنة واحدة]، ردا على طلب صاحب العمل الخطى لمثل هذا التمديد، على أن يقام مثل هذا الطلب إلى الكفيل قبل انتهاء هذا الضمان".

ضمان إطلاق النصف الثاني من الاستقطاعات النقدية

[أدخل أسم المصرف وعنوان فرع أو المكتب المصدر]

المستفيد: [أدخل أسم وعنوان صاحب العمل]

التاريخ: [أدخل التاريخ]

ضمان مصرفي للأستقطاعات النقدية: [أدخل الرقم]

تم أبلاغنا بان [أدخل أسم المقاول] (يسمى فيما يلي المقاول) قد دخل في العقد المرقم [أدخل الرقم الرمزي للعقد] المؤرخ [أدخل تاريخ توقيع العقد] معكم، لتنفيذ [أدخل أسم العقد ووصفها موجزاً للأشغال] (يسمى فيما يلي العقد).

أتنا نعي بحسب شروط العقد بأنه متى ما صدرت شهادة الأسلام الأولى للأشغال وحصلت الموافقة على صرف النصف الأول من الأستقطاعات النقدية، وأن إطلاق دفع [أدخل النصف الثاني من الأستقطاعات النقدية أو الفرق بين نصف الأستقطاعات النقدية ومبلغ ضمان حسن الأداء اذا كان مبلغ ضمان حسن الأداء يقل عن نصف الأستقطاعات النقدية بتاريخ شهادة الأسلام الأولى] سيتم مقابل ضمان مصرفي للأستقطاعات النقدية.

طلب من المقاول، نحن [أدخل أسم المصرف] نلتزم بشكل غير قابل للنفاذ بدفع أي مبلغ أو مبالغ لا تتجاوز بمجملها مبلغ [أدخل المبلغ بالأرقام] [أكتب المبلغ بالكلمات] فور تسلمنا منكم أول طلب خطبي ينص على أن المقاول مخل بالالتزاماته بموجب العقد في اصلاح ومعالجة العيوب والنواقص التي تظهر حال فترة الصيانة (فترة اصلاح العيوب)

كما يشترط لصرف أي تعويض أو دفعة بموجب هذا الضمان إليكم أن يكون المقاول قد أسلم النصف الثاني من الأستقطاعات المشار إليها أعلاه في حسابه المرقم — المودع في مصرف [أدخل أسم وعنوان المصرف].

أن الضمان هذا نافذ لغاية (21) يوماً من تاريخ أسلام صاحب العمل لنسخة من شهادة الأداء (شهادة القبول النهائي) الصادرة من المهندس. كما أن أية مطالبة لدفع أية مبالغ مستحقة بموجب هذا الضمان يجب أن ترد إلى مصرفنا هذا في موعد لا يتجاوز تاريخ نفاذ الضمان المشار إليه أعلاه.

يخضع هذا الضمان للقوانين الموحدة لطلب الضمانات، الصادرة من غرفة التجارة الدولية رقم (458).

التوقيع [أدخل التوقيع "توقيع" ، مثل "الممثلين" ، المخول "المخولين" ، عن المصرف]